المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

مذكرة بعنوان:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011 – 2015م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب: **إشراف الدكتور:**

ناجي بولمناخر **حكيم غريب**

لجنة المناقشة

د/ ربيج علي	**رئيسا**
د/ غريب حكيم	**مشرفا ومقررا**
د/ مها بن عبد العزيز	**مصححا**

السنة الدراسية 2015 – 2016

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم، وبذكره تطمئن القلوب، الحمد لله رب العالمين على عونه وتوفيقه لي على إنجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وفائق الاحترام إلى أستاذي المشرف حكيم غريب على تكرمه الإشراف على هذا العمل، وعلى ما أحاطني به من اهتمام وتوجيه منذ أن بدأت في إعداد خطة المذكرة، فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، وكل أساتذتي الأفاضل في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وكل الزملاء الطلبة.

جزاكم الله جميعا عني كل الخير وسدد على طريق الحق خطاكم.

إهداء

إلى الذي رسخ في نفسي حب العلم، والدي الذي أتمنى له الشفاء والعافية دوما قبل كل شيء ، جعله الله تاجا على رأسي.

إلى التي لا يوجد معنى الحياة بدونها، رمز الحب والعطف والحنان والإخلاص والدتي العزيزة، جزاها الله كل الخير وأحسن خاتمتها.

إلى من لا أملك غيرهم و طالما كانوا لي سندا في الحياة، إخوتي.

إلى رفقاء الدرب والأحباب وأصدقاء الطفولة .

إلى كل من ساندني وكان دعائه سر نجاحي، إليكم جميعا أهدي هذا الجهد.

الفهرس	الصفحة
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م.	15
المبحث الأول: محددات ودوائر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.	16
المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية.	16
المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.	22
المطلب الثالث: دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.	23
المبحث الثاني: مقومات السياسة الخارجية الأمريكية.	30
المطلب الأول: المقومات الاقتصادية للولايات المتحدة.	30
المطلب الثاني: المقومات العسكرية للولايات المتحدة.	32
المطلب الثالث: المقومات التكنولوجية للولايات المتحدة.	37
المبحث الثالث: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية.	41
المطلب الأول: استراتيجية الهيمنة والضربة الاستباقية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م.	41
المطلب الثاني: مشروع القرن الأمريكي.	43
الفصل الثاني: أهمية ومكانة منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية.	47
المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط .	**49**
المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي.	**49**
المطلب الثاني: موارد الطاقة.	**51**
المبحث الثاني: أهداف وآليات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.	**57**
المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.	**57**
المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.	**60**
المبحث الثالث: اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدول منطقة الشرق الأوسط.	**63**
المطلب الأول: مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من مختلف قضايا الشرق الأوسط.	**63**

المطلب الثاني: أسباب الاهتمام الأمريكي بدول المنطقة الشرق أوسطية.	**71**
الفصل الثالث: الأزمة السورية من منظور السياسة الخارجية الأمريكية.	**78**
المبحث الأول: طبيعة الأزمة السورية الراهنة.	**79**
المطلب الأول: جذور الأزمة السورية .	**79**
المطلب الثاني: أسباب الأزمة السورية.	**81**
المطلب الثالث: أطراف الأزمة السورية.	**92**
المبحث الثاني: التعامل الأمريكي مع الأزمة السورية.	**96**
المطلب الأول: التعامل الأمريكي مع سوريا قبل الأزمة.	**96**
المطلب الثاني: التعامل الأمريكي مع سوريا خلال الأزمة.	**98**
المطلب الأول: المواقف من الأزمة السورية	**103**
المبحث الثالث: التنافس الأمريكي مع روسيا في ظل الأزمة السورية	**103**
المطلب الثاني: ملامح التنافس في مجلس الأمن .	**108**
المطلب الثالث: دعم طرفي الصراع .	**112**
المبحث الرابع: مستقبل الأزمة السورية.	**112**
المطلب الأول: سيناريو استمرار تأزم الوضع	**112**
المطلب الثاني: سيناريو التقسيم.	**115**
المطلب الثالث: سيناريو الحل السياسي.	**117**
الملاحق	122
خاتمة	126
قائمة المراجع	128

ملخص الدراسة:

أ-باللغة العربية:

لقد شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001م، قفزة نوعية بالغة الأهمية في إعادة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، وإعادة تشكيل أدوار هذه السياسة، حيث برزت تحولات ومستجدات عديدة في شكل ومضمون السياسة الخارجية الأمريكية، فلقد وضعت الولايات المتحدة استراتيجية شاملة في تعاملها مع مختلف المناطق في العالم.

تشكل منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة، بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، نتيجة موقعها الجيواستراتيجي، خصوصا باحتوائها على الموارد الطاقوية، وقد أرغمتها هذه الأهمية على إدراك توجهها نحوها، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الأمريكية تتحرك في كل مرة تجاه قضايا المنطقة الشرق أوسطية لحماية مصالحها الاستراتيجية، وكذلك لحماية مصالح حلفائها الاستراتيجيين، وخصوصا أمن حليفة الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسية بالمنطقة أي اسرائيل.

إن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في الأزمة السورية الراهنة، ارتكزت على دعم المعارضة السورية المعتدلة دون التحول نحو الاحتكاك المباشر، و ألقت بعبء الحرب في المنطقة على الأطراف المحلية والإقليمية، وفقا لسياسة القوة الذكية الأمريكية واتسم نهج الإدارة الأمريكية بالبراغماتية، حيث وضعت الأداة العسكرية بجوار الأدوات السياسية والدبلوماسية، كما تميزت المواقف الرسمية في سياستها الخارجية بعدم التفصيل ووقفت على العموميات فقط، كما فضلت السياسة الخارجية الأمريكية التعامل مع الأزمة السورية منذ بدايتها وفق مبدأ التدرج في طرح مواقفها و التريث في ظل تحرك الأطراف الدولية والإقليمية لحماية مصالحها بالمنطقة بدعم النظام السوري وعلى رأس هذه القوى روسيا وإيران.

ب- باللغة الإنجليزية :

Abstract:

The attack of September 11th, 2001 has produced substantial changes on the United States of America' foreign policy. This latter witnessed transformations in the form and the content.

The United States of America has made an inclusive strategy in dealing with different regions over the world.

The Middle East has an importance for the U.S. foreign policy due to its geostrategic location and containment of energy resources. This factors has forced the interfering of the US foreign policy toward the Middle East issues in order to protect its strategic and allies interests, especially the security of Israel.

The orientation of the U.S. foreign policy toward the current Syrian crisis is based on the support to the moderate Syrian opposition without shifting toward direct contact. According to the US smart power, It casts the burden of the war on the local and regional regions.

The US approach has been characterized by the pragmatism, in which it uses military tool next to political and diplomatic tools. In addition to its official positions which stood only on generalities. The US prefers the principle of gradual dealing with the Syrian crisis from the beginning.

مقدمة

مقدمة:

يشكل موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية أهمية قصوى في الدراسات الأكاديمية المعاصرة، باعتبار الولايات المتحدة هي الدولة المسيطرة على مختلف التفاعلات والتحولات في السياسة الدولية، وتطورت عقيدة السياسة الخارجية الأمريكية عبر مجموعة من التحولات أكسبتها نهجا براغماتيا يهدف إلى الحفاظ على مصالحها في أي نقطة من العالم، باستخدام مختلف الوسائل المتاحة لضمان استقرار هيمنتها على العالم، وتتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من المؤسسات الرسمية والغير رسمية ومختلف العوامل التي تحددها بيئتها الداخلية والخارجية وتعتمد أيضا السياسة الخارجية الأمريكية على مجموعة من النظريات المفسرة لها، والتي يعتمدها التياران المسيطران على الحياة السياسية في الدولة وهما الحزبان الجمهوري والديمقراطي.

وتعتبر دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، دراسة تحظى بأهمية كبيرة لدى المهتمين والمتابعين للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتزداد هذه الأهمية عندما تركز الدراسة على سياسة واشنطن تجاه الدول العربية التي تصنف ضمن الدول الرافضة والمعارضة للمشاريع والسياسات الأمريكية في المنطقة، وتأتي سوريا في مقدمة هذه الدول.

شكلت الأزمة السورية المستمرة منذ عام 2011م، نقطة تحول كبرى في مسار العلاقات الدولية، بسبب تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية حولها، ومنها المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي كان منظورها واقترابها واستراتيجيتها تجاه سوريا أثناء الحرب الباردة ضمن منظورها العام تجاه منطقة الشرق الأوسط والصراع بين

المعسكرين، وبعد الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة ثلاث محددات رئيسية تجاه الشرق الأوسط وسوريا تتعلق: بأمن اسرائيل و ضمان إمدادات النفط و مكافحة الإرهاب، وظلت العلاقات الأمريكية السورية، تتسم طيلة عقود بالتوتر، بسبب اتهام الولايات المتحدة لسوريا، بدعم الإرهاب، ومع بداية الأحداث في سوريا عام 2011م، كانت المراهنة الأمريكية على القيام بإصلاحات للنظام السوري، وتعتبر الأزمة السورية فرصة للولايات المتحدة لوقف زحف الأطراف الحليفة للنظام السوري.

أ_ أهمية الموضوع:

_ الأهمية العلمية:

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية وأكاديمية، فالدراسة تنتمي لحقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وتعمل على معالجة إحدى أهم المواضيع في العلاقات الدولية وهي السياسة الخارجية للقوى الكبرى، والتي تعد الولايات المتحدة في مقدمتها، وتعتمد على التوجه الأمريكي في الأزمة السورية، في سياق التعامل الأمريكي مع قضايا منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات سياسية، والتي أتت أيضا على سوريا في ظل انتقال نيران الاحتجاجات الشعبية من بعض البلدان العربية خصوصا في تونس ومصر.

_ الأهمية العملية:

أثرت العديد من التحولات والتطورات التي أفرزتها أحداث بدايات القرن الجديد في العلاقات الدولية، بعدما أدت لتغيير على مستوى بنى و هياكل النظام الدولي، وتعتبر سوريا منطقة استقطاب للأطراف الدولية والإقليمية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد احتدم التنافس الدولي في دعم طرفي الصراع في سوريا بين المعارضة والنظام السوري، وهو ما دفع كثير من الباحثين للبحث عن دواعي اهتمام الأطراف الدولية والإقليمية

بالأزمة السورية خصوصا توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة والأهداف المرجوة منها، وكذلك تجلياتها المستقبلية في ظل التنافس الدولي بسوريا.

ب_ أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي جعلتنا نختار مثل هذا الموضوع لبحثه هي:

_أسباب ذاتية:

_ طموحي الشخصي نحو تنمية مداركي العلمية حول موضوع التوجه الأمريكي في الأزمة السورية، وتحليل دورها في سياق النزاع الدائر في سوريا في ظل الاستقطاب الإقليمي والدولي.

_ الميول الشخصية للاهتمام بالدراسات حول منطقة الشرق الأوسط و القضايا الصراعية فيها، وكون الأزمة السورية و المنطقة عامة جزء من العالم العربي والإسلامي، وهذا ما يجعلني أسعى للبحث في المواضيع المتعلقة بكل هذا إدراكا و فهما.

_أسباب موضوعية:

_ الأهمية التي تكتسي هذه الدراسة تتعلق بتبيان توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وتداعياتها في بسط نفوذها وحماية مصالحها بمنطقة الشرق الأوسط، مع تقديم نماذج عن تطور العلاقات البينية للبلدين و كذا الموقف الأمريكي من الأزمة الحاصلة بسوريا.

_السبب الآخر لاختيار الموضوع هو الدراسات القليلة التي تتناول هذا الموضوع خصوصا في جانبه المتعلق بالأزمة السورية التي هي من القضايا الجديدة والمعقدة التي لا زالت مستمرة إلى اليوم، لذلك كان لابد من وجود دراسة تحلل الوضع بسوريا، وتتناول التوجهات الأمريكية فيها.

ج _ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1_ معرفة السياسة الخارجية الأمريكية، وتطورها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، ومضامينها ومؤسسات صنع القرار فيها.

2_ معرفة موقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية، وكيفية تعاطيها وتعاملها مع الأزمة.

3_ معرفة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالأطراف الإقليمية والدولية للأزمة السورية.

د _ الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع تقترب كثيرا من موضوع دراستنا، ونذكر منها:

- دراسة الدكتور "**جمال واكيم**"، بعنوان "صراع القوى الكبرى على سوريا، ولقد سعى الباحث من خلال هذه الدراسة لتناول تاريخ الصراعات على سوريا انطلاقا من الأهمية الجيواستراتيجية لها، منذ فجر التاريخ وصولا إلى الأزمة السورية الراهنة، وقد انتهت الدراسة إلى أن التحليل التراكمي عبر التاريخ لصراع القوى الكبرى حول سوريا سيسهم في محاولة تحليل أسباب الأزمة السورية الراهنة، و ذلك في سياق التأثيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.
- دراسة أحمد فاروق عبد العظيم، و هو كاتب بمجلة "السياسة الدولية"، تحت عنوان "سياسة القوة في المشروع الأمريكي"، وصل إلى أن الولايات المتحدة بوصفها الدولة المهيمنة تطرح تصورها للنظام العالمي، من منظورها القومي، وان الفوضى التي تميز العالم نتيجة قراراتها المنفردة تجاه النظام العالمي، وبالتالي بقاء

التهديدات الحربية في المستقبل، وهذه الحروب تكون فيها بالدرجة الأولى القوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة حاضرة كطرف فيها.

- في دراسة أخرى، يتطرق "**بول كندي**" لتوجه الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة، من خلال كتابه "نشوء وهبوط القوى العظمى" أين وصل إلى انه من المستحيل استمرار قوة وحيدة في الهيمنة على العالم، إذ حذر من إمكانية سقوط القوى الكبرى نتيجة التزاماتها الدولية وازدياد إنفاقها العسكري على حساب قدرتها الاقتصادية فتصبح القوة عبئا و يحدث ما اسماه بالتوسع الإمبراطوري المفرط، ليستنتج أن انحطاط القوى العظمى يبدأ عندما يصبح إنفاقها العسكري، فوق ما تستطيع قدراتها الاقتصادية تحمله، وبما أن الالتزامات الدولية مكلفة، فالإنفاق العسكري للولايات المتحدة ينعكس على اقتصادها ، وهو ما يحتم عليها استخدام الوسائل الأخرى السياسية منها والدبلوماسية في توجهها نحو القضايا الجديدة.
- وهناك بعض الدراسات التي واكبت ظهور التهديدات الجديدة، ما كتبه" **روبرت جرفيس**"، في مجلة السياسة الخارجية بعنوان "**الإمبراطورية الملزمة**"، أين يرى أن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية أدى لميلها لاستخدامها، خاصة مع التهديدات الجديدة ضمن توجهها لاحتلال مركز الصدارة، إلا أن التجارب السابقة علمت الولايات المتحدة أن عملية البناء أصعب من عملية الهدم كحرب العراق مثلا، وبالتالي فان النجاح في أي عملية لأمريكا يعتمد على الآخرين خاصة حلفائها، ذلك أن القوة المهيمنة بحاجة إلى تعاون خارجي من طرف الآخرين، و أنها لايمكن أن تجبر الآخرين للتعاون معها لتحقيق مصالحها.

هـ _إشكالية الدراسة:

إن أهمية سوريا كبلد محوري في منطقة الشرق الأوسط، يدفعنا للبحث عن التوجه الأمريكي نحو الأزمة السورية الراهنة، خصوصا مع تصادم المصالح الأمريكية في

المنطقة مع مصالح عدة قوى إقليمية ودولية مثل إيران وروسيا، مما يمهد الطريق منهجيا لطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما هي توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في الأزمة السورية 2011-2015م؟"

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

_ كيف كانت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م؟

_ ما هي الأهمية التي تكتسيها منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية؟

_ كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة السورية؟

و _فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

_ كلما كانت المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بمنطقة ما عرضة لحالات التهديد، كلما شكل ذلك مجالا لتحرك السياسة الخارجية الأمريكية في تلك المنطقة.

_رهانات الأطراف الإقليمية و الدولية ، كانت حاسمة في إطالة عمر الأزمة السورية.

_ تعتمد الولايات المتحدة في تعاملها مع الأزمة السورية وفق التدرج في طرح مواقفها، ومراقبة الأحداث وتحرك أطراف الأزمة.

ر _ مجال الدراسة:

_ المجال الزمني:

لقد تم تحديد فترة الدراسة من 2011 إلى 2015.

_ المجال المكاني: سوريا والشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

ع _ مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يتناول الأحداث التي وقعت في الماضي ، ورصد عناصرها و مناقشتها والاستناد على ذلك في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية، ويعطي هذا المنهج بعدا مقارنا لوضع الظاهرة في مجالها الزماني والمكاني، وفهم الظروف التي أدت لبروزها، واستخدمنا هذا المنهج في النظر في تطور اهتمام الولايات المتحدة بقضايا ودول المنطقة الشرق أوسطية، وكذلك في العودة لجذور الأزمة السورية الراهنة.

_ المنهج الوصفي: استخدمنا في هذه الدراسة **المنهج الوصفي** الذي يقوم على تناول المعلومات بما يخدم الدراسة و العمل على تحديد المتغيرات الإقليمية و الدولية من خلال تناول علاقات الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط والأزمة السورية واكتشاف الأنماط في سلوك الإدارة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والأزمة السورية.

_ المنهج التحليلي: وهو المنهج الذي يقوم على تحليل و تأويل المعطيات متوفرة في الظاهرة المدروسة، للوصول بنتائج منها، وهو ما استخدمناه في تناولنا لطبيعة الأزمة السورية وأطرافها والسيناريوهات المحتملة في الأزمة.

ز _ صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي:

مهما حاولنا الإلمام بالموضوع تبقى مسائل أخرى جديرة بالاهتمام ، إلا أن لا الوقت ولا مجال الدراسة تسمح بدراسة جميع هذه الجوانب.

_ ما زالت التطورات والتفاعلات مستمرة، مما يصعب التنبؤ بمسارها و الحكم عليها.

_ازدواجية الخطاب الرسمي الأمريكي مما يجعل من التحليل صعب و بالتالي جعل الوصول إلى الحقائق مشوشا وغير واضح.

س _ تقسيم الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول، مع محاولة تنسيق الأفكار في مباحث و مطالب للحصول على خطة واضحة و متناسقة فكان الفصل الأول بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م الذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول محددات ودوائر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وكيف تؤثر هذه المحددات والمؤسسات في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وتناول المبحث الثاني، مقومات السياسة الخارجية الأمريكية، ومنها القوة العسكرية والقدرات التي تتمتع بها وحجم النفقات التي توفرها الولايات المتحدة لقوتها العسكرية وكذلك القوة الاقتصادية الأمريكية الرائدة عالميا، إضافة للمقومات التكنولوجية والتي هي متطورة كثيرا في الولايات المتحدة و تشكل دعما كبيرا لها، والمبحث الثالث تناول مضامين السياسة الخارجية الأمريكية والاستراتيجيات والسياسات الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان ، أهمية ومكانة منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، وتناول المبحث الأول الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من حيث الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة الشرق أوسطية وما تتمتع به من موارد طاقوية معتبرة، والمبحث الثاني حول أهداف وآليات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بالمنطقة الشرق أوسطية، وتناولنا في المبحث الثالث مدى الاهتمام الأمريكي بدول منطقة الشرق الأوسط، عبر مواقفها من القضايا بالمنطقة الشرق أوسطية و دولها.

وكان الفصل الثالث بعنوان الأزمة السورية في منظور السياسة الخارجية الأمريكية، وتناولنا في المبحث الأول طبيعة الأزمة السورية وفيها تطرقنا لجذور الأزمة والعوامل التي أثرت فيها، إضافة للأطراف الداخلية والخارجية للازمة السورية، وفي المبحث الثاني تطرقنا للتعامل الأمريكي مع الأزمة السورية في مرحلتي ما قبل وما بعد الأزمة، وفي المبحث الثالث تناولنا ملامح التنافس الأمريكي الروسي في الأزمة عبر مواقفهما منها وعلى مستوى مجلس الأمن الدولي والدعم اللوجستيي لطرفي النزاع، وفي المبحث الرابع تطرقنا لمستقبل الأزمة السورية عبر ثلاث سيناريوهات محتملة وهي سيناريو استمرار تأزم الوضع وسيناريو التقسيم وسيناريو الحل السياسي للأزمة السورية.

ص _ الإطار النظري:

نظرية صنع و اتخاذ القرار: هي نظرية تعكف على دراسة القرار السياسي، والمتغيرات المؤثرة فيه، و تم الاعتماد على هذه النظرية، لدراسة الجهات الفاعلة في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية و مختلف القضايا.

_ **الليبرالية:** جاءت النظرية الليبرالية بمفاهيم عديدة مثل: الديمقراطية والتدخل الإنساني، وهو ما أصبحت توظفه القوى الكبرى في سبيل التدخل في الدول التي تعرف أزمات داخلية.

_ **الواقعية:** التدخل الدولي للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة يكون وفق المصلحة والقوة في تعاملها مع القضايا والدول. وتفترض الواقعية أن: الشؤون الدولية عبارة عن صراع بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وتعطي تفسيرات قوية للحروب والتحالفات و الامبريالية، كما أنها تركز على التنافسية، ويتجسد ذلك في دراستنا في التنافس الأمريكي–الروسي، ومع باقي الكيانات الدولية.

ض _الإطار المفاهيمي:

1_ مفهوم السياسة الخارجية:

اختلف الباحثون في تعريف السياسة الخارجية وطبيعتها، فتعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية، وذلك نظرا لتعدد المكونات و العناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات و المحددات والأدوار من جهة، والتداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالعلاقات الدولية والدبلوماسية والاستراتيجية من جهة ثانية.

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة و صناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات، والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها، ويعرفها "**جيمس روزنو** "Rosenau james " على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات أما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.

وهي أيضا مجموعة التوجهات للمواقف والإدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الاستراتيجية والتي تميز الدولة في السياسة الدولية.

ويتداخل تعريف السياسة مع مفاهيم مثل الدبلوماسية والاستراتيجية وهما من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل التكاليف الممكنة.

في حين مفهوم العلاقات الدولية أوسع من السياسة الخارجية باعتبار العلاقات الدولية مجموع السياسات الخارجية للدول، كما تعنى السياسة الخارجية بما يجب أن يكون في حين العلاقات الدولية فيعنى بما هو كائن.

2_ مفهوم الأزمة :

إن الأزمة من أكثر الكلمات تداولا في مختلف الأنظمة والتخصصات، وأيضا في مختلف المستويات من الفرد إلى المجتمع و الدولة حتى أن تعريفاتها تعددت وتنوعت حسب نوع الأزمة ومستواها.

إن الأزمات الدولية بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة وعندما يواجه صانعي القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محدق وعدم يقين بما سيحدث.

الأزمات الداخلية، هي حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن والمصلحة القومية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة.

ويعرفها الدكتور صلاح الدين فوزي "الأزمة هي حالة طارئة و مفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات أي في ظل أزمة في الوقت وأزمة في المعلومات المتاحة".

الأزمة السياسية تتعلق بمظاهر الصراع الدولي والنزاع بين الحكومات والدول وترتبط أيضا بعنصر التهديد للمصالح الدولية والأمن الوطني للدول.

كما عرف "**أليستار بوخان**" الأزمة بأنها ردة فعل بين طرفين أو عدة أطراف يحاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه.

إن الأزمة الدولية عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي لإذكاء درجة التهديد والإكراه.

وفقا لذلك فان الأزمة الإقليمية أو الدولية هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح

والأهداف أو نتيجة قيام احد الأطراف بعمل يعده الطرف الآخر تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية ما يستلزم تحركا مضادا.

والأزمة على المستوى الوطني هي الأزمة الشاملة والتي تهدد كيان الدولة بالكامل.

وعليه من خلال التعاريف السابقة فالأزمة هي حالة مفاجأة ناتجة عن تغيير مفاجئ يخلق حالة من التوتر والإحساس بالخطر مما يهدد كيان الفرد والمجتمع والدولة.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م

يعتبر تاريخ الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد ، منعرجا حاسما في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أعادت الإدارة الأمريكية ترتيب أولوياتها على مستوى سياستها الخارجية ، وهذا تماشيا والمصالح الاستراتيجية للدولة العظمى في العديد من المناطق الحيوية، في إطار الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي بجوانبه المتعددة، سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا.

سنتطرق إلى محددات السياسة الخارجية الأمريكية الداخلية والخارجية. كما سنتطرق لمقومات السياسة الخارجية الأمريكية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وتأثيرها في السلوك السياسي الخارجي. وأيضا سنتعرض لمضامين السياسة الخارجية الأمريكية عبر إبراز سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م.

المبحث الأول: محددات ودوائر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

سنتناول مجموع العوامل الداخلية والخارجية والجهات الرسمية والغير الرسمية والمباشرة والغير مباشرة، بالإضافة إلى المؤسسات التي تلعب دورا مؤثرا في عملية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مراحلها وأطوارها.

وسنقوم بتفصيل محددات ودوائر صناعة القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تقسيمها، كما يلي:

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية.

لقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على المستوى الدولي، وهذا من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية، وعليه أصبح من الضروري فهم جميع اللاعبين على المستوى الدولي للسياسة الخارجية الأمريكية، لكونها القطب الأهم في النظام الدولي الحالي.

وتتمثل هه المحددات في:

1- الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية عند المحافظون الجدد.

2 - العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية.

3- دور اللوبي الصهيوني في التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي.

4- دور مؤسسات الفكر و الرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

أولا: الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية عند المحافظون الجدد.

عرفت الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين مجموعة من التيارات والقوى، وكان تيار المحافظين الجدد من أبرز هذه المجموعات التي تحكمت بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولاسيما على صعيد منطقة الشرق الأوسط. [1]

1شاهر إسماعيل الشاهر، **"أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 1 أيلول 2001"**(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2009)، ص. 11.

ولقراءة مدرسة السياسة الخارجية الأمريكية التي رسم حدودها و معالمها فريق من المحافظين الجدد والذين لهم علاقة بأفكار الفيلسوف اليهودي الألماني الأصل "**ليو شتراوس**"، وهي أفكار ترتبط بالمشروع الأمريكي لعالم أحادي القطب، ولقد سافر "**ليو شتراوس**" للولايات المتحدة عام 1938م، وعمل أستاذا بجامعة "**شيكاغو**".[1]

والمحافظون الجدد هم مجموعة من الناس، عرفوا بعملهم في الإدارات الأمريكية المتعاقبة وظهر نفوذهم الواسع في إدارة الرئيس "**جورج بوش الابن**"، تنطلق أفكار هؤلاء من فرضية أن الفرصة مواتية لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم وخلق أوضاع إقليمية جديدة تخدم المصالح الأمريكية.

وهناك جيلان من المحافظين الجدد، الأول تبلور منذ الستينات من القرن الماضي الثاني منذ التسعينات، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وجه الجيل الثاني من المحافظون الجدد البحث عن عدو جديد، وقد نادى الواقعيون بالتروي في إطلاق مشاريع أمريكية كبرى واستخدام القوة العسكرية والزيادة في نفقات الجيش الأمريكي.

نسج المحافظون الجدد شبكة واسعة لتعميم أفكارهم منذ منتصف التسعينيات، عبر مكوناتها الأساسية أهمها مراكز التفكير والمؤسسات البحثية مثل: "ناشيونال رفيو كومنتري" ،والصحف الشعبية الرائجة مثل: "**وول ستريت جورنال**"، وتتضمن أفكار المحافظين الجدد في ما يلي:[2]

1_ التأكيد على دور النخبة و الصفوة، لأن الآخرين لا يملكون القدرة للتعامل مع الحقيقة.

2_ استخدام الدين للسيطرة على الجموع، و فرضه على الجماهير.

3_ تشجيع الولاء القومي باعتباره شعورا طبيعيا و مقدسا.

4_رفض مفهوم الحكومة العالمية التي تؤدي لنمط الاستبداد العالمي.

5_ لا تتخذ المصلحة القومية لدولة عظمى بالمعايير الجغرافية.

1 هادي قبيسي،**" السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة و الواقعية"**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2008)،ص. 18.

2 شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق،ص.12.

لقد استطاع المحافظون الجدد أن يخترقوا المؤسسات الدستورية الأمريكية "**كالبيت الأبيض**"" و**الكونغرس**"، وهذا التطور الذي عرفه فكر المحافظون الجدد سيجد صداه في المنتظم الدولي من خلال تأطير وتوجيه سلوكيات صناع القرار الأمريكي الخارجي.[1]

ومن بين الأفكار التي روجها المحافظون الجدد، أن الكذب والخداع والتلاعب بالحقائق لتنفيذ غايات سياسية، أمر مسموح به، و يرون على أن النخبة يجب أن تحفظ الحقائق لنفسها و تمنعها عن الشعب وعن خصومها من السياسيين، وفي الشأن الخارجي يرى المحافظون الجدد أنه يجب تكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكري الأمريكي الكاسح لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة التي تتماشى مع قيمها الحضارية والاجتماعية وتحققها، كما يرون أن اسرائيل هي الصديق والحامي للمصالح الأمريكية بالشرق الأوسط، ولقد تمحورت الرؤية الأمريكية للعالم و الشرق الأوسط كما يلي:

1_ المناداة بأن يكون لأمريكا القيادة في الساحة الدولية كقوة عظمى.

2_ التركيز على السياسات العسكرية و الأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤية و الأهداف الأمريكية.

3_ توجيه ضربات وقائية للدول المحتملة التهديد لأمريكا.

ثانيا: العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية.

يؤكد الدستور الأمريكي، على أن العلمانية والفصل بين الدين والدولة، ورغم هذا فإن الدين كان ولازال يمثل عنصرا بارزا من عناصر الخصوصية الأمريكية، في ظل خضوع الحياة الأمريكية لنظام من القيم تتفاعل فيه مختلف الأديان.

تظهر العلاقة بين الدين والدولة بالولايات المتحدة، في أصل المجتمع الأمريكي الذي يعود إلى المستعمرات التي أسسها "**البيوريتانيون**" الفارون من الاضطهاد الديني في أوربا الغربية.

ظهرت الصهيونية المسيحية كحركة تأتي صهيونيتها من دعوتها لوجوب عودة اليهود الى أرض الميعاد، تحقيقا للنبوءة التوراتية التي يؤمن بها المسيحيون، ويلتقي البروتستانتيون كثيرا مع الحركة الصهيونية في مبادئها، ولقد آمنت الصهيونية المسيحية قبل تأسيس دولة اسرائيل بعودة اليهود كشعب الى

1 بدون مؤلف،"**دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية**"، على الموقع:
http://www.startimes.com/?t=15988235 ، تاريخ الدخول:12 01 2016، الساعة: 12:00.

أرضه الموعودة بفلسطين وإقامة كيانه هناك، كما ترى هذه الحركة أن القوانين الدولية لا تطبق على اسرائيل لأن وجودها هو تجسيد للإرادة الإلهية، وتعتقد الصهيونية المسيحية بأن النهاية المأساوية للتاريخ سوف تكون في العام الأول من الألفية الثالثة، لذلك كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 قد هزت المشاعر الدينية للمؤمنين بالنهاية الكارثية للتاريخ، وترى الباحثة الأمريكية "**جريس هالسل**" بان اليمين المسيحي راغب في إشعال حرب نووية لأجل اسرائيل تحقيقا للنبوءات المقدسة. [1]

لقد أثرت الصهيونية المسيحية في القرار السياسي الأمريكي، من خلال استخدام الإدارات الأمريكية المتعاقبة للحس الديني ومصطلحاته لتحقيق أهدافها، ويعد العامل الديني من اكثر استعمالا من طرف الولايات المتحدة في تنفيذ سياستها الخارجية باستعمال خطاب ديني وتطوير عدة أطروحات، كأطروحة صدام الحضارات. وتزايد هذا الدور فترتب عنه تحول الكنائس و رجال الدين إلى جماعات ضغط تؤثر بفعالية ومقدرة على صنع القرار السياسي الخارجي، ومشروع اليمين المسيحي يحمل مبدأ الهيمنة المسيحية، ولقد نجحت المنظمات المسيحية الصهيونية في ترويج الاعتقاد بأن دعم أمريكا لإسرائيل ليس فقط التزاما سياسيا، وإنما رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا وهكذا فإن دعم اليهود و تأييدهم ليس من أجل اليهود كيهود بل من أجل الشروط اللازمة للعودة الثانية للمسيح، وكانت مصادقة الرئيس الأمريكي "**ويلسون**" على وعد "**بلفور**" كانت نابعة من اعتقاده المسيحي الصهيوني، وتزايدت قوة المؤسسات الدينية في المجتمع الأمريكي، أما في عهد الرئيس جورج بوش الأب وبيل كلينتون غيب دورها، لكن عاد بشكل قوي في عهد بوش الابن الذي أعلن بأن فيلسوفه السياسي المفضل هو "**يسوع المسيح**" في حملته الانتخابية عام 2000م، ومن أبرز شخصيات اليمين الديني المتطرف نجد:

- ✓ **ريتشارد بيرل:** مستشار الرئيس بوش الابن لشؤون الشرق الأوسط.
- ✓ **دوغلاس فيث:** المستشار السياسي لوزارة الدفاع.
- ✓ **كارل روف:** المستشار السياسي للرئيس بوش الابن.
- ✓ **بول وولفيتز:** منظر الحرب على العراق، وشغل منصب نائب وزير الدفاع.

ريتشارد هاس: عضو مجلس الأمن القومي ومستشار رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق نتنياهو.[2]

1يوسف الخليفة يوسف،**" الدين و السياسة الخارجية الأمريكية"**، على الموقع:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/461.htm، تاريخ الدخول:10 02 2016.على الساعة 14:00.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق،ص.27.

واستخدمت الإدارة الأمريكية الكلمات و الشعارات و العبارات الدينية في حديثها عن حربها ضد الإرهاب مثل: محور الشر، الحروب الصليبية، العدالة المطلقة وذلك من اجل استثارة الحس الديني للتأثير على المواطنين هناك لتحقيق أهدافها.

ثالثا: دور اللوبي الصهيوني في التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي.

لا يخفى على أحد دور اللوبي الصهيوني، و أثره في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية ، وتمارس هذه الأقلية اليهودية الأمريكية الضغط الكبير على مختلف القوى السياسية الأمريكية. وخاصة الكونغرس ودوائر الدولة و كيف تحمل السياسيين الذين يرشحون أنفسهم في الانتخابات على تدشين حملاتهم بإعلان دعم اسرائيل.

ويخضع صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية للمصلحة الأمريكية الأكثر انسجاما مع المصلحة الصهيونية، وبدأ الوجود اليهودي في الولايات المتحدة منذ العام1887م،وكانت "البعثة العبرية" أول جماعة ضغط هناك، و من أسباب قوة تأثير اليهود على القرار الأمريكي نجد:

1_ الثراء اليهودي، واستثمار ثرواتهم للتأثير السياسي و الإعلامي.

2_ تمويل الحملات الانتخابية خصوصا حملات الحزب الديمقراطي.[1]

3_ التنظيم و تكوين مجموعات الضغط وفق أفضل وسائل الاتصال و الضغط، كما توجد 350منظمة مرتبطة بالحركة الصهيونية منها **67 منظمة** سياسية تعمل لصالح اسرائيل.

_ سيطرة اليهود على وسائل الإعلام الأمريكية والاستفادة من ظروف الحريات الواسعة لتوجيه الرأي العام كما لها تأثير مرعب على رجال الدولة والسياسيين ومن هذه الترسانة الإعلامية نجد، "**سي بي ان**"**CBN**" "**ان بي سي**"**NBC**" "**اي بي سي ABC** "، وصحيفة "**نيويورك تايمز**" التي يملكها اليهود و صحيفة "**واشنطن بوست**" و"**وول ستريت جورنال**"، حيث نجد الانحياز التحريري في افتتاحيات هذه الصحف.[2]

_الحضور العلمي والثقافي لليهود، وقوة الصهيونية اليهودية في الحياة السياسية الأمريكية.

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع نفسه،ص.30.
[2] **موسوعة السياسة**، عبد الوهاب كيالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1986) ،ص.45.

ولقد استطاع اليهود تشكيل لوبي ضاغط في الولايات المتحدة اعتمادا على القانون الأمريكي الصادر عام 1946م الذي أعطى الحق للجماعات المختلفة تشكيل مجموعات الضغط بهدف ضمان مصالحها.

لقد بقي محور السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على امتداد العقود الماضية متمثلا بالعلاقة مع اسرائيل، ومن ركائز نجاح اللوبي الصهيوني الأساسية ، هو أنه ذو تأثير في كونغرس الولايات المتحدة، حيث اسرائيل شبه محصنة ضد الانتقاد .[1]

ويتمتع اللوبي الصهيوني أيضا بنفوذ كبير لدى الفرع التنفيذي، وهذا النفوذ مستمد من تأثير الناخبين اليهود في الانتخابات الرئاسية.

ومع أن عدد الناخبين اليهود قليل، فإنهم يقدمون تبرعات انتخابية كبيرة إلى مترشحي الحزبين كليهما، حيث ذكرت صحيفة "**واشنطن بوست**" في احدى المرات أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين يعتمدون على دعم المؤيدين اليهود ماليا بنسبة 60 بالمئة.[2]كما أن هناك منظمات رئيسية في اللوبي الصهيوني تبادر لاستهداف الإدارة القائمة على نحو مباشر، فالقوى الموالية لإسرائيل تسعى مثلا: لضمان عدم وصول منتقدي الدولة اليهودية لمواقع ذات شأن في ميدان السياسة الخارجية.

رابعا: دور مؤسسات الفكر و الرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

تحظى مؤسسات الفكر والرأي باهتمام خاص لأنها منبع الأفكار والنظريات التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية الأمريكية، وتم إنشاء هذه المؤسسات بهدف إجراء الأبحاث المتصلة بالسياسة، ومنها نجد: مؤسسة "**كارنيجي للسلام العالمي**" وتقوم بالبحث في أسباب الحروب والعمل على إيجاد الحل السلمي للنزاعات وتضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين البارزين، أيضا مؤسسة "**هوفر**" للحرب الثورة والسلام، ومؤسسة "**راند**" ومركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، وفي مطلع القرن21 بلغ عدد مراكز الأبحاث بالولايات المتحدة 2000 مركز، وتقوم هذه المؤسسات بتوليد الأفكار والخيارات الجديدة، وكذلك إيجاد مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل بالحكومة، وكذلك المساعدة في حل النزاعات الدولية.[3]وعموما يعطي النظام الأمريكي أهمية مؤسسات كبيرة لمؤسسات الفكر و الرأي لأنها منبع

---

1 جون جي ميرشايمر و ستيفن ام والت، **اللوبي الإسرائيلي و سياسة الولايات المتحدة الخارجية**، تر: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ط 1، 2006)، ص.ص.11-67.

2 شاهر اسماعيل الشاهر، مرجع سابق،ص.31.

3D .Agostino , Joseph A.(2002) CATO Institute, Human Events , Vol .58,No. 19 (May 20) p.14.

لمختلف الأفكار والنظريات التي تؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.

1-: طبيعة النظام الدولي.

إذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية هي المهيمن على صعيد النظام الدولي الجديد، فلابد من التعرف على ما يحدد ما يتعلق بطبيعة النظام الدولي وتركيبته، فهذا النظام له عدة دلالات منها: انتصار القيم الديمقراطية والليبرالية، وفرض الإصلاحات الديمقراطية بمناطق عدة من العالم[1] مثل: الشرق الأوسط.[2]وتحقق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية وكذلك اضطلاع الولايات المتحدة بدور الراعي الأمني للنظام الدولي في صيغته الجديدة من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة، وفي عهد الرئيس السابق كلينتون التي اتسمت بالالتزام إزاء القضايا الخارجية و بناء منظومة دولية منسجمة مع توطيد دور الهيئات والمؤسسات الدولية في الرهانات العالمية الكبرى، والبحث عن التوافق بين القوى الفاعلة على المسرح الدولي، والاستناد لقواعد ومعايير القانون الدولي والتدخل الإنساني لحماية حقوق الأقليات المهددة بالإبادة الجماعية.[3]

2-: العامل الطاقوي.

تتجه اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية، للنفط بمنطقة الشرق الأوسط، و ذلك للميزة التنافسية لنفط دول المنطقة.[4]

وللنفط دور في السياسة الخارجية الأمريكية، نظرا للاستهلاك الواسع للبترول، و يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام نحو **5,7 ملايين** برميل يوميا اي ما يشكل **9.8 بالمئة** من الإنتاج العالمي. لقد حددت وزارة الدفاع الأمريكية قائمة التهديدات للمصالح الحيوية كالتالي:

---

[1] **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، عبد الفتاح اسماعيل عبد الكافي (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2008)، ص56.

[2] محمد عبد الفتاح الحمراوي، **اثر الحادي عشر من سبتمبر على النسق الدولي**، على الموقع:
http://elhamrawy.blogspot.com/2008/09/blog-post_1835.html، تاريخ الدخول: 11 04 2016، الساعة: 14:00.

[3] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق،ص..45

[4] خليل زهر، **نفط الشرق الأوسط و البدائل غير التقليدية**، على الموقع:

http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/608610، تاريخ الدخول:01 02 2016، الساعة:12:00.

1_ الدول أو الجماعات التي تمتلك أسلحة كيميائية.

2_ الدول أو الجماعات التي تمتلك أسلحة بيولوجية.

3_ الدول المارقة التي تمتلك أسلحة ذرية أو في سبيل ذلك.

4_ محاور الشر التي تعتمد على مصادر الإرهاب والتخريب واختطاف الطائرات.

5_ الإرهاب في الفضاء السبراني.

ويقوم اللوبي المسيطر على النفط في الولايات المتحدة بتمويل الحملات الانتخابية و ترتبط العديد من الشركات النفطية بشكل كبير مع صناع القرار مثل: شركة "**انرون**" للطاقة، و"**إكسون موبيل**".

3-: مكافحة الإرهاب الدولي.

لابد من الإشارة أيضا إلى تأثير الإرهاب الدولي على السياسة الخارجية الأمريكية، وعملت الولايات المتحدة على عولمة الإرهاب عندما دعت إلى قمة لمكافحة الإرهاب في مدينة شرم الشيخ عام 1996م وشاركت فيها دول الاتحاد الأوربي و **14** دولة عربية و اليابان وإسرائيل.[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات **11 سبتمبر 2001م** ، تلقت صدمة تعتبر سابقة في تاريخها، حيث ضربت الاقتصاد والأمن والسياسة مما حتم على الولايات المتحدة وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي خصوصا بمنطقة الشرق الأوسط.

وفي العام نفسه صدر القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب الذي تم بموجبه السماح لرئيس الدولة بوقف المعونة عن الدول الراعية للإرهاب، و تتهم الولايات المتحدة بعض الدول بممارسة الإرهاب إما بنفسها أو بدعمه ماديا ولوجستيا و عسكريا.[2]

المطلب الثالث: دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

أولا: الكونغرس الأمريكي.

[1] خليل حسين، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط**، على الموقع:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/04/blog-post_03.html، تاريخ الدخول:10 03 2016، الساعة:12:00.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق،ص.49.

من خلال الدستور الأمريكي يتضح أن واضعيه أرادو أن تكون اليد العليا في عملية التشريع و إصدار القوانين والتشريعات الداخلية في الولايات المتحدة.[1]في حين يبقى القرار الخارجي مثار للجدل و خلاف بين الكونغرس من جهة والرئيس من جهة أخرى.

ويوازي الكونغرس السلطات الحكومية ، ويمارس دورا كبيرا في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية.[2]

وهناك عدة أسباب تعرقل تفوق الكونغرس على الرئاسة في ادارة الشؤون الخارجية منها:

_ احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات و الدبلوماسية و الدفاع و التجارة.

_طريقة عمل الشؤون الخارجية، فتاريخ الدبلوماسية و التجارة الدولية و الشؤون الثقافية و العسكرية تتطلب معرفة تخصصية، و السلطة التنفيذية لها الموارد لتوظيف الخبراء و الحصول على البيانات التقنية.

_ السلطة التنفيذية تتمسك بآليات السياسة الخارجية وهي تتخذ القرارات في بعض الأحيان بدون التشاور مع الكونغرس في مجال الأمن القومي[3]. فمثلا في عام 1954م تعهد **إيزنهاور** بالتزامات كبيرة مع حكومة فيتنام الجنوبية بدون استشارة الكونغرس.

ورغم أن المؤسسة الرئاسة والرئيس من جهة و الكونغرس من جهة أخرى، يمثلان فرعين متساويين تقريبا في الحكم إلا أن لكل منهما دورا مهما يؤديه حسب الدستور.[4]ولقد منح الدستور مجلس الشيوخ سلطة تعديل المعاهدات الدولية و المصادقة عليها، ورصد أموال برامج السياسة و إعلان الحرب، لكن نادرا ما يقوم بمبادرة سياسية مهمة، ومعنى ذلك أن فعالية الكونغرس تكمن في قوته السلبية وليست الايجابية العملية.

لكن هذا لا يعني أنه ليس لاعبا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد بدأ كلينتون في مدة رئاسته الأولى عاجزا من ناحية السياسة الخارجية، فقلة اهتمامه وخبرته في السياسة العالمية مصحوبة بكون الجمهوريين قد فازوا بأغلبية في مجلس الشيوخ و النواب، قد نقل مركز الدبلوماسية الأمريكية من البيت

[1]فواز جرجيس، السياسة الأمريكية في العرب: **كيف تصنع و من يصنعها؟**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.2،2000)،،ص.88.
[2]Peter Woll. Public policy.Brandiesuniversitypress.USA.1974.p.2.
[3]Paul Johnson «modern times : the world from the eighties » new York : Harper and row.1993.p.65.
[4]William r. Nelson. American Government and political change. New York : Brandeis university Press.1970.pp..126_164.

الأبيض إلى الكونغرس، وهو ما أظهر للعالم بأن رئيس مجلس النواب آنذاك يظهر بنفس أهمية الرئيس في ممارسة السياسة الخارجية.[1]

وهناك عدد من اللجان المركزية التابعة لمجلسي الشيوخ و النواب، تمارس نفوذا كبيرا على السياسة الخارجية الأمريكية.

ويمارس الكونغرس نفوذا حاسما في سياسة الولايات المتحدة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، على مدار العقود السابقة، بسبب اسهام الكونغرس و دعمه لإسرائيل، وبالتالي حماية اسرائيل من أي ضغط من الرئاسة الأمريكية. فمثلا في عام 1996م، عارض الكونغرس بتشريع ضد رغبة السلطة التنفيذية في تحويل مقر السفارة الأمريكية إلى القدس.[2]

فجماعات الضغط تكون أكثر تأثير على الكونغرس من الرئاسة، رغم تفوق هذه الأخيرة في فترة الانتخابات.

ويبقي الكونغرس السلطة التنفيذية تحت الرقابة المستمرة، لردعها عن تعديل الدعم المطلق لإسرائيل، وبدوره اللوبي الصهيوني كان مؤثرا على الكونغرس للاستمرار بالمستوى العالي للمساعدات و تأييد اسرائيل.[3]

إذن فالكونغرس له تأثير كبير في صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة، إلا إن القرار يختلف من حيث القوة و طبيعة القرار ، بما إنه يركز على القرارات المتعلقة بالكيان الاسرائيلي.

وكذلك نرى لقوة الرئيس وحزبه من الأهمية المضافة، وكما وصف الرئيس الأمريكي الأسبق–**جيفرسون توماس**_ بهذا الخصوص "**إن إدارة العلاقات مع الدول الأجنبية هي من اختصاص السلطة التنفيذية، وإن عملية صنع السياسة الخارجية هي من مسؤولية الكونغرس**".

الرئاسة:

[1] ياسين محمد حمد، **الكونغرس و النظام السياسي الأمريكي** (عمان: دار أسامة ،2008)،ص.181.
[2] ياسر زغيب، **ايباك قضية الأخطبوط اليهودي في أمريكا**(لبنان: دار الندى ،1998)ص.77.
[3] باسل أحمد البياتي، **دور الرئيس و الكونغرس في السياسة الخارجية** ، مجلة قضايا سياسية"، جامعة النهرين،العدد1 (جانفي 2001)،ص..174

;وهي الجهة الرسمية الأولى المعنية في صورة مباشرة بصنع و إدارة الاستراتيجية في الولايات المتحدة، بحيث أصبح الفكر الأمريكي يعد سياساتها رئاسية.[1]

يعد الرئيس قمة هرم الفرع التنفيذي في صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة، ومن القنوات المساعدة للرئيس و ذات العلاقة المباشرة به:

أ_مجلس الأمن القومي: و تم إنشاءه بمقتضى قانون الأمن القومي، الذي صدر عام 1947م.[2]

ويعد هذا المجلس من أهم المؤسسات المرتبطة بالرئاسة عبر المكتب التنفيذي.[3]

ويتولى مستشار الأمن القومي عملية تنسيق الأعمال للمجلس، كما يتولى التنسيق بين الأجهزة و الوكالات الآتية:

_ وكالة المخابرات المركزية.

_ الوكالات و المكاتب التابعة للوزارات.

_ وزارة الدفاع.

_هيئة أنظمة الفضاء.

_وزارة الخارجية، مكتب الاستخبارات و الأبحاث.[4]

ب_ وكالة المخابرات المركزية:

وهي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، لتحقيق الاستراتيجية الأمنية الاستخباراتية الاستباقية، وهي تقدم الاستشارات لمجلس الأمن القومي، والتوصيات للمجلس فيما يتعلق بتنسيق الخطوات الاستطلاعية للهيئات، ومن ضمن الأجهزة الأمنية الداخلية: مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، وأقسام المخابرات في وزارة الدفاع. ، وعدد من المصالح الإدارية الأخرى.

---

[1]Robert K. Carr. And others .American democracy in theory and practice. Halt. Rinehart and Winston. New york. USA.1961.p.p.373.

[2]Roy c. macridis. « l'exécutif aux états unis d'ameriq us.p.57.[2]

[3]Max beloff and Vivian vale. American political institutions in the 1970.Redwoodburnlimited.London.1975.p.24.

4 منصف السليمي، **صنع القرار الأمريكي**(الأردن: مركز الدراسات العربي ،1997)،ص.197.

وتتلخص وظائف وكالة المخابرات المركزية في:

_ تقديم المعلومات في الميادين الاستراتيجية العسكرية و السياسية و الاقتصادية لمجلس الأمن القومي لدائرة القرار في مجال السياسة التشريعية.

_ تقديم التحليلات و التقويمات و التقديرات للأوضاع الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الاقتصادية والاستراتيجية في العالم .

_ القيام بالعمليات السرية في الخارج لتنفيذ أهداف استراتيجية.[1]

3_ وزارة الدفاع:

تحتل المؤسسة العسكرية مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار الأمريكي، سواء في علاقاتها بالكونغرس أو بصفتها وحدة ضمن الأجهزة التنفيذية، و كذا بارتباطها بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية، كالمؤسسات الاقتصادية و جماعات الضغط ووسائل الإعلام و الاتصال، وفي الدستور الأمريكي يعد الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهي ليست سلطة رمزية فالرئيس يتخذ شخصيا القرارات الآمرة لكل جندي أو ضابط أو قائد أركان في مختلف القوات المسلحة. وهي المسئول الأول و الأخير على الفعاليات والعمليات العسكرية للقوات المسلحة الأمريكية في الخارج.

ويعد دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرارات السياسية ذات الطابع الدبلوماسي أو الاقتصادي مهم ، على غرار صناعة القرار العسكري.[2]

ويعتمد الأمن القومي الأمريكي على الأبعاد الاقتصادية و العسكرية و الدبلوماسية كمعطيات ثابتة، بما يعكس أهداف ثلاث قوى هي:

_ البيروقراطيون العسكريون.

_أصحاب المال و البنوك.

_ أرباب الصناعات.

[1] منصف السليمي، مرجع سابق،ص.203.
[2] منصف السليمي، المرجع نفسه، ص.219.

فدور أرباب تجارة الأسلحة في توجيه القرارات الخارجية في الثلاثينات، شبيه بدور المركب الصناعي العسكري في الستينات.

ويعتمر الرئيس ثلاث قبعات مختلفة في مجال السياسة الدولية، فهو الرئيس التنفيذي و القائد العام للقوات المسلحة و كبير الدبلوماسيين.[1]

اشتركت الولايات المتحدة في أكثر من **130 حربا** في تاريخها، ولكن **5 حروب** فقط، كانت من إعلان الكونغرس، فسلطات الرئيس في تقرير السلم و خوض الحرب تبين مدى اتساع سلطاته في الشؤون الخارجية.

4_ وزارة الخارجية:

تعود وزارة الخارجية الأمريكية الحديثة إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، بعد التصديق على قانون **روجز** 1924م. ونتيجة لذلك القانون أصبح للولايات المتحدة لأول مرة سلك دبلوماسي "**محترف**"، معين على أساس الكفاءة و ليس النفوذ السياسي والاجتماعي.

وعادة تكون وزارة الخارجية هي المسئولة عن الشؤون الدولية، لكن غالبا ما تؤثر فيها العديد من الدوائر التنفيذية، ففي الخمسينات من القرن الماضي، عانت وزارة الخارجية و موظفي السلك الدبلوماسي من انتقادات عديدة ، من قبل الكونغرس.[2]

ومن أبرز الأمثلة: ما طرحه السيناتور "**جوزيف مكارثي**" من ولاية وسيكنسون في الخمسينات، حول أداء السلك الدبلوماسي، وكفاءته.، حيث سببت طروحاته ضررا كبيرا للعديد من الموظفين كأفراد وكذلك الوزارة بأكملها.

وهناك أسباب عدة وراء الصعوبات التي تواجهها وزارة الخارجية في اغتنام المبادرة في الشؤون الخارجية وهي:

_ كون الرؤساء يتصرفون و كأنهم وزراء الخارجية أيضا، مثلما كان يفعل الرئيس نيكسون الذي أراد أن يكون قائدا لسياسته الخارجية.

[1] فواز جرجيس، مرجع سابق،ص.19.
[2] فواز جرجيس، المرجع نفسه،ص.21.

_ غالبا ما توجه الانتقادات لوزارة الخارجية بضعف التخطيط في العديد من اختصاصاتها.

_ موظفي السلك الدبلوماسي يميلون للتردد في الحصول على الخبرات الحديثة الضرورية، ناهيك عن المناصب الدبلوماسية كالسفراء، التي تمنح غالبا للمساهمين السياسيين بدلا من محترفي السلك الخارجي المقتدرين. ومع ذلك فوزارة الخارجية كانت أكثر قدرة على تقدير الوقائع و الأحداث العالمية و وضعها في السياق الصحيح.[1]

ولوزارة الخارجية تأثير واضح في صنع الاستراتيجية العسكرية الأمريكية[2]، الى جانب صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. وعموما تفضل وزارة الخارجية التركيز على الدبلوماسية وترى في القوة داعم للدبلوماسية و ليس وسيلة يمكن استعمالها بدون الدبلوماسية.[3]

[1]Barry Rubin. « secrets of state : The State Department and The Struggle Over U.S .Foreign Policy" New York: Oxford. University Press.1985.

[2] ديب على حسنز، **الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية** (سوريا: دار الأوائل ، 2002)، ص.399.

[3]تلحمي شبلي، **كيف غيرت احدث 11 أيلول صناعة السياسة الخارجية الأمريكية**، على الموقع:

http://www.Us Embassy.state.gov/Damascus/wwwhain2.htm.

المبحث الثاني: مقومات السياسة الخارجية الأمريكية.

لابد للتأثير السياسي الدولي لكي يكون فاعلا أن يستند إلى مجموعة من الشروط تضفي عليه درجة من المصداقية فالدولة تؤثر في قرارات الدول الأخرى بفعل قدرتها، وقدرة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية فحسب كما يذهب الاتجاه التقليدي في التفسير، إنما هي تشمل كل قدرات الدولة العادية منها والمعنوية، وعندها تفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجيا في سلوك الآخرين، و بما يتناسب مع أهداف حركتها السياسية الخارجية، وعلى نحو يضمن لها حماية و تحقيق مصالحها القومية.

فالدول تتوزع استنادا إلى معيار القوة و لديها ثلاث أنواع، فهناك دول أما أن تتوزع توزيعا متوازنا بين الأركان الثلاث للقوة، القوة العسكرية، و الاقتصادية و التقنية الثقافية و أما يكون توزيعا غير متوازن، أي أن بعض الدول تستحوذ على اثنين من مصادر القوة، وهناك دول أخرى تتمتع بمكانة أدنى بالنسبة لتلك المصادر.

تذهب فرضية البحث إلى التأكيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من مقومات القوة الشاملة، بما يمكنها من ممارسة التأثير في قرارات الدول الأخرى، و بما يحقق أهدافها و مصالحها.

فالقدرة التأثيرية للولايات المتحدة لا تتمثل بما تملكه من قدرات عسكرية ضخمة فحسب، بل بما تملكه من قدرات اقتصادية و قاعدة واسعة للمعرفة والقدرات التكنولوجية.

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية للولايات المتحدة.

يعتبر اقتصاد الولايات المتحدة أقوى اقتصاد في العالم، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية و لا يجاري اقتصادها من حيث الحجم أي اقتصاد آخر.[1]

نجح الاقتصاد الأمريكي في أن يكون نموذجا عالميا يحتذى به ،وانطلاقا من إدراكها لحجمها في النظام الدولي . وأهمية العامل الاقتصادي في تعزيز هذه المكانة، فالولايات المتحدة الأمريكية اتجهت نحو وضع استراتيجية مالية لإعادة دمج الاقتصاد العالمي بالشكل الذي يضمن مصالحها وذلك بإنشاء المؤسسات التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الدولي، والتي كانت من إفرازات نظام "**برتون وودز**"

1أياد عبد الكريم مجيد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة"نيجيريا نموذجا"**، أطروحة دكتوراه (جامعة: النهرين، كلية العلوم السياسية،2008)،ص.107.

كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ومنظمة التجارة الحرة، وتكريس هيمنتها على هذه المؤسسات وبالتالي السيطرة على توجهات و سياسات وقرارات الدول خاصة منها الاقتصادية.

تدرك الولايات المتحدة مدى الترابط الوثيق بين النشاط التجاري وأهميته الداعمة لقوة الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية، فسعت لبسط نفوذها والاستحواذ على معظم الشركات المتعددة الجنسيات، التي أصبحت من بين الفاعلين في النظام الدولي، كما تعد بمثابة مراكز قوى و قرارات مالية.[1]

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في العالم من حيث الإنتاج القومي الإجمالي ،و الذي وصل حوالي **13 بليون دولار العام 2006**، و هو يساوي **30 بالمئة** من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا.

تعد الولايات المتحدة أكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية حوالي **119 بالمئة** من الصادرات السلعية العالمية ، كما شكلت قيمة الواردات **18.6 بالمئة** من إجمالي قيمة الواردات عام **2007**م .

يعد اقتصاد الولايات المتحدة أقوى اقتصاد في العالم، أما الناتج المحلي فيبلغ **15.1 تريليون دولار** في العام **2011م**، و إنتاج الفرد فيبلغ **48.386 دولار**، وهو المركز السادس عالميا، واقتصاد الولايات المتحدة هو اقتصاد رأسمالي تموله الموارد الطبيعية و البنى التحتية الجيدة و الإنتاجية العالمية.

و تعتبر أمريكا المستورد الأساسي و الأول للمنتجات في العالم و المصدر الثالث على صعيد التجارة الدولية و الاستيراد و التصدير و تصديرها غالبا يكون من الآلات الكهربائية، السيارات و خلاف ذلك من السلع و المنتجات.[2]

كما تمتلك الولايات المتحدة سيطرة واسعة على المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي، و تستحوذ على قوة تصويتية ،إذ تمتلك حوالي **17.73بالمئة** من مجموع الأصوات في البنك الدولي.[3]كما أن المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي تأتي من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم فمن أصل **500 شركة** عملاقة منها **164 شركة** أمريكية.[4]

---

1 حيدر علي حسين، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل النظام الدولي** (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،ط.1،2013)،ص.199.

2 هادي زعرور، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية**(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،ط.1،2013)،ص.57.

3أياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق،ص.119.

4 نبيل مرزوق، **"حول العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد"**، مجلة الطريق، العدد الرابع (تموز 1997)،ص.79.

مما تقدم نجد أن الولايات المتحدة تتوفر على اقتصاد يعد ضخما، الأمر الذي يمهد لها أرضية نحو بلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم، و الهيمنة على مرافق ومؤسسات الاقتصاد العالمي بما يحقق مصالحها.

المطلب الثاني: المقومات العسكرية للولايات المتحدة.

أولا: القوة العسكرية.

تتألف القوة العسكرية الأمريكية من أربع قطاعات: الجيش، سلاح البحرية، قوات "**المارينز**"**Mariens**، سلاح الجو، وتضاف إليها قوات خفر السواحل، ويعتبر الجيش الأمريكي الأقوى عالميا بالنظر إلى حجمه وتطور معداته وحجم ميزانيته ونفقاته.

وتكون القيادة العامة لهذه القطاعات بيد الرئيس الأمريكي الذي يعتبر القائد الأعلى للقوى المسلحة وهو مدني.

وينبع تدعيم القوة العسكرية الأمريكية و تطويرها من الاستعداد الأمريكي للاشتراك في أي حرب، و بأي حجم و بأي شكل، وفي أي منطقة تعتقد الولايات المتحدة بأن لها مصالح حيوية فيها.[1]

وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر قوة عسكرية ضخمة في العالم ، مما مهد لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية ، وتقترن قدرة الولايات المتحدة العسكرية من الناحية التقليدية بالحجم الإجمالي للقوات المسلحة الأمريكية، أما عن الأرقام حول القوى المسلحة الأمريكية لشهر **مارس 2012** فهي كالآتي:

- **الجيش: 557.780.**
- **الضباط: 52.558.**
- **الجنرالات –أميرال- 11.**

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة عملت على زيادة قواعدها العسكرية المنتشرة في العالم بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، لتصل إلى **12 قاعدة جديدة**، و بالتأكيد فإن أهمية العامل العسكري كمقوم للمكانة أو الزعامة يتأتى عبر امتلاك هذه الدولة للإمكانيات والقدرة على توظيفها في تدبير القضايا والأزمات الدولية والإقليمية أيضا بشكل مباشر و غير مباشر.[2]

---

[1] بدون مؤلف، **القواعد الأمريكية العسكرية فى الشرق الأوسط**، على الموقع:
http://eldjorf.blogspot.com/2012/08/blog-post_28.html

[2] حيدر علي حسين، مرجع سابق،ص.203.

وعلى مستوى القوة النووية ، فتعد الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في العالم سواء على مستوى الكم من الأسلحة أو على مستوى ما تتمتع به أسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها ،إذ تحتفظ بأكبر عدد من الغواصات النووية في العالم تصل إلى حوالي **500 غواصة** نووية ، فضلا عن امتلاكها لحوالي **500 قاذفة** استراتيجية بعيدة المدى، كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم خارجي نووي.

وللقدرات العسكرية الأمريكية قوة تدميرية واسعة النطاق، ففي الوقت الذي تقترن فيه الأسلحة التقليدية بمختلف أصنافها القتالية بقدرتها على التدمير و الذي يساوي أكثر من **10آلاف** مليون طن من مادة تي أن تي وهو ما يعادل **4 أضعاف** جميع القدرات التدميرية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية.

و بالإضافة إلى ما تم ذكره من المقومات العسكرية، فالولايات المتحدة تحتل مركزا متفوقا بين دول العالم في مجال صادرات الأسلحة ، حيث تستحوذ على سوق السلاح العالمي ، فهي تتحكم بتجارة الأسلحة بأوروبا و دول حلف الناتو، كما أن شركاتها بدأت تدخل في تكتلات عملاقة مع شركات غربية أخرى لصناعة الأسلحة المتطورة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد صدرت في الفترة ما بين 2000م و 2010م، أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة **74841 مليون دولار** أمريكي، كما قامت بعدة صفقات بالعتاد العسكري.[1]

وتستأثر **41 شركة** أمريكية بنسبة **64 بالمئة** من اجمالي مبيعات الشركات العالمية البالغة حوالي**100 شركة**، وتسعى الولايات المتحدة بشكل مستمر لتطوير برامجها التسليحية، كمشاريع حرب النجوم و الدرع الصاروخي المضاد **للصواريخ الباليستية**، التي تسعى أمريكا لتوسيعه تمهيدا لوضعه محل التنفيذ.[2]

وتمتلك الولايات المتحدة تأثيرا عسكريا فاعلا على حلفائها من خلال هيمنتها على نظام تحالف عالمي هو "**حلف الناتو**"، الذي يعد الترجمة الحقيقية للدور الأمريكي العسكري، لذلك عملت على ضمان استمرار الحلف وتوسيعه من حيث الأدوار والأعضاء.

ثانيا: الإنفاق العسكري.

2 عبد الجليل زيد المرهون، **الانفاق العسكري العالمي**، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/2/1/، تاريخ الدخول:12 03 2016 الساعة 18:00.
[2] حيدر علي حسين، مرجع سابق،ص.204.

أما من حيث إجمالي الإنفاق العسكري، فتعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأعلى إنفاقا في العالم، فقد بلغ إنفاقها العسكري حوالي **400 مليار دولار عام 2005**، مقارنة بالنفقات العسكرية للصين مثلا، والتي وصلت إلى نحو **90 مليار دولار** أمريكي في العام نفسه.

لقد اتسم طابع الإنفاق العسكري الأمريكي بالصعود و الزيادة المستمرة بسبب الحرب على الإرهاب ، حيث تضاعفت الميزانية العسكرية بين 2001م إلى 2012م، حيث وصلت إلى **800 مليار دولار** في 2012م، ومع إضافة باقي التكاليف العسكرية للوكالات المرتبطة بالدفاع كالأمن القومي و الوكالة الوطنية للأمن و غير ذلك فإن الرقم يصبح **868 مليار دولار**.

و يمكن البرهنة على وجود مركب عسكري – صناعي أمريكي ، من الارتفاع الرهيب في تكاليف إنتاج معظم نظم التسليح، وعل ى سبيل المثال، فقد ارتفعت تكاليف إنتاج الغواصة "**ترايدينت**" بنسبة تزيد عن**50 بالمئة** خلا ل سنوات معدودة.[1]

_ الميزانية العامة للولايات المتحدة 2012م:

_ المبالغ الواردة: 2.469 مليار دولار أمريكي.

_ المبالغ المنفقة: 3.796 مليار دولار أمريكي.

_ العجز: 1.327 مليار دولار أمريكي.[2]

ولا شك أن الإمكانات الاقتصادية و الصناعية قد أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية الانتشار العسكري الواسع في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تلبية متطلبات الحرب سواء للأمريكان أو عند الضرورة لحلفائهم.

ووفر الانتشار العسكري الواسع للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مياه العالم و أراضيه، إلى جانب تعاظم نفوذها السياسي والدبلوماسي، سبقا كبيرا لآلتها الصناعية و التجارية بما لا يضاهى بأي قوة دولية أخرى، ومن المعلوم في هذا الصدد أن النفوذ الاقتصادي و التجاري كان شديد الصلة و منذ وقت مبكر بالقوة العسكرية والثقل السياسي الأمريكيين، بل كثيرا ما تكون حركة **الأساطيل** و**البوارج الحربية** الأمريكية جسرا ممهدا لتمدد شركاتها التجارية و مؤسساتها الصناعية ، و للاستحواذ على الأسواق، أو في الحد الأدنى انتزاع النصيب الأوفر منها.[3]

---

[1] لويد جانسن، **المركب العسكري الصناعي**، تر: محمد بن احمد مفتي، على الموقع:
http://www.alukah.net/culture/0/71213/، تاريخ الدخول: 18 01 2016، على الساعة:16:00.

[2] هادي زعرور، مرجع سابق ص ص.56-57.

[3] رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة (لبنان: مؤسسة الانتشار العربي،ط.1،2011)،ص.25.

فضلا عما تقدم، تتمتع الولايات المتحدة بتأثير عسكري فعال من خلال نظام تحالف استراتيجي عالمي لا يزال متماسكا حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، فحلف الناتو اتبع الآلية التي تعبر بواسطتها الولايات عن دورها العسكري ليس في أوربا فحسب، وإنما على الصعيد العالمي، جاعلا الولايات المتحدة مشاركا رئيسيا حتى في الشؤون الداخلية الأوربية. بل إن طبيعة الدور الذي يقوم به هذا الحلف اختلف عن السابق إذ لم تقتصر على الجوانب الأمنية فقط، وإنما شملت الجوانب الأخرى، كمواجهة مصدر التهديد الجديد أي **الإرهاب**، وحالات انتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية، فضلا عن ضمان مصالحها الاقتصادية لأعضائه، من خلال تأمين تدفق الموارد الحيوية و خاصة البترول إلى الدول الأعضاء.[1]

كما أصبحت شركات السلاح الأمريكية هي المورد الأول لنحو **90 بالمئة** من النزاعات و الحروب التي يشهدها العالم اليوم، فمن أصل **50 نزاعا** حدوديا أو عرقيا وقع خلال عام 1993م_1994م كان طرف واحد على الأقل من الأطراف المتنازعة يحصل على السلاح من الولايات المتحدة في 45 نزاعا، وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيس للسلاح في 18 حالة نزاع، فضلا عن أن 3 شركات أمريكية احتلت المراكز الثلاث الأولى على مستوى العالم من حيث مبيعاتها من الأسلحة عام 1995، فضلا عن أن**11 شركة أمريكية** تعتبر من بين أكبر عشرين شركة من حيث مبيعات الأسلحة على مستوى العالم في العام نفسه، وهناك العديد من الشركات الأمريكية المختصة بصناعة الأسلحة، مثل: "**شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin** "، و"**بوينغ Boeing** "المختصة بصناعة الطائرات...[2]

مما تقدم نجد أن الصادرات الأمريكية من الأسلحة أصبحت وسيلة من وسائل الولايات المتحدة لدعم قوتها و هيمنتها العالمية، وإضعاف خصومها و منافسيها، و يتضح ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة الأمريكية و سيطرتها على تجارة الأسلحة بين دول حلف **الناتو**، مما يجعلها في مركز متفوق بالمقارنة مع الدول الأخرى ضمن الحلف.

من جانب آخر فقد أوضح التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية الصادر عام2004م و الذي حمل عنوان **_تقرير هيكل القواعد_** إلى أن البنتاغون يملك أو يستأجر حوالي **702 قاعدة عسكرية** في **130 دولة**، فضلا عن **6000 قاعدة أخرى** في الولايات المتحدة، و عشرات القواعد المنتشرة في **كوسوفو و العراق و أفغانستان و الكويت و إسرائيل وقطر وأوزبكستان.**

---

[1] رفيق عبد السلام، مرجع سابق،ص.26.

[2] بدون مؤلف،"**أفضل شركات صناعة الأسلحة في العالم**"، على الموقع:
http://www.almrsal.com/post/220664، تاريخ الدخول، 10 02 2016، الساعة:12:00.

لقد أشارت البيانات الرسمية حول الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث أيلول 2001م إلى ضرورة الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة من خلال التهديد بالقوة العسكرية أو باستخدامها فعلا إذ نصت على أنه يجب أن تكون قواتنا قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم الآخرين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها، فهي ما يؤكد مركزها على مستوى النظام الدولي،[1]كما أعطت تلك الأحداث للولايات المتحدة الفرصة السانحة للتلاعب بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية و لا سيما الأمم المتحدة، و الاستخفاف بحكم القانون المحلي في داخل الولايات المتحدة.[2]

إن إدراك الولايات المتحدة للتهديد الجديد الذي ظهر عقب أحداث سبتمبر 2001م، والمتمثل في الإرهاب و ضرورة مواجهته، دفع بها إلى تبني مفهوم جديد يرى ضرورة تأمين وجود عسكري متقدم على المستويين الإقليمي و العالمي، وذلك بحكم نظرتها بأن التهديدات الجديدة تتطلب قوة منتشرة في الخارج و تكون ذات استعداد على تنفيذ المهام في أي مكان في العالم.

وقد أسهم التطور العسكري الهائل و تقدمه في الولايات المتحدة و عصر المعلومات فضلا عما تتمتع به من عوامل مضاعفة للقوة كتأمين للمدى البعيد جدا و الدقة في إصابة الهدف و القوة التدميرية الهائلة ووسائل المعرفة المبكرة إلى قناعة صناع القرار في الولايات المتحدة بأن حجم القوات الكبير ليس الوسيلة الوحيدة للهيمنة على ساحة المعركة.

ولا شك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال إعادة هيكلة و انتشار قواتها العسكرية إلى تركيز مشروع الهيمنة و بناء الإمبراطورية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين من خلال توظيف قوتها العسكرية لهذا الغرض، كما أنها تسعى لأن تبقى صاحبة القوة العسكرية الأقوى و صاحبة النفوذ الأكبر على معظم مناطق العالم.

ورغم تغير معايير القوة عالميا، و تراجع دور القوة العسكرية نسبيا، وصعود دور الاقتصاد، إلا أن الولايات المتحدة مازالت تعد القوة العسكرية عنصرا مهما من عناصر قوتها، في مواجهة الخصوم و درء التهديدات وتنفيذ الأهداف السياسية والاستراتيجية، وهذا بالتأكيد ما تضمنته العقيدة الاستراتيجية الأمريكية

[1]توفيق الهرمزي، **المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة**، على الموقع:
http://www.beirutme.com/?p=9411، تاريخ الدخول: 01 02 2016،الساعة:15:00.
[2]حيدر علي حسين، مرجع سابق،ص.205.

التي تؤكد عل دور القوة العسكرية في ضمان أمن الولايات المتحدة و بقائها متفوقة وعدم السماح لبروز قوى دولية أخرى تنافس مكانتها.[1]

و مما تقدم نستنتج أن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقوة عسكرية ضخمة مقارنة بالدول الأخرى، قد جعلها تنفرد بتفوق عسكري واضح ومؤثر لاسيما في ظل غياب القوى الدولية المنافسة لها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومن ثم العمل على تسخير ذلك التفوق خدمة لأهدافها و مصالحها الحيوية.

المطلب الثالث: المقومات التكنولوجية للولايات المتحدة.

تقف الولايات المتحدة اليوم في قمة الدول في الميدان التكنولوجي، فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا في قدراتها التكنولوجية، إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية الأخرى التي دشنت ما يسمى **_عصر الثورة الصناعية الثالثة_**، أو ثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها و تقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية و تكنولوجيا الفضاء و الاتصالات والعقول الإلكترونية و الهندسة الوراثية و غيرها.[2]

و بذلك تعد التكنولوجيا الحديثة واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة سواء على الصعيد المدني أو العسكري.

ففي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية ، فقد احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في إنتاج الإلكترونيات بنسبة **40 بالمئة** ، مقابل **27 بالمئة** لليابان ، كما حافظت على موقع الصدارة في مجال تصدير الطائرات و الكيميائيات الصناعية والزراعية والمحركات و"**التور بينات**"، والآلات المكتبية والإحصائية في حين احتلت المركز الثاني في صادرات الأدوات الكهربائية.

وتحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة بالنسبة لإعداد الحاسبات، أما في مجال انتاج البرامج و تطويرها فتعد الولايات المتحدة أكبر منتج للبرمجيات في العالم، إذ يتجاوز انتاجها **45 بالمئة** من حجم الإنتاج العالمي ، تليها دول الاتحاد الأوربي بنسبة **23 بالمئة** ثم دول آسيا بما فيها اليابان و الهند إذ تصل نسبة انتاجها إلى **18 بالمئة.**

[1] حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص ص.205-206.
[2] توفيق الهرمزي، مرجع سابق.

وتحتل الولايات المتحدة الصدارة عالميا، من حيث الانتاج و الاستهلاك المعلوماتي، و ذلك بإنتاج**61%**واستهلاك**49,6 %**من مجموع ما يستهلكه العالم، و تتصدر الولايات المتحدة دول العالم في الإنفاق على البحث العلمي، فقد أنفقت في 2014م ما نسبته **0,79 بالمئة** من دخلها القومي.[1]

فضلا عن ذلك ، فإن أكثر من **50 بالمئة** من عدد السكان الإجمالي في الولايات المتحدة يستخدمون شبكة الأنترنيت العالمية في الوقت الراهن.

تليها في الترتيب الصين إذ وصل عدد مستخدمي الأنترنيت فيها إلى **16 بالمئة** من العدد الإجمالي للسكان نهاية عام 2006م.

أما على صعيد التكنولوجيا العسكرية، فتمتلك الولايات المتحدة مجمعا عسكريا و صناعيا ضخما إذ يعمل حوالي **30 بالمئة** من مهندسيها بصورة دائمة لحساب المؤسسة العسكرية ، وهي تبتكر بذلك تكنولوجيات متطورة في ميدان انتاج الأسلحة.

و قد دفع الانغماس الأمريكي الواسع في الشؤون الدولية إلى تعزيز الآلة العسكرية من خلال التطوير الدائم و المستمر لها ، إذ بلغ الإنفاق المحلي على البحث و التطوير في القطاع العسكري في الولايات المتحدة نسبة 39.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي أي 58.7 مليار دولار ، ويرجع السبب في ارتفاع الإنفاق العام في الولايات المتحدة إلى أهمية بحوث السلاح و بحوث الفضاء مقارنة ب: 2.8 و 21.8 في كل من ألمانيا و اليابان على التوالي.[2]

من ناحية أخرى تحرص الولايات المتحدة على الإفادة من الثورة التكنولوجية في الميدان العسكري من أجل تقليل الخسائر البشرية و تقليل نسبة الإنفاق عن النسبة الحالية مقابل تحقيق الأهداف المرسومة وبدقة متناهية.

و يعود زيادة الإنفاق العسكري للولايات المتحدة لاختلال بيئة الأمن الدولي و المخاطر الجديدة.

و على صعيد التكنولوجيا العسكرية، فالولايات المتحدة تمتلك قاعدة عسكرية تابعة للمؤسسة العسكرية، وتقوم هذه المؤسسة بإنتاج منظومات التسلح ذات التكنولوجيا العالية ، إذ أنفقت الولايات المتحدة ما يقارب **59.7 مليار دولار** لتطوير بحوث السلاح وبحوث منظومات الدفاع الصاروخية الفضائية عام 2007م، إلى جانب امتلاكها لوكالة فضاء متخصصة_**ناسا**_.[3]

1هيثم قطب، **"كيف تحكم الولايات المتحدة العالم** ،على الموقع:
http://www.sasapost.com/usa-governs-the-world/، تاريخ الدخول: 14 03 2016 على الساعة: 14:00.

[2]حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص.207.

[3] حيدر علي حسين، نفس المرجع، ص..208

إن الثورة في الشؤون العسكرية ستؤدي على المدى البعيد إلى خلق مؤسسة عسكرية متطورة يقل إنفاقها عن إنفاق المؤسسة الحالية، وذلك لوجود عدد محدود من القوات لتنفيذ المهام الحالية نفسها مما مكن الولايات المتحدة من إدخال تصاميم سلاح حديثة بدءا من الصواريخ الذكية الموجهة بأشعة الليزر القادرة على إحداث ضربات محددة و بعمق أكبر، مرورا بالأقمار الصناعية الخاصة لكشف الأهداف بدقة ، وبأنظمة المعلومات و الاتصالات الإلكترونية المتقنة إلى الأسلحة غير المميتة القادرة على إحداث الشلل في معدات و جنود الخصم دون قتلهم.

فضلا عن ذلك، فإن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لم يستند إلى أسس مادية فقط ، سواء الاقتصادية أو العسكرية و لكن استند أيضا إلى قدرات بشرية و ثقافية و سياسية ، مما جعل منها قوة ذات تأثير فاعل في السياسة الدولية.[1]

وفي سبيل توسيع مجال نشاطها الخارجي فقد بادرت شبكات الإذاعة و التلفزيون الأمريكية الى السيطرة على شبكات بث محلية في العديد من الدول ، كما فعلت شبكة "**أي بي سي**"**ABC الى 125 دولة** خارج الولايات المتحدة كما أن شبكة "**أي بي سي**" فتتحكم بحوالي **60 بالمئة** من أجهزة التلفزيون المرسلة خارج أمريكا.

وقد أدى انتشار اللغة الإنجليزية الواسع فضلا عن تطور وسائل الإعلام الأمريكية إلى استغلال ذلك من قبل الولايات المتحدة لفرض نموذجها الثقافي على العالم، ومما ساعد على هذه الهيمنة فضلا عن بعض أشكال الجاذبية في الأسلوب الأمريكي قدرة الولايات المتحدة و أدواتها على نشر هذا النموذج و براعتها في استخدام وسائل الإعلام التي تغزو كل بيت.

ولا شك فإن فلسفة الإعلام الأمريكي يجرى توظيفها في إطار الغزو الفكري المنظم للتبشير للحياة الأمريكية، وفلسفة النجاح والمشروع الأمريكي العالمي الكوني لبسط السيطرة والنفوذ بما يحقق أهداف الرأسمالية الأمريكية، فالانتشار الواسع للغة الإنجليزية لم يؤد لجعلها نموذجا للغات و الثقافات الأخرى في العالم وفي مختلف الميادين، و إنما كذلك ساعد الولايات المتحدة على توظيفها لنشر نموذج الحياة الأمريكية في العالم بما يدعم هيمنتها الثقافية و الاقتصادية و العسكرية العالمية، و تمتلك الولايات المتحدة أيضا، أفضل المعاهد التكنولوجية الهندسية في العالم.[2]

[1] توفيق الهرمزي، مرجع سابق.
[2] هيثم قطب، مرجع سابق.

مما تقدم يتبين لنا أن عناصر القوة الأمريكية الاقتصادية و العسكرية والتكنولوجية والسياسية والثقافية هي من الشمول التوسع بحيث لا يمكن أن تجاريها أو تضاهيها أية قوة أخرى في العالم، مما رتب لاحقا نتيجة واضحة وهي تمدد مصالح و أهداف الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.

وهو ما يبقي الولايات المتحدة في الصدارة، وذلك من خلال استمرار تطوير قدراتها ،و السعي نحو دعم البحث العلمي و التكنولوجي.[1]

[1] حيدر علي حسين، مرجع سابق،ص.209.

المبحث الثالث: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية.

إن الملفت للانتباه، هو أن مضامين الاستراتيجية الأمريكية في سياستها الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، قد امتزجت من حيث إطارها الفكري والنظري، فهي ليبرالية في أهدافها حيث تقدم الهدف الرئيسي في تعزيز قيم الحرية و الديمقراطية ومحاربة كل تهديد للقيم الأساسية للمجتمع الأمريكي، وهو ما يظهر أهمية المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية و مدى مساهمة قيم المجتمع الأمريكي في تلك السياسة، وهي واقعية في تجسيد أهدافها باعتمادها على القوة العسكرية و الضربة الاستباقية للوقوف في وجه الدول المارقة والإرهاب.

المطلب الأول: استراتيجية الهيمنة و الضربة الاستباقية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م.

لقد كانت تاريخيا القوة من مكونات النموذج الأمريكي، لكن هذا التوجه اكتسب أبعادا أكثر خطورة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، و استراتيجيتها توسعية ولا تستثني منطقة أو إقليم تكون لها فيه مصالح قومية، ومثلث هذه الأحداث فرصة لتطبيق أفكار المحافظين الجدد الداعية لاستخدام كل عناصر القوة المتاحة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم و هو الأمر الذي عبر عنه "**رامسفيلد**" بوضوح قائلا: "**أن 11 سبتمبر قد أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم، كما ساهمت تلك الأحداث في إضفاء نوع من المشروعية على عملية الاستفراد بالسياسة العالمية، وتكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعليا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ،لكنه بقي غير قادر على الإفصاح الحر عن نفسه حتى تاريخ الحادي عشر من سبتمبر**".[1]

لقد وجدت الولايات المتحدة أن الردع لم يعد الصيغة الأمثل للحفاظ على القوة ومركز التفوق ، بسبب التهديد و الاختراق، لدى وجدت أن الردع قد انهار و أن أسلوب استخدام القوة العسكرية هو الحل الأمثل للمحافظة على مصالحها الكونية، واتجهت الولايات المتحدة نحو تبني خطة الحرب الوقائية مثلما حصل في العراق 2003م.[2]

[1] حيدر علي حسين، مرجع سابق،ص.272.

[2] علي بشار بكر اغوان، **"الوقانية و الاستباقية في الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد احداث 11 سبتمبر 2001"**،على الموقع: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267162**، تاريخ الدخول: 10 02 2016،الساعة: 100:00.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية بكل الوسائل للحفاظ على مكانتها الدولية، للهيمنة على العالم وبنيت الاستراتيجية الأمريكية على أسس مهمة وهي:

1_ المحورية الأمريكية: بمعنى أن مصلحة الولايات المتحدة أولا و أخيرا فوق كل اعتبار، سواء في انسجام أو في تناقض مع مصالح حلفائها، وإن اقتضى الأمر التضحية بالحليف أو الخروج عن الإجماع الدولي.

2_ الهيمنة المطلقة: وذلك بفرض السيطرة الأمريكية على كل نقطة استراتيجية في العالم، وفي أي وقت تريده، و هو ما يفسر إصرار الولايات المتحدة على إنشاء قواعد عسكرية ثابتة أو متنقلة، ونشر أساطيلها في أهم البحار و المحيطات و استغلالها لفرص زرع الكتائب العسكرية للتدخل السريع بالخليج و كوسوفو وغيرها...

3_ ضمان استمرارية الهيمنة: باستخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والقانونية والأمنية والمخابراتية، في ظل غياب المنافس القادر على منازعة الولايات المتحدة في العالم.[1]

وتضمنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الإشارة إلى مدى قدرة الرؤية الاستراتيجية المعدة خلال الحرب الباردة على الصمود طويلا.[2]، تبدو سياسة الردع وكذا الاحتواء غير منسجمتان مع خطر التهديدات الجديدة التي تفترض تفكيرا جديدا بشأن مواجهتها، ويقوم هذا التفكير على مبدأ الاستباق الذي يعبر عنه أمريكيا بالحق في الدفاع عن النفس.

وتجد الحروب الاستباقية مرجعتيها في الاستراتيجية الأمريكية القائمة على الوقاية و التي تركز على أن التحديات إذا أسيئت إدارتها تتحول لتهديدات كبرى للولايات المتحدة ، وبالتالي يستلزم الوقاية منها، وتستمد الحروب الاستباقية مضامينها من الفكر الوقائي الذي طرح بشدة في الأوساط الاستراتيجية في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، وهي استراتيجية سياسية عسكرية تعتمد على أدوات السياسة الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث تكون موارد وزارة الدفاع وتكنولوجيتها حاسمة في مواجهة تحديات القنابل النووية و انتشار الأسلحة النووية و الإرهاب.[3]

---

[1] حيدر علي حسين، مرجع سابق،صص.271-272.

2 خالد معمري جندلي، **"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة_دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(جامعة باتنة: 2007- 2008)،ص.139.

[3] خالد معمري جندلي، مرجعسابق،صص.139_140.

في إطار الاستراتيجية المتبناة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م، اتجهت الولايات المتحدة نحو مزيد من تكريس الهيمنة و ضمان استمرار الصدارة للغرب، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي وجدت نفسها في مأزق البحث عن عدو استراتيجي جديد تمارس من خلال محاربته دورها القيادي في العالم وجاءت هذه الأحداث لتوفر فرصة القيام بذلك، فأصبح الهدف الرئيسي هو ليس مكافحة هذا العدو الجديد المعروف بالإرهاب بقدر ما سعت أكثر للهيمنة و السيطرة على السياسة الدولية بعيدا عن السعي لإقناع الحلفاء والأصدقاء بضرورة التعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة التحديات الدولية، وباعتبار أن موازين القوى منذ نهاية الحرب الباردة هو لمصلحتها فهي لن تسمح بأن تصبح أي دولة أقوى منها لذلك تسعى لتوسيع دائرة هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية للحيلولة دون بروز أي نظام إقليمي يمكنه تحدي الهيمنة الأمريكية.

ويشكل البعد الطاقوي أحد مميزات الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة، باعتبارها قوة عظمى.[1]،فالتدخل الأمريكي في أفغانستان بهدف محاربة الإرهاب كان له هدف استراتيجي أساسي هو كون أفغانستان هي خيار لمشروع أنابيب بحر قزوين، و موقعها يشكل ممرا للنفط و الغاز الطبيعي من وسط آسيا إلى بحر العرب و هذا ما أكده تقرير معلومات عن الطاقة صادر عن الحكومة الأمريكية في سبتمبر 2000م.

وبالتالي فقد أصبح الحفاظ على تواجد عسكري أمريكي في مختلف أنحاء العالم ضامنا رئيسيا للسيطرة الأمريكية على مصادر الطاقة و التحكم بالأسعار وتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة.

ويدخل ضمن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، كل تلك الآليات لمواجهة التهديدات مثل المساعدات لتعزيز الحرية و دعم و تشجيع تبني الديمقراطية ، فكل هذه الإجراءات قد حلت محل استراتيجية الردع التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة خاصة وأن هذه الأخيرة لم تعد تتناسب مع الأخطار الجديدة التي تحتاج إلى استراتيجية الضربة الوقائية التي تتعامل مع التهديد وتحبطه.[2]

المطلب الثاني: مشروع القرن الأمريكي.

إن مشروع القرن الأمريكي، هو مشروع تبلور من أحد مراكز الفكر بواشنطن، وخرج عام 1997م ، ومن أهم المخططين للمشروع، "**دونالد رامسفيلد**" و "**ريتشارد بيرل**" رئيس لجنة الدفاع السابق، وهذا

1 هشام داوود الغنجة، **"الاستراتيجيات الطاقوية للقوى الكبرى"**، على الموقع:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=501543&r=0&cid=0&u=&i=0&q=، تاريخ الدخول:03 03 2016، الساعة:09:00.
خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص.140.

المشروع هو وثيقة إعادة بناء الدفاعات الأمريكية وهي تأصيل وتفعيل لخطط وإيديولوجيات صبغت منذ عقود من قبل رجال يشغلون حاليا مناصب في الإدارة الأمريكية.

وجاء 11 سبتمبر ليفتح الباب على مصراعيه لأجل تنفيذ الحلم الإيديولوجي لقادة المشروع الأمريكي .

ومن المبادئ التي تحدد أجندة المشروع:

1_ زيادة الميزانية العسكرية على حساب البرامج الاجتماعية و المحلية.

2_ اسقاط الأنظمة المقاومة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية المشتركة.

3_ إجبار الديمقراطية في المناطق التي ليس لها تاريخ في العملية الديمقراطية مثل: أفغانستان و العراق..

4_ استبدال دور الأمم المتحدة و الحفاظ على النظام الدولي و توسيعه.

5_ تأسيس القواعد العسكرية الدائمة بمختلف مناطق العالم.[1]

و لقد حددت وثيقة مشروع القرن الأمريكي الجديد **3.8 بالمئة** من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى للإنفاق العسكري و هي نفس الزيادة التي اقترحها بوش لكي يصل حجم الإنفاق العسكري **379 بليون** دولار، ويرى "**دونالد كاجان**" أحد الأعضاء المؤسسين للمشروع، بأن العراق هي البداية لصراع أوسع، وأن أمريكا بصدد إنشاء قواعد عسكرية دائمة في عراق ما بعد الحرب، وظاهريا يبدو هذا الإجراء بغرض الدفاع عن السلام في الشرق الأوسط، وضمان انسياب البترول للأسواق الأمريكية، والعراق سوف يمثل نقطة انطلاق للقوات الأمريكية لغزو أي دولة بالمنطقة و التطلع لإمبراطورية أمريكية من خلال استعمال السلاح، وأصدر مشروع القرن الأمريكي الجديد، استراتيجية جديدة لتأمين البلاد، وأعد هذه الدراسة "**ريتشارد بيرل، و دوغلاس فيث، و جيمس كولبرت**" وآخرون، ومعظم هؤلاء أصبحوا أعضاء فيما بعد أعضاء في إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن "العهدتين"، و تدعو هذه الدراسة لإسقاط نظام صدام حسين، وبناء تحالف يحاصر سوريا ويمهد لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط.[2]

---

1 هشام الحديدي، **"مشروع القرن الامريكي الجديد"**، على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/12/16/OPIN4.HTM، تاريخ الدخول: 10 02 2016، الساعة:10:00.

[2] عماد فوزي شعيبي، **"السياسة الأمريكية و صياغة العالم الجديد"**(دمشق: دار كنعان،ط.1،2003)،ص.79.

ويظهر تأثير المشروع على السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من خلال دراسة أصدرها المشروع بعنوان: "**اختراق نظيف**" استراتيجية جديدة لحفظ أمن المملكة أي اسرائيل، وأعد هذه الدراسة فريق من المحافظين الجدد بقيادة "**ريتشارد بيرل**"، وتدعو هذه الدراسة لرفض اتفاقيات النظام العراقي و محاصرة سوريا و رسم خريطة الشرق الأوسط الكبير.

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة عامة لهذا الفصل يمكن القول بأن هجمات 11 سبتمبر 2001م، لم تكن مجرد عملية إرهابية عادية ، بل إنها شكلت قفزة بالغة الأهمية في أشكال و آليات الصراع الدولي و تسببت في إعادة تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وإعادة تعريف أدوار هذه السياسة خصوصا العسكرية منها، ومن ذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية هدفا معينا وهو مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه.

وعليه فإن المبحث الأول الذي تعرض إلى المحددات الداخلية وعرجنا فيها على رؤية المحافظين الجدد الفكرية و دور الدين وكذا اللوبي الصهيوني و دور و مؤسسات الفكر في السياسة الخارجية وأيضا المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية وتطرقنا فيه لبنية النظام الدولي والنفط والإرهاب الدولي، كما تناولنا في المبحث الثاني مقومات السياسة الخارجية الأمريكية الاقتصادية منها والعسكرية والتكنولوجية، وتعرضنا في المبحث الثالث لمضامين السياسة الخارجية الأمريكية وفيها تطرقنا لاستراتيجية الهيمنة و الضربة الاستباقية وأيضا الاحتواء و مشروع القرن الأمريكي.

الفصل الثاني: أهمية و مكانة منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية

بدأ الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط مع تزايد أهمية النفط إذ اتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات كان الدور الأهم فيها يأتي من خلال السياسات المتبعة من قبل الرؤساء خلال سنوات حكمهم في البيت الأبيض حيث برزت عدة محطات في هذه السياسات مثل التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد أي دولة تستهدف الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما اصطلح عليه "**حافة الهاوية**"، كما تبلورت خلال الفترة الزمنية التي سميت بالحرب الباردة عدد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي تركزت على: احتواء النفوذ السوفياتي، ودعمّ أمن وسياسة اسرائيل والحصول على النفط بأسعار معقولة وتفضيلية بالإضافة للسيطرة على منابع النفط بالشرق الأوسط، والمحافظة على استقرار وسلامة الدول الصديقة والحليفة في المنطقة .

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط هو منطقة إقليمية أوسع من الشرق الأدنى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها، وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والتي تتوسط العالم و تحيط بها عدة بحار.

كما تعد هذه المنطقة من أغنى مناطق العالم بالثروة النفطية وهي كذلك تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط كما يلي:

المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي.

لقد حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء مرحلة الحرب الباردة، و بعد هيمنتها على النظام الدولي ،فأصبحت المنطقة العربية من أولويات الولايات المتحدة[1]، إذ تبلورت فيها مجموعة مصالح كانت تتركز على:

- احتواء النفوذ السوفياتي في المنطقة.
- استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة و تفضيلية.
- دعم المواقف السياسية الإسرائيلية و حفظ أمنها و سيادتها.
- الحفاظ على الأسواق التجارية بالمنطقة.

هناك أهمية جيوبوليتيكية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط، فهو يقع في موقع متوسط من العالم، في ملتقى القارات الثلاث: أوربا وآسيا، وإفريقيا، ويشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار: البحر الأحمر، الخليج العربي، المحيط الهندي، كما يحتوي على العديد من الأنهار مثل: النيل و" **الدجلة والفرات** " ونهر الأردن.

1 بدون مؤلف، **الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط**، على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec04.doc_cvt.،
تاريخ الدخول: 13 02 2016م،الساعة: 14:00.

ويتحكم الشرق الأوسط بمجموعة من أهم الممرات المائية في العالم ومنها: البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر والخليج العربي.[1] وهذا ما يزيد من أهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية والاقتصادية.

إن الغموض الذي يدور حول مفهوم إقليم الشرق الأوسط، يعود لوجود نوع من المفاهيم التي أدت إلى التباس المصطلحات، وهي: الشرق الأوسط، العالم العربيّ، العالم الإسلامي.[2]والشرق الأوسط إقليم صعب التحديد أي أنه يتسع ويضيق حسب الهدف على خارطة العالم حسب التصنيف والهدف التي تتخذه هيئة خاصة أو دولية.

ومنطقة الشرق الأوسط هي منطقة إقليمية تتمتع بمواصفات جغرافية وبشرية شديدة الأهمية في التنظيم الدولي، وتتألف من مجموعة أقاليم تقع في جنوب غرب آسيا وتعتبر من أغنى مناطق العالم بثرواتها الطبيعية خاصة النفط، وقد ازدادت أهميتها في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت على نطاق الساحة الدولية، إذ أن قرارات الشرعية الدولية وإرادة القوى المحبة للسلام لم تستطيع منع عنها فتيل التوتر واللااستقرار.[3]

إن صعوبة تحديد مفهوم الشرق الأوسط، راجع لأنه يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه باحث في مجال العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم، وهذا الإقليم يتكون من عدة متداخلات طبيعية و بشرية، وعلى هذه المتداخلات يمتد بعد زمني هو أطول بعد تاريخي يعرفه أي إقليم آخر في العالم بالإضافة إلى ذلك يرتبط الإقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في كل أرجائه و هو عامل المكان والعلاقات المكانية التي تميز الشرق الأوسط كمنطقة مركزية منذ القدم، في علاقات الشرق والغرب القديم، وحديثا علاقات الشرق بمضمونه الحضاري والاقتصادي عامة في آسيا وإفريقيا الشمالية والشرقية، والغرب بمضمونه الحضاري الصناعي العام في أوربا و أمريكا.

1 رايق سليم بريزات،**" مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية"**(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،،ط .1،2013)، ص.14.

2 يحي أحمد الكعكي، **"الشرق الأوسط و صراع العولمة"** (لبنان: دار النهضة العربية،ط.1،2002)، ص.120.

3 محمد، جاسم زكريا ، "**مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر (دراسة تأملية، تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي**"(بيروت: منشورات حلبي للطباعة والنشر،2006)، ص.481.

وعلى الرغم مما تتعرض له العلاقات المكانية من تغيرات نتيجة متغيرات التكنولوجيا في مجال النقل والمواصلات والنشاط الاقتصادي، فإن غالبية هذه التغيرات تحدد عمق أهمية المكان الجغرافي للشرق الأوسط وأعادت تأكيد هذه الأهمية مجددا.[1]

هذه الأهمية المكانية جعلت الشرق الأوسط هدفا للاستعمار الأوربي والرأسمالي أو الإمبريالي والقوى الكبرى.[2] وخصوصا بعد ظهور مصطلح المسألة الشرقية وتقرير مصير أملاك الدولة العثمانية في الشرق وكذلك بعد افتتاح قناة السويس 1869م، بعد أن أدرك البريطانيون أهميتها للاتصال بالهند "**استراتيجية الأمان**" ،التي انتقلت إلى العدو الإسرائيلي، بعد هيمنته على فلسطين، ثم اليوم تشترك فكرة الأمان مع مشكلة الطاقة العالمية في التفاعلات الدولية تجاه دول الشرق الأوسط.

وتتمثل الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط في:

_ يسيطر الشرق الأوسط على أهم الممرات البحرية العالمية، مثل:

_ المضائق التركية بين البحر الأسود والمتوسط، وبوابة موسكو والكتلة الشرقية من البحر الأسود.

_ قناة السويس وباب المندب اللذان يتحكمان في طريق الملاحة الدولي من أوربا إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى.

_ مضيق هرمز الذي يتحكم في الملاحة بين منطقة إنتاج البترول في العالم وبين أسواقه عبر البحار إلى شتى القارات.

_ يتركز في الشرق الأوسط حوالي **35 بالمئة** من انتاج البترول الخام العالمي و**حوالي 51 بالمئة** من احتياطي البترول العالمي وهو أكبر إقليم تصدير بترولي في العالم.[3]

المطلب الثاني: موارد الطاقة.

[1] يحي أحمد الكعكي،" **الشرق الأوسط والصراع الدولي**" (بيروت:،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1986)، ص ص.141-142.
[2] لبنى خميس،"**التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط**"، على الموقع:
http://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1828، تاريخ الدخول: 01 02 2016، الساعة: 11:00.
[3] يحي أحمد الكعكي، مرجع سابق،ص.149.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم بالنفط والمعادن، حيث تمتلك دول المنطقة مكانه هامة ضمن خارطة سوق النفط العالمية.[1] و اكتشف النفط في الشرق الأوسط بداية من 1908م بإيران، ولم يكن له في البداية تلك الأهمية الكبرى التي له الآن، وتزايد الاهتمام بشؤون المنطقة الشرق أوسطية مع تزايد الطلب العالمي على النفط.[2]

يمثل الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي مصدر البترول الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يمثل شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم، والنفط هو السلعة العالمية الأكثر رواجا في العالم.

وتعمل المطامع السياسية للدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة، على السيطرة على المناطق الغنية بالنفط مهما كلف الأمر، وبسط يدها عليه قبل أن يستحوذ عليه الآخرون، ولتمهيد هيمنة شركاتها البترولية الكبرى على المناطق الغنية بالنفط وخاصة منطقة الشرق الأوسط.[3]

لقد ضاعف اكتشاف البترول والغاز من أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية، فقد أصبحت منطقة الخليج العربي والدول المطلة عليها بمثابة الجزيرة العالمية للنفط والغاز في العالم.[4]مما جعل الشرق الأوسط محط أنظار الدول قائدة النظام العالمي، وأيضا أصبحت المنطقة مرتبطة عضويا بالاقتصاديات العالمية.

وأصبح الشرق الأوسط ميدانا تنافسيا على استثمار موارده البترولية والسعي لكسب امتيازات الاستغلال في أرضه.[5]

وبالنظر للمؤشرات الرئيسية و العوامل المرتبطة بالطلب المتوقع على النفط من جهة، وإمكانات الدول العربية من حيث الاحتياطات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج و توفر البنى التحتية من جهة أخرى فإنه ليس من قبيل المفاجآت أن غالبية التقديرات تشير إلى أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030م، ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك **5 دول** من منطقة الشرق الأوسط بلغت احتياطاتها النفطية عام 2010م،

---

3 ابراهيم بلقلة،**"مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية-الحاضر، المستقبل، التحديات-"**،المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية،العدد10(جوان2013)،ص.73.

[2]**الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط،** مرجع سابق.

[3]Mary Kaldor and others, ***Oil Wars*** (London: Pluto Press,2007)

[4] حسين عبد الله، **"المخاطر المحيطة بنفط الخليج"**،السياسة الدولية،المجلد43،العدد171، (جانفي2008)،ص.34.

علي فايز، يوسف الدلابيح،**"توازن القوى و أثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003_2011"**، مذكرة ماجستير(جامعة [5]الشرق الأوسط،2011)،ص.23.

ما يقارب **100 مليار برميل** وهي : المملكة العربية السعودية، العراق، إيران، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، والتي تضم فيما بينها احتياطات تقدر ب: **578.89 مليار برميل** مشكلة بذلك حوالي **48.7 بالمئة** من إجمالي الاحتياط النفطي المؤكد في العالم.[1]

ويتميز نفط الشرق بمجموعة من المزايا تدفع القوى الكبرى للسعي نحو السيطرة عليه.

ومن بين المزايا التي تتمتع بها المنطقة الشرق أوسطية:

_انخفاض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط مقارنة بالمناطق الأخرى.

_ ميزة النوعية، إذ ينتج الشرق الأوسط خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تتناسب والأسواق المختلفة.[2]

كما تتمتع المنطقة بمركز استراتيجي مهم من بين القارات الثلاث: أوربا، آسيا وإفريقيا.[3] وتسيطر على أهم الممرات البحرية العالمية كالمضائق التركية بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، والتي مثلت في القديم بوابة موسكو والكتلة الشرقية من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط. ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر السويس، وقناة السويس وباب المندب اللذان يتحكمان في طريق الملاحة الدولية من أوربا إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى.[4]

ويتحكم مضيق هرمز في الملاحة بين أغنى مناطق العالم بالإنتاج البترولي وأسواقه في شتى قارات العالم. كما يتركز بمنطقة الشرق الأوسط حوالي**65.1 بالمئة** من احتياطات البترول العالمية، وحوالي **35 بالمئة** من إنتاج البترول الخام في العالم، حيث يعتبر الشرق الأوسط أكبر مصدر للنفط عالميا.[5]

لقد عدت الولايات المتحدة الأمريكية تأمين الطاقة كأحد أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه استراتيجيتها في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن زاد اهتمامها بهذه المنطقة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عندما حاولت بريطانيا الاستئثار بنفط العراق بعد فرض انتدابها على هذا البلد فيما تمسكت الولايات المتحدة برغبة شركائها في الحصول على نصيب من نفط المنطقة، فدخل الطرفان في صراع تمكنت الولايات المتحدة عام 1954م من الحصول على ربع حصص بريطانيا من امتيازات التنقيب عن النفط بالمنطقة.

---

[1] ابراهيم بلقلة، مرجع سابق،ص.73.

[2] ممدوح محمود مصطفى منصور، **"الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة مدبولي،1995،ص57. :

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد: بين الفوضى البناءة و توازن الرعب** ديوان المطبوعات الجامعية2008)، ص.76.

[4] يحي أحمد الكعكي، مرجع سابق،ص.128.

[5] يحي احمد الكعكي، مرجع سابق، ص.129.

بعد قرارات تأميم النفط التي اتخذتها الدول العربية في فترة السبعينات، جاء التفكير الأمريكي بضرورة ضمان استمرار تدفق النفط إليها لارتباط مصالحها بالمنطقة.[1]، وإلى حلفائها من الدول الغربية بأسعار معقولة، والذي اعتبرته من الأهداف الرئيسية لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط، وذلك لعدة أسباب منها:

1_ حدوث الأزمات النفطية العالمية جراء ارتفاع أسعار النفط.

2_ بروز حالة عدم الاستقرار في بعض البلدان المصدرة للنفط.

3_ حصول تنافس شديد بين الدول التي يعتمد نموها الاقتصادي على تأمين مصادر الطاقة.

4_ خطر الإرهاب المتزايد.

5_ الهواجس المتولدة لدى الجميع بكون مصادر الطاقة المتاحة لن تكفي احتياجات العالم في العقود القادمة.

وتعد السعودية أكبر منتج و مصدر للنفط في العالم، اذ يبلغ احتياطها حوالي **268,289مليار برميل**، وهو ما يشكل **25 بالمئة** من الاحتياطي العالمي.[2]

الشكل- 1-: جدول يبين الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام ببعض الدول في الشرق الأوسط.

الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام (مليار برميل)					
	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	0.125	0.125	0.125	0.125	0.125
عمان	5.500	5.500	5.500	4.974	5.151
الكويت	104	104	104	104	104
قطر	25.380	25.380	25.380	25.240	25.244
السعودية	262.600	267.020	267.910	268.350	268.289
الامارات	97.800	97.800	97.800	97.800	97.800

[1] لبنى خميس، مرجع سابق.

[2] سليم كاطع علي،**"التواجد الأمريكي في الخليج العربي"**،مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد،العدد45(2010)، ص.137.

المصدر: http://www.gulfstudies.info/ar/reports، تاريخ الدخول: 12 03 2016،الساعة:15:00.

إلى جانب النفط تتوفر منطقة الشرق الأوسط باحتياطي معتبر من الغاز الطبيعي.[1]وحسب التقرير الإحصائي السنوي لعام 2010م، فان منطقة الشرق الأوسط تحوي **30 بالمئة** من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي أي ما يعادل 54,48 تريليون متر مكعب.

و بحسب وكالة الطاقة الدولية من المتوقع أن يزيد الطلب على الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط بأكثر من **70 بالمئة** بين 2015م و 2035م.[2]

و تتأثر السياسة الأمريكية بتأمين الطاقة بالشرق الأوسط بعاملين هما:

1_ الظروف الدولية والأوضاع في السوق العالمية للنفط فمثلا عند حدوث انشقاق وضعف في التركيبة داخل الأوبك ينعكس ذلك على الأسعار وهو ما ينعكس على استراتيجية الاعتماد الأمريكية على الطاقة من الشرق الأوسط.

2- اللوبي النفطي الأمريكي الذي يعد من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دورا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وذلك لأنه يقوم على نسج شبكة واسعة ومتداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي، وقد ضمت إدارة بوش أعضاء كانوا يعملون قبل توليهم مناصبهم العامة، في شركات كبيرة للنفط، وتواصلت علاقتهم بتلك الشركات بعد ذلك من خلال تسهيلاتهم لهذه الشركات عبر عقود إعادة إعمار العراق وأفغانستان، فمثلا: ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي كان يرأس "**شركة هاليبرتون للطاقة**" حتى العام 2000م، و أيضا وزيرة الخارجية السابقة "كوند ليزا رايس" كعضو لمجلس إدارة شركة" **شيفرون تكساس**"، وتولى وزير الدفاع السابق "**رامسفيلد**" منصب نائب رئيس شركة "**ويسترن النفطية**".[3]

لقد حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي، أثناء مرحلة الحرب الباردة، إذ تبلورت فيها مجموعة مصالح كانت تتركز على:

---

[1] فاطمة مساعيد،" **مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة**"، دفاتر السياسة و القانون، العدد 65 (2011)،ص.230.

[2] ابراهيم انور، "**غاز المشرق، خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الاوسط**"، على الموقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887203&eid=.13 ، تاريخ الدخول:12 01 2016، الساعة:13:00.

[3] سعد شاكر شبلي،"**الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**"(عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، ط .1،2013)،ص.109-114.

– احتواء النفوذ السوفياتي في المنطقة.

– استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة وتفضيلية.

– دعم المواقف السياسية الإسرائيلية وحفظ أمنها وسيادتها.[1]

1 أمين المشاقبة سعد شاكر شبلي،**" التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط-مرحلة ما بعد الحرب الباردة**(عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،،ط.1،2012)،ص.14.

المبحث الثاني: أهداف وآليات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

إن السياسة الخارجية لأية دولة لا تنبع من فراغ، وإنما تستهدف تحقيق المصالح والأهداف للدولة في المجال الخارجي، لذلك يقال أن السياسة الخارجية للدولة هي برنامج عملها في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها، والتي تعكس مصالحها، فضلا عن الوسائل الأزمة لتحقيق تلك الأهداف.

وعليه سنستعرض أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك سنتطرق لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

على الرغم من تباين السياسات إلي اتبعها الرؤساء المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط، فإن هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها في جميع الظروف.[1]

وفيما يلي سنعرض أهم تلك الأهداف والمصالح.[2]

و يمكن تحديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة فيما يلي:

_احتواء التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط و تحييده من الدبلوماسية الإقليمية.

_ ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الدول الغربية، بأسعار منخفضة ومستقرة.

_ حماية أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة.

_ الحفاظ على سياسات الوضع القائم في الشرق الأوسط ومساندة الحكومات والدول الحليفة ذات الأنظمة المحافظة.

---

[1] رائد صالحة، **" ما الذي تريده الولايات المتحدة حقا من الشرق الاوسط؟"**، على الموقع:
http://www.alquds.co.uk/?p=189287، تاريخ الدخول: 01 02 2016، الساعة: 10:00.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق الأهداف والتداعيات (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط 1، 2005)،ص.144.

وعلى الرغم من التغيرات السياسية و الاقتصادية التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، بفعل انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي، وقيام نظام عالمي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن أركان السياسة الأمريكية الشرق أوسطية بقيت على حالها دون تغير جذري، وذلك لأن النفط مازال في صدارة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة، كذلك ثبات مكانة إسرائيل وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة الدوائر الحاكمة الأمريكية، غير أن هذه الأهداف والمصالح التي تبلورت خلال فترة الحرب الباردة، اكتسبت أهداف أخرى بعد انقضاء الحرب الباردة و زوال الاتحاد السوفياتي، وبدأت هذه الأهداف تتطور منذ بداية التسعينات وبلغت قمتها عند هجمات 11 سبتمبر 2001م،التي تعرضت لها الولايات المتحدة و تتمثل هذه الأهداف في:[1]

_ العمل على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

_ مقاومة الحركات الأصولية الإسلامية.

_ محاربة الإرهاب وشبكاته ومنظماته وقواعده بل والدول التي تنتجه وترعاه.

ويعتبر النفط المحرك الأساسي للآلية الغربية و الأمريكية، كما أنه مصدر قوة ومحرك للآلة الاقتصادية الغربية، والتحكم فيه لا يزال يعني القدرة على الهيمنة على النظام العالمي والتأثير المباشر على القوى المحركة أو العاملة فيه. وهي الحقيقة التي أدركتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وسعت إلى معالجتها. وقد قامت الاستراتيجية النفطية الأمريكية على عدة مبادئ أهمها:

_تعدد مصادر النفط و الطاقة.

_تعدد طرق النقل وتعدد خطوط الإمداد.

_الحصول على النفط بأسعار منخفضة ومستقرة وهو ما يوفره تعدد المصادر.

_حرمان أعداء الولايات المتحدة من التكنولوجيا المرتبطة بالنفط.

_استخدام النفط كورقة مساومة لفرض الهيمنة الأمريكية على بقية دول العالم.[2]

[1] عبدالقادر رزيق المخادمي، مرجع سابق،ص.144.
[2] حسن الرشيدي، **"الشرق الأوسط الكبير و النيات الخفية"**، مجلة البيان،العدد02 (2004)،ص.311.

إن الثروات الطبيعية المتوافرة بكميات ضخمة، تضفي أهمية للمنطقة، حيث تصدر هذه الكميات بالمعدلات الكافية للنمو الصناعي العالمي **_بترول غاز طبيعي فوسفات..._**.[1]ويلعب البترول على وجه الخصوص دورا هاما في تعاظم الأهمية الاقتصادية للمنطقة، وأصبح إنتاجها يمثل نسب عالية من واردات الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

وتحتوي مصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة على عدة عناصر مركبة، فهناك:

أولا: البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركائها النفطية التي استثمرت أموال ضخمة في مجال اكتشاف و إنتاج و تسويق النفط العربي.

ثانيا: البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة.

ثالثا: البعد الاستراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، والذي قد يغزى في ظروف معينة بمحاولة السيطرة المباشرة عليه وعدم الاكتفاء بمنع القوة المنافسة أو المعادية من السيطرة والاستحواذ عليه.[2]

ويبقى النفط مصلحة حيوية أساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بفعل مركزية الطاقة في إدارة عجلة الاقتصاد العالمي، خصوصا في ظل تمتع منطقة الشرق الأوسط بموارد ضخمة وسهلة الاكتشاف و كذلك منخفضة التكاليف مقارنة بالمناطق الأخرى، كما أن هدف الهيمنة النفطية يشغل حيزا كبيرا من سياسة الولايات المتحدة الخارجية، من منطلق أن المنطقة هي سوق استهلاكية ضخمة ومخزن كبير للسلع ومصدر مالي هام للاستثمار الخاص.[3]

فالهيمنة النفطية هي الغاية التي تتطلع إليها الولايات المتحدة لتحقيق الأمن الاستراتيجي والهيمنة السياسية و الثقافية والأمنية في ظل تنامي الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذا المورد مستقبلا أيضا.

هناك التزام أمريكي بالمحافظة على أمن اسرائيل بالمنطقة الشرق أوسطية، كما أن الولايات المتحدة تمدها بكل أسباب ووسائل التفوق على دول المنطقة، و بالتالي هناك إجماع بأن أمن إسرائيل هو مصلحة

[1] مصطفى محمد كمال، **"التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"**(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط .1995،1)،ص.55.
2 حسن نافعة،**"وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي"**، السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،المجلد37،العدد 153،القاهرة(جوان2002)،ص.86.
[3] عبد الخالق عبد الله،**"النفط و النظام الإقليمي الخليجي"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15 (1993)،ص.26.

أمريكية، غير أن التحليلات تتباين كثيرا حول حدود هذه المصلحة و نطاقها و أسبابها ووسائل تحقيقها، وحول ما إذا كانت مصالح إسرائيل ورؤيتها للمنطقة تتطابق تماما مع مصالح الولايات المتحدة أم أن هناك اختلاف، حيث يقول الدكتور كامل أبو جابر: "**لو تمكنا من تحديد أهداف و مصالح الولايات المتحدة لاستطعنا فهم أسباب مساعدتها لإسرائيل والسؤال يصبح عندئذ: هل تخدم إسرائيل مصالح الولايات المتحدة؟. وهل الولايات المتحدة الأمريكية بعدما حددت أهدافها ومصالحها في هذا القسم من العالم، وجدت أن ارتباطها بإسرائيل بالشكل الحالي هو أفضل وسيلة لخدمة هذه المصالح _ وهليعني ارتباط مصالحها مع إسرائيل أنها تخلت عن فكرة التعاون مع الدول العربية؟**".[1]

وتستخدم الولايات المتحدة كثيرا الحجة لتبرير العلاقات مع إسرائيل، لأنها البلد الديمقراطي الوحيد بالمنطقة، وتستحق الدعم الأمريكي لكن يبدو أن هناك سببا آخر يتمثل في وجود طائفة يهودية أمريكية ركزت عملها مع الكونغرس الذي بيده مفتاح الخزينة الأمريكية، وبررت مطالبها بتأييد إسرائيل باعتبارات إنسانية ومثالية.[2]

وفي هذا النطاق يؤكد الدكتور "**سمير بطرس**" أن التيار الرئيسي للبحث في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، يتميز بالتركيز على التفسير الحكومي و القطري، وبالتالي على الخطط والنشاطات أكثر منه على التفسير النظامي. **(المقصود بالنظامي ما يتعلق بنظام المجتمع أو الدولة الأمة ككل)**.[3]والإفراط في التأكيد بتأثير اللوبي الصهيوني على مواقف السياسة الخارجية، يهبط بمدى رؤية المسائل من مستوى النظام إلى المستوى الحكومي أو القطري.

على ضوء دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، يمكن تحديد أو رسم تصورات مميزة عن إسرائيل لدى أعضاء النخبة الأمريكية الحاكمة، وتبقى السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل تخدم غرضا واحدا وتؤدي إلى نتيجة واحدة وهي مزيد من الترابط بين الدولتين.[4]

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

---

[1] كامل أبو جابر، **"الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل**، معهد البحوث و الدراسات العربية(1971)،ص.09.

[2] جورج بول، دوغلاس بول،**"أمريكا-أسرائيل علاقة حميمة"**، تر: محمد زكريا إسماعيل(بيروت :1994)،ص.17.

3 سمير بطرس، **"السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، أفكار حول طبيعتها الإمبريالية"(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،1982)، ص ص.257_258.

[4] محمد عبد العزيز ربيع،**"المعونات الأمريكية لإسرائيل"**(بيروت:،مركز دراسات الوحدة العربية، ط .1990،1)،ص.22.

إن برنامج عمل الدول في المجال الخارجي يتضمن إلى جانب الأهداف المراد تحقيقها، الوسائل والآليات الملائمة لذلك، و في هذا السياق، تتباين الآليات التي تعتمدها الإدارة الأمريكية المتعاقبة وفقا لطبيعة الأهداف و كذا وفقا لرؤية كل إدارة و مقاربتها للمسألة، ومن بين هذه الآليات:

_ الوسائل العسكرية:

حيث كان هناك تركيز واضح على ضرورة امتلاك الولايات المتحدة لقوة عسكرية هائلة قادرة على انجاز مختلف المهام، وجاء هذا في تقرير البنتاغون عام 1991م، الذي خلص إلى تطوير القوة العسكرية الأمريكية و قدراتها القتالية في منطقة الشرق الأوسط هو أساس النجاح في حفظ المصالح الأمريكية، ويتم ذلك وفقا للاستراتيجية الآتية:

_ تشكيل قواعد عسكرية في المنطقة لردع الأطراف المناوئة.

_ إقامة هيكل أمني إقليمي تقوم الولايات المتحدة بالدور الرئيسي فيه.

_إقامة مناورات مشتركة مع دول المنطقة.

_ التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و إسرائيل.[1]

_الوسائل الاقتصادية:

و تشمل جملة من المركبات والإجراءات الأساسية، من بينها:

_ تقديم المساعدات الاقتصادية لطرف ما سواء كان دولة أو تنظيم...لتحقيق هدف معين أو اللجوء إلى فرض عقوبات اقتصادية كما حدث مثلا مع العراق، من أجل إجباره على تنفيذ القرارات الأممية، بالإضافة إلى الوسائل الدبلوماسية، ويبرز ذلك مع محاولة الولايات المتحدة لعب دور الوسيط لإيجاد الحل والتسوية للصراع العربي الصهيوني وفقا لأجندتها الخاصة.[2]،أين يمكنها المحافظة على مكانة وقوة حليفها الاستراتيجي بالمنطقة، كما يبرز هذا النوع من الوسائل في سعي أمريكا لتشكيل تحالفات والرغبة في الحصول على الدعم والمساندة عند اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحقيق الأهداف والمصالح الخاصة بها، ومثال ذلك دبلوماسية الرئيس السابق "**جورج بوش الأب**" الناجحة في الحصول على تفويض

[1] محمد السعيد إدريس، **"الرؤية الأمريكية لإسرائيل"**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية(1991)،ص ص.257-258.
[2] طارق المجذوب، **"العلاقات العربية- التركية"**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1(1999)،ص.477.

الأمم المتحدة وتشكيل تحالف دولي لتحرير الكويت عام 1991م، وهو النموذج الذي لم يتكرر مع "**بوش الابن** في حرب العراق 2003م.ويعتبر التحالف في حد ذاته أحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط سواء كان مع إسرائيل أو مع بعض الدول العربية.

_الوسائل الإعلامية والسياسية:

و تشمل:

- تصريحات الرؤساء و المسئولين الأمريكيين الآخرين التي تدعم التحول الديمقراطي.
- التقارير التي تقدمها وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة الديمقراطية في دول العالم الأخرى، وعناصر البعثات الدبلوماسية الأمريكية ممن لهم دراية في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي.
- المؤتمرات الدولية التي تستخدم للضغط على الدول غير الديمقراطية،

وهيئة الأمم المتحدة و منظماتها المتخصصة.

- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بالإضافة لبعض الأفراد المستهدفين في الدول الأجنبية من وكالة المعلومات المدمجة بوزارة الخارجية الأمريكية والذين لديهم القدرة على تبني السياسات الديمقراطية بالمفهوم الأمريكي.[1]

1عبد الحي وليد، **"علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،المجلد5،العدد267(2001)،ص.59.

المبحث الثالث: اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدول منطقة الشرق الأوسط.

لقد حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام صانع القرار الأمريكي، وذلك للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها، وعملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تمديد النفوذ الأمريكي في مختلف أراضي منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق المصالح الحيوية الأمريكية.

المطلب الأول: مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من مختلف قضايا الشرق الأوسط.

أولا: موقف الولايات المتحدة من الصراع العربي الاسرائيلي.

تعتبر عملية السلام العربية_ الإسرائيلية، قضية مركزية في السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "**باراك أوباما**"، كما تفرض على الولايات المتحدة أصعب التحديات بسبب العداوة المتأصلة على مدى عقود من الزمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتاريخ العميق لدور الولايات المتحدة في الصراع.

و يوجد في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي خصوصا فجوة ملحوظة بين خطاب الإدارة الأمريكية وواقع سياستها تجاه المنطقة و**الصراع العربي_ الاسرائيلي**، وهو التحدي الذي رفعته الإدارة الأمريكية من أجل الحصول على فرصة لعلاقة متبادلة مع المنطقة.[1]

وينظر العرب إلى إسرائيل على أنها معقل القوى الغربية في قلب الأراضي العربية، وتعتبر أمريكا بشكل خاص مسئولة عن سماحها لإسرائيل بقهر وإذلال الفلسطينيين، لذلك فإن تعميق المشاعر المعادية للأمريكيين ينبع من تصاعد أعمال القتال بين العرب وإسرائيل، وما دامت الولايات المتحدة تمارس حق الفيتو لصالح إسرائيل في سياستها بالشرق الأوسط، فهذا ما زاد تعقيد عملية السلام في المنطقة، والحقيقة أنه بدون ضغوط من الرئيس الأمريكي وإدارته، لن تقدم اسرائيل أي خطوة كالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة و تفكيك المستوطنات.

و يعتبر إيجاد حل للصراع العربي_ الإسرائيلي، بوساطة أمريكية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة سيسهل مهمة الولايات المتحدة في حوارها مع إيران، وقرارها في إيجاد صيغة إقليمية شاملة ترسي الاستقرار في أفغانستان، وتتناول التطرف السياسي المتصاعد في باكستان.

---

1 فواز جرجس،**" أوباما و الشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب و السياسات"**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،العدد154،ط1(2010)،ص.40.

وتأرجحت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي الصهيوني، بين موقفين الأول يرى بأنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ في اعتبارها مصالح جميع الأطراف وتسوية القضية الفلسطينية لنزع فتيل الصراع في هذه المنطقة، ووضعها في إطار من الاستقرار بما يضمن للولايات المتحدة الهيمنة عليها، كما أنه يجب إعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية في المنطقة بإدخال اسرائيل في مشروع النظام الشرق أوسطي، أما عن الموقف الثاني الأمريكي وعلى رغم تأكيده على منطلقات التيار الأول حول المتغيرات الدولية والإقليمية، إلا أنه يرى أن على الولايات المتحدة فرض تصوراتها بمختلف وسائل الضغط وأن تراعي مصالح حليفتها اسرائيل.[1]

لقد تحولت الإدارة الأمريكية بعد **حرب الخليج 2** ،إلى صنع السلام بالمنطقة، وتجسد ذلك بانعقاد مؤتمر مدريد 1991م، وهو ما شكل منطلقا وخطوة مهمة لاتفاقيات السلام المستقبلية. ورغم حدوث بعض التغيرات على مواقف الولايات المتحدة إبان حرب الخليج الثانية، فإنها كانت سطحية ومؤقتة وترمي للإبقاء على الدول العربية في المعسكر الأمريكي، وفي رد "**بوش الأب**" على طلب "**اسحاق شامير**" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق من الإدارة الأمريكية قرضا قيمته **10 مليارات دولار** تحصل عليها إسرائيل، حيث قال بوش فيرده على ذلك" عليك أن توافق على تجميد المستوطنات لأننا نرى أن تقديم هذا القرض ينبغي أن يتفق مع اتجاهات السياسة الأمريكية".[2] كما أن إدارة الرئيس بوش الأب السابقة ناصرت حكومة الليكود المتطرفة وزودتها بكثير من المساعدات المالية والعسكرية وبالتالي يمكن القول بأن إدارة بوش الأب، قد تبنت مقترب براغماتي تجاه **الصراع العربي_ الاسرائيلي**، فقد كان أول تقرير رسمي بعد تسلم بوش الأب الرئاسة صادر عن "**البنتاغون**" بخصوص المجموعات الإرهابية في العالم، وأشار في هذا التقرير عن الإرهاب أنه أمر بتدريب الأمريكيين على مكافحة الإرهاب، وأن بلاده نجحت في إقناع تسع دول بإصدار أحكام على ثلاثين إرهابيا بالسجن المؤبد أو الإعدام، و لوحظ في هذا التقرير امتداح بوش الأب لسوريا لاتخاذها خطوات لتخفيف دعمها للإرهاب و طردها لمنظمة أبو نضال من دمشق بناء على الطلب الأمريكي، وقال" **بوش الأب:**" **إنني أرفض مقولة البعض أن الإرهابي يمكن أن يكون مقاتلا**

1ماجد الكيالي،**" العلاقة الخاصة الأمريكية _ الإسرائيلية التحليل المركب لتقاطع المصالح"**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد66(أكتوبر1997)،ص.360.

2صالح القلاب، **"بانتظار مبادرة أوباما"**، على الموقع:

http// www.alrai.com/index.php&section-id=196.تاريخ الدخول:12 03 2016،الساعة:10:00.

من أجل الحرية"، وسرد تقرير بوش اثنتي عشر منظمة يعتبرها إرهابية وعلى رأسها فتح، الجبهة الشعبية و المنظمات الفلسطينية الأخرى.[1]

أما إدارة بوش الابن فتبنت مقتربا إيديولوجيا للصراع، وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001م، لتزيد من انغماس الولايات المتحدة في محاولات التسوية للصراع العربي الصهيوني، وقام بوش بإعلان تصوره للشرق الأوسط، والذي يقوم على وجود دولتين إسرائيلية و فلسطينية تعيشان إلى جنب، كما قامت الإدارة بتعيين الجنرال "**أنتوني زيني**" كمنسق لعملية السلام في المنطقة، ولكن بعد انتهاء الحرب الأفغانية شهدت الولايات المتحدة تنافسا بين وزارتي الخارجية والدفاع حول كيفية إدارة الصراع في الشرق الأوسط، حيث قدمت كل منهما رؤية مختلفة.[2]، فوزارة الخارجية اعتبرت الحفاظ على متانة الائتلاف الدولي هدفا رئيسا، وكانت تفضل تهدئة الصراع و تقديم رؤية أمريكية متوازنة وذلك لضمان تماسك الائتلاف والتأكد من تحقيق نصر طويل الأجل في المعركة ضد الإرهاب.

وهذا الطرح يتعارض مع ما تبنته وزارة الدفاع، التي كانت تميل إلى إطلاق يد اسرائيل، وتبنت بعض عناصر الإدارة الأمريكية رؤية تؤكد على أن لا مصلحة للولايات المتحدة في حل الصراع العربي الصهيوني وأن اسرائيل يمكن استخدامها كوسيلة للضغط على أعصاب الشعوب والحكومات العربية وإزاء هاتين الرؤيتين اختار بوش الابن حلا يتمثل في بدء العمل السياسي وجهود الوساطة دون انتظار ولكن بإيقاع بطيء نسبيا يمكنه من الموازنة بين ضغوط القوى الفاعلة داخل الإدارة وهو ما أدى إلى تأجيل إعلان مبادرة السلام في الشرق الأوسط و الدولة الفلسطينية المؤقتة.

و يمكن إجمال الرؤية الأمريكية حسب الرئيس "**بوشالابن**" في خمس نقاط:

1_ ضرورة تخلي الفلسطينيين عن العنف كخيار لإدارة الصراع مع اسرائيل باعتباره إرهابا، وباعتباره السبب الرئيسي في استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيليين.

2_ ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية، والتي أكدت التصريحات اللاحقة للمسئولين الأمريكيين أنها الممثلة في شخص الرئيس "**ياسر عرفات**"–آنذاك– باعتبارها قيادة إرهابية لا يمكنها إقرار السلام مع اسرائيل.

---

[1] تمام البرازي، **"أمريكا و العرب،شاهد عيان1983_1990"**(بيروت:،دار الجيل،ط.1991،1)،ص.383.

2حمد محمود، **"محددات الموقف الأمريكي في قضية الشرق الأوسط"**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،المجلد37،العدد134 (جويلية2002)،ص.87.

3_ ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية وردع التنظيمات التي تنتهج العنف ضد اسرائيل بل وتفكيكها.[1]

4_ وقف الأنشطة الاستيطانية وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها قبل 28 سبتمبر 2000م، وهو تاريخ زيارة شارون للمسجد الأقصى التي فجرت الانتفاضة الفلسطينية على خلفية غلق سبل التسوية السلمية في "**كامب ديفيد الثانية**".

5_ قيام دولة فلسطينية خلال ثلاث سنوات استنادا لما يتم الاتفاق عليه في مفاوضات تجرى وفق "**قراري الأمم المتحدة 242 و338**".[2]

و دعا بوش في خطاب ألقاه بالبيت الأبيض في 16 جوان 2007م، إلى عقد لقاء دولي لجمع البلدان التي تدعم مبدأ الدولتين، على أن يضم اللقاء الفلسطينيين و الإسرائيليين.

و في 27 نوفمبر 2007، انعقد "**مؤتمر أنابوليس**"، وسعت فيه الولايات المتحدة للتوصل لاتفاق سلم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودعت إليه أكثر من **40 دولة** ومنظمة دولية، ونتج عن المؤتمر إصدار بيان مشترك بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يقضي ببدء مفاوضات الحل النهائي.

وكان حمام الدم في غزة في يناير2009م، قد عزز قناعة أوباما بأن الوقت عامل جوهري، وأن هناك حاجة ماسة لحل الصراع العربي الاسرائيلي المتأزم، ومع ذلك كان التقدم بطيء، فانتخاب "**نتنياهو**" قوض أي خطوة حقيقية نحو السلام واستمرت تلك الحكومة في توسيع المستوطنات برغم معارضة الفلسطينيين ووعدت ببناء المزيد من المستوطنات.

وجاء ضغط الإدارة الأمريكية تحت رئاسة أوباما على الحكومة الإسرائيلية الجديدة لتقديم تنازلات في سبيل السلام، فكان رد نتنياهو، الذي جاء بعد عدة أشهر، أن الاعتراف بوجود دولة فلسطينية مشروط بأن تكون تلك الدولة منزوعة السلاح، كما أصر على أن القدس الشرقية جزء من اسرائيل، كما لم يقدم التزامات تجاه حق اللاجئين بالعودة، ولإرضاء إدارة اوباما، قال نتنياهو: أنه سيقبل التفاوض مع الفلسطينيين لمساعدتهم على إقامة دولتهم الخاصة بموجب هذه الشروط، فأثنى **أوباما** على ذلك باعتباره

[1] حمد محمود، مرجع سابق،ص.88.

2 مالك عوني، "خطاب **بوش حول الشرق الأوسط..سبيل للتسوية أم أزمة جديدة"**،مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية ولإستراتيجية،القاهرة،العدد149(جويلية2002)،ص.123.

خطوة إيجابية نحو إيجاد تسوية سلمية، كما قال رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" أنه سيقبل التفاوض بشرط تجميد بناء المستوطنات.[1]

وكان الموقف الأمريكي من قضية المستوطنات واضحا كما صرحت "**هيلاري كلينتون**" قائلة: "**إن موقف إدارة أوباما من المستوطنات واضح و لم يتغير. و كما قال الرئيس في مناسبات عدة، فإن الولايات المتحدة لا تقبل شرعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية**".[2]، ولم يجلب التحول في التصريحات الأمريكية العامة حول المستوطنات سوى الآثار السلبية على محاولة **أوباما** التقرب من العالم الإسلامي، لأن استسلامه للمعارضة الإسرائيلية والمحلية يبعث برسائل خاطئة إلى كلا المعسكرين.

ثانيا: الحرب على الإرهاب في عهد جورج بوش الابن و في عهد أوباما.

لقد جاء مصطلح الحرب على الإرهاب الذي أطلقه الساسة الأمريكيون في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ليمثل شكلا جديدا من أشكال العلاقات الدولية بعد حشد الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لإدارة الأزمة التي تعرضت لها في أعقاب هجمات 11 أيلول 2001م، فوضعت إدارة بوش الابن أهدافا للتوصل إلى منفذيها ،[3] وشن حربا وفقا لما سمي مبدأ بوش الذي تحدث عنه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ، حيث قال " **سوف ننظر إلى أي نظام يؤوي الإرهابيين أو يدعمهم على انه نظام إرهابي معاد للولايات المتحدة**".[4]

و منذ إعلان بوش الحرب على الإعلان على الإرهاب، ظهرت مقولة مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب، و أصبح شعار الحرب على الإرهاب الكل العام و الذي يؤطر الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ويضعها موضع التنفيذ، وتم توظيف هجمات 11 سبتمبر 2011م، للسماح بالشروع في العمل الاستباقي لمكافحة الإرهاب الدولي، وسعت الدبلوماسية الأمريكية بنشاط لإطلاق صفة الشرعية الدولية على التحركات الأمريكية في مختلف بقاع العالم، ومما يؤكد هذا التوجه شهادة وزير الدفاع الأمريكي السابق "**دونالد رامسفيلد**" أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي حيث قال:" **إن**

[1] فواز جرجس، مرجع سابق،ص.47.
[2] فواز جرجس، مرجع سابق، ص ص.49-51.
[3] انطوان، ايان و آخرون، "النظام **الأطلسي الأوربي و الامن العالمي**"، ترجمة مركز الوحدة العربية(بيروت،2003)،ص.133.
[4] نصير عاروي ،"**حروب جورج دبليو بوش بين مركزية الخوف و عولمة الارهاب**"، مجلة المستقبل العربي،العدد297(2003)،ص.14.

الأفضلية غير المتناظرة التي يمتلكها الإرهابي تأتي نتيجة لقدرته على مهاجمة أي مكان في أي وقت و بواسطة أي أسلوب يمكن تصوره، في حين ليس ممكنا عن كل مكان في كل وقت".[1]

ونتيجة لذلك، فإن الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب أصبحت حسب ما تصورها إدارة الرئيس بوش الابن، بديلا واقعيا عن سعيها الدائم لخلق الإمبراطورية الأمريكية، فقد توفر للرئيس الأمريكي فجأة، عذر لتوسيع الهيمنة العسكرية الأمريكية، من خلال إدارة ما يسمى بظاهرة الإرهاب الدولي.[2]، حيث استطاعت الولايات المتحدة تعطيل عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية، وأن تبدأ حكما إمبرياليا مباشرا على العالم.

إن الحرب العالمية على الإرهاب والتي قادتها الولايات المتحدة، ضد أعدائها، وكان لغزو العراق واحتلاله دور كبير في تعزيز إمكانات إيران وتمكينها من حمل راية معاداة الإمبريالية الأمريكية في العالم الإسلامي، ومن المفارقات أن الحرب العالمية على الإرهاب قد حولت إيران إلى قوة إقليمية عظمى، وشكلت لديها دافعا لبسط نفوذها في الخليج و المنطقة العربية، وبالمثل فقد وسعت الحرب الأمريكية على الإرهاب من تصور الإسرائيليين على أن هذه الحرب امتداد لصراعهم مع الفلسطينيين.

وترى إدارة **أوباما** أن الحرب على الإرهاب لا يعني أن تكون عذرا لتصفية الحسابات أو الترويج للإمبراطورية الأمريكية الجديدة. [3]

وتواجه إدارة الرئيس **أوباما** تحديا مزدوجا يتعلق بإعادة صياغة جذرية للحملة ضد تنظيم القاعدة عن طريق تخفيف مخاوف المواطنين بشأن الإرهاب من خلال مناقشة مفتوحة وحريصة وتقييم دقيق لطبيعة التهديد المتغير.

ولا يعني إضعاف القاعدة اليوم بالنسبة للولايات المتحدة أنه لم يعد تنظيم خطير، بل يجب استهداف حرمان هذا التنظيم من امتيازاته، وعبر تقليل اعتماد الولايات المتحدة على الوسائل العسكرية، لصالح الاعتماد على السبل السياسية.[4]

---

[1] انطوان ايان و آخرون، مرجع سابق،ص.133.

[2] اكثيرو. ج.جون، **اوهام الامبراطورية تعريف النظام الامريكي الحديث** (بيروت: مركز المعطيات و الدراسات الاستراتيجية،2004)،ص.21.

[3] عبد الرحمن، محمد عبد الحميد،**" اوباما و الشرق الاوسط ترقب امال و مخاوف"**، على الموقع:
http://static.rnw.nl/migratie/www.rnw.nl/hunaamsterdam/international/20010903_redirected
.تاريخ الدخول: 13 02 2016الساعة:12:00.

[4] فواز جرجس، مرجع سابق،صص.53-56.

ويعي **أوباما** دروس الحروب الماضية، ولن يخوض في مغامرات جديدة، بل يمكنه أن يقلل من خطر الهجمات الإرهابية من خلال تطبيق السياسات الجديدة ومنها:

_تقوية القدرات المحلية لمواجهة الإرهاب.

_ تقديم المساعدات لحكومات الدول لوقف الراديكالية مثل : السعودية..

_التأكد من عدم ظهور حركات مسلحة جديدة عبر اللاجئين في الأردن و غيرها من العراقيين.[1]

و لقد تواصلت الحرب العالمية على الإرهاب من المنظور الأمريكي مع ادارة **أوباما**، لأنها ترى أن الجماعات الإسلامية بدءا من الحركات السياسية المعتدلة إلى الجماعات الجهادية العنيفة مرتبطة معا كفريق واحد و شيء واحد، و **أوباما** يرفض الحوار مع حركتي حماس و حزب الله، ومن المرجح أن يظل معتقل خليج "**غوانتانامو**" مفتوحا في المستقبل القريب، بسبب عدد من المعتقلين اليمنيين الذين لا يمكن إعادتهم إلى اليمن و لعدم توافر الدعم المحلي لسجون جديدة في الولايات المتحدة لاحتجاز المعتقلين فيها.

وجعل الرئيس الأمريكي الجديد محاربة الإرهاب جزء لا يتجزأ من مقاربته لمنطقة الشرق الأوسط وليس المحرك الوحيد لسياسته الإقليمية، وعليه انتهجت الإدارة الأمريكية لتقليص خطر الإرهاب بالشرق الأوسط السياسات التالية:

_تقوية القدرات المحلية على مكافحة التطرف العنيف.

_مساعدة دول المنطقة على اعتماد أفضل الوسائل لتنفيس حالة التطرف.

_تجنب قدر الإمكان تعزيز انطباع بأن الولايات المتحدة في حالة حرب مع الإسلام، وايضاح معركتها الحقيقة مع المتطرفين فقط.

_منع ان لا تصبح مخيمات اللاجئين بعدة مناطق بؤرا للميول الكفاحية.

_الاحتفاظ بقدرات عسكرية واستخباراتية أمريكية بالمناطق التي تنسحب منها للتصدي لنشاطات القاعدة.

---

[1] بايمان دانيال و ستيفن سايمون، **"مكافحة الارهاب و سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط"**، على الموقع: **http://www.worldnegm.blogspot.com/2010/07/r.html**.تاريخ الدخول: 12 02 2016،الساعة:13:00.

_مواصلة تمويل حركة الصحوة السنية بالعراق.

_التسليم بخطر الدول الفاشلة بوصفها مغناطيس للمجموعات المتطرفة.[1]

وتربط الإدارة الأمريكية الأوضاع الباكستانية والأفغانية ببعض، حيث تجعل تنظيم القاعدة الجهادي العابر للأوطان و حركة طالبان المسلحة في كفة واحدة، لإدراك الولايات المتحدة بأن التصعيد العسكري سوف يكون حافزا ودعما حيويا للقاعدة.

كما يواجه **أوباما** تحديا جديدا باليمن نتيجة تلقيه مساعدات أمنية معتبرة، وفق فرضيتين قد تجعل الأولى الحكومة اليمنية تخوض حربا ضد القاعدة، والثانية أن مواجهة القاعدة تتطلب اتخاذ تدابير أساسية خاصة بمكافحة الإرهاب.

والخوف من الوضع في اليمن راجع لاندماج عناصر مسلحة من المملكة العربية السعودية في القاعدة بشبه الجزيرة العربية وإعادة بعث المقاتلين من مناطق الحرب بالعراق وأفغانستان وباكستان، وأيضا تأثر حركة الشباب بالصومال بما يحدث.[2]

ثالثا: الاهتمامات الأمريكية في العراق وإيران.

أ_ العراق:

يحظى العراق بأهمية خاصة لدى إدارة الرئيس **أوباما**، فقد عارض الذهاب للحرب كما تعهد خلال حملته الانتخابية بسحب معظم القوات الأمريكية في غضون **16 شهرا** و لضرورات اقتصادية أيضا، وتنفق الولايات المتحدة نحو عشرات المليارات من الدولارات سنويا بالعراق، وفي سعي الإدارة الأمريكية لتوفير المال من أجل مشروعات الإنعاش الاقتصادي الكبيرة والإنفاق الزائد على أفغانستان وباكستان، فإنها لطالما حاولت خفض التزاماتها تجاه العراق.

إن مستقبل العراق بالنسبة لصانعي السياسات الأمريكيين ليس مشرقا، بسبب عدم وجود استراتيجية طويلة الأمد هناك، كما أن العراق لم يحظى بنفس القدر من الاهتمام بالمقارنة مع أفغانستان.

1ريتشارد هاس و آخرون، **"استعادة التوازن استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد"**،تر: سامي الكعكي (بيروت: مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكز، دار الكتاب العربي،2009)،ص.259.

2فواز جرجيس، مرجع سابق، ص. ص.57-61.

ب_إيران:

لقد شكل نهوض إيران تحديا للولايات المتحدة، و حلفائها المخلصين بالمنطقة ، ومع تزايد نفوذها في العراق ولبنان وسوريا وفلسطين و اليمن، وتوجهاتها في سياستها الخارجية نحو معاداة اسرائيل والوقوف بوجه أمريكا، إضافة لبرنامجها النووي، فإن إيران تمثل التحدي الأكبر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

كما زادت جرأة طموحات إيران للهيمنة الإقليمية، و لم تؤدي سياسة فرض العزلة لبوش لكسر شوكة إيران، كما أن تعاطي **أوباما** مع الدولة لم يأتي بمنافع ملموسة. أيضا زاد دعم إيران للمجموعات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط من قلق حلفاء أمريكا من العرب وعلى رأسهم السعودية، خصوصا مع عجز السياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، كما أن إقامة علاقات أمريكية إيرانية وثيقة دون إعطاء ضمانات لباقي الحلفاء بالمنطقة سيؤدي لزعزعة العلاقات مع العرب بمنطقة الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثاني: أسباب الاهتمام الأمريكي بدول المنطقة الشرق أوسطية.

ينصب المجال الرئيسي للتحول الأمريكي بالاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، بعد انتهاء الصراع الإيديولوجي أو ما أصطلح عليه باسم الحرب الباردة على نشوء الحاجة إلى البحث عند إطار استراتيجي جديد للشرق الأوسط، فأصبح الشرق الأوسط والدول الواقعة ضمنه ذات أهمية واسعة في السياسة الخارجية الأمريكية ، ثم أصبح تعامل الولايات المتحدة يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط، فمثلما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، فإن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة حكم بوش الابن يعتبر أحد المتطلبات الأساسية لمصلحة أمريكا من أجل تكريس قدرتها في الهيمنة و الانتصار على العالم وفرض شروطها على حلفائها الأساسيين في أوربا و اليابان.

و تتجلى اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، في تطور اهتمامها بأمن الخليج، ففي الفترة الراهنة لا توجد منطقة لها تأثير على استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة أكبر من الخليج العربي، فأهمية مخزونه من النفط و موارده الاقتصادية والتجارية، والحرب على الإرهاب وضعته في مكانة بارزة في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي وأهداف سياستها الخارجية، مما جعل منطقة الخليج

[1] فواز جرجس، مرجع سابق ،ص. ص. 63-66.

تستضيف أكبر تجمع للقوات العسكرية الأمريكية بالعالم، ولقد مر الاهتمام الأمريكي بأمن الخليج بثلاث مراحل هي:

1_ الاعتماد على حليف إقليمي بمهمة رجل الشرطة في المنطقة، و قامت إيران بهذا الدور حتى سنوات سقوط الشاه 1979م.

2_ تشكيل قوة الانتشار السريع، حيث اعتمدت الولايات المتحدة في داخل المنطقة على العراق و دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التوازن مع إيران، في فترة ما بعد قيام الثورة الإسلامية.

3_ الوجود العسكري المباشر في الخليج، والذي بدأ منذ حرب تحرير الكويت عام 1991م، واتخذ شكل اتفاقيات أمنية و دفاعية ثنائية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي الست.

وعلى مدار العقود الماضية وحتى الآن، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الرئيس بالمنطقة بسبب ما تمتلكه من قدرات اقتصادية ضخمة وعسكرية كبيرة، في حين أصبحت دول الخليج العربي تتمتع بازدهار اقتصادي كبير نتيجة توفر الظروف الأمنية الملائمة.[1] و هو ما دفعها لوضع عدة استراتيجيات لتكريس هذه الهيمنة.[2]

وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001م انتهجت الإدارة الأمريكية استراتيجية جديدة لنشر نموذج الطريقة الديمقراطية الغربية في دول الشرق الأوسط و التي تقوم على ضرورة إجراء انتخابات حرة بأسرع ما يمكن في هذه الدول، و الإطاحة بالرئيس العراقي السابق "صدام حسين" في العراق من أجل إعطاء مؤشر عن جدية الولايات المتحدة و عزمها على إصلاح منطقة الشرق الأوسط، و قد بررت ذلك النهج بأن دمقرطة الشرق الأوسط ستقضي على منابع الكراهية التي سببتها الهجمات الإرهابية.[3]

وأبدت الولايات المتحدة اهتماما مركزا على العراق ، على لسان بوش الابن في خطاب له يوم 29 جانفي 2002م، حيث أدرج العراق كجزء من محور الشر المرتبط بالإرهاب.[4]، والذي يشكل الخطر الفادح و المتنامي على المصالح الأمريكية من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

1علي الهيل،**"دول الخليج العربي، اين اصابت و اين اخطأت؟"**،على الموقع:
http://www.raialyoum.com/?p=270206، تاريخ الدخول: 12 03 2016،الساعة:19:00.

2سليم شيخاوي، السياسة **الأمريكية تجاه أمن الخليج: مبدأ بوش الابن** ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،الجزائر،العدد3،(جوان2015)،ص.57.

3 سعد شاكر شبلي، مرجع سابق،صص.7-8.

4فيليس بنيس و آخرون،"بدائل**السياسة الأمريكية إزاء العراق**"،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد270،ص171.

و تمثل السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران نموذج للسلوك السياسي الخارجي المستند إلى الثوابت السياسية و الاستراتيجية، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت منطقة الخليج منطقة قلب بالنسبة لها ضمن استراتيجيتها الكونية، وأن إيران كانت تشكل احد الحلقات المهمة في تلك الاستراتيجية، إلا أن المتغيرات الإقليمية التي حدثت في نهاية سبعينات القرن الماضي و المتمثلة بنجاح الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني عام 1979م، و ما أعقبها من الحرب العراقية – الإيرانية 1980م–1988م، وحرب الخليج الثانية 1991م، ومن ثم احتلال العراق عام 2003م، جعلت من السياسة الأمريكية تجاه إيران تتراوح بين المهادنة والمغازلة من جانب والذهاب إلى المواجهة من جانب آخر، لذا فإن إيران كانت دائما تدخل ضمن إطار المعادلة الاستراتيجية للتوجهات الأمريكية.

ومع المجهودات الإيرانية في استخدام التقنيات النووية وتطوير الصناعات العسكرية والكيماوية والبيولوجية، وأدائها لنشاطات عسكرية ضمن منطقة الشرق الأوسط، وتزايد مخاوف دول الإقليم وهو الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة تهديدا لأمنها وأمن حلفائها مما يؤثر في الأمن الإقليمي وتصبح المنطقة في إشكالية أمنية ينبغي التصدي لها بالمحافظة على مصالحها و أمنها القومي.

و أولت الإدارة الأمريكية تحت لواء **أوباما** الأهمية اللازمة في تعاملها مع برنامج إيران النووي، وانخرطت الإدارة الأمريكية في التعاطي مع توجهات الحكومة الإيرانية دون شروط مسبقة.[1]

و بالنسبة لعلاقة الإدارة الأمريكية مع سوريا، وفي عهد بوش الأب ، نجح وزير الخارجية آنذاك "**جيمس بيكر**" في إقناع الرئيس السوري بالمشاركة في التحالف الدولي لطرد الجيش العراقي من الكويت، بعد اجتياحه في أوت 1990م، و لتمرير خطتها الجديدة للسلام، كانت الإدارة الأمريكية تحتاج للدعم والتعاون السوري، و كما لاحظ" **جيمي كارتر 1977**"**م**، أنه لن يكون ممكنا التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي– الإسرائيلي، دون المشاركة السورية و عملية السلام كما طرحتها الإدارة الأمريكية، استندت إلى مفهوم "**الأرض مقابل السلام**"، والذي كان يعني أن الأسد قد ينجح في التوصل إلى انسحاب اسرائيلي كامل من الجولان، و لكنه يعني أيضا أنه ينبغي منح إسرائيل سلاما كاملا، وقام "**بيكر**" بجولات عدة للشرق الأوسط لوضع صيغة لمؤتمر مدريد وإطلاق عمليات التفاوض وإقناع رئيس الوزراء آنذاك،"

[1]سعد شاكر شبلي، مرجع سابق،ص.161.

اسحاق شامير" ووزير الخارجية السوري" **فاروق الشرع**"، بالحضور لمؤتمر مدريد في أكتوبر 1991م، وهو ما اعتبر انجازا دبلوماسيا هاما لوزير الخارجية "**بيكر**" و إدارة بوش الأب.[1]

و بعد ذلك أصبحت سوريا دولة مرشحة لتغيير النظام فيها بوصفها دولة راعية للإرهاب، ففي عام 2003م ظهرت صيغة لمحاسبة سوريا عبر تهم تشتمل:

_اتهام سوريا بالقيام بنشاطات عدائية ضد القوات الأمريكية في العراق.

_السماح بتسلل متطوعين وأسلحة للعراق.

وبالتالي اعتبار سوريا من وجهة النظر الأمريكية، دولة مارقة لها علاقات مع الجماعات الإرهابية على غرار حزب الله، حماس، والجهد الإسلامي...

ودخل قانون محاسبة سوريا **للكونغرس** في 16 09 2003م، ووافق عليه مجلس النواب بأغلبية **408 صوت ضد 8**، ووافق عليه مجلس الشيوخ بأغلبية **89 بالمئة**، ويشتمل القانون على:

_حظر التجارة في المواد التي يمكن استخدامها في برنامج الأسلحة وحظر صادرات المنتجات الأمريكية عدا الأغذية والأدوية.

_منع الشركات الأمريكية من الاستثمار بسوريا.

_تقليل مستوى التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بسوريا.

_تقييد حقوق التحليق للطائرات السورية في المجال الجوي الأمريكي.[2]

وكان البرنامج الذي وضعته الإدارة الأمريكية يستند على عدة حقائق تؤكد على حتمية التغيير و ضرورة البدء بالإصلاحات في دول منطقة الشرق الأوسط و بالأخص منها العربية من أجل ايجاد بيئة ومناخ سياسي و اقتصادي و اجتماعي وأمني يعالج الإرهاب في المنطقة، ففي سياق "**الاستراتيجية المعلنة للحرب على الإرهاب**" خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في أفغانستان على تنظيم القاعدة عام

[1] Itmar.rabinovich.damascus.jerusalem and washington .the syrian-israeli relationship as a us policy issue.washington.brookings institution nr19.2009.p03.

[2] محمد لعقاب،**"الكنغرس يحاسب سوريا و تل أبيب تقصفها"**،جريدة الشروق اليومي،الجزائر،العدد9،856 أكتوبر2003،ص.11.

2002م، ثم قامت في سياق تلك الاستراتيجية نفسها بغزو العراق عام 2003م، وفي العام 2004م أعلنت عن مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وتظهر في الحقبة الزمنية الراهنة، حاجة للإدارة الأمريكية قصد التعامل في سياق استراتيجية متكاملة تقوم على مواجهة عدد من القضايا بالمنطقة، بدءا بالصراع العربي الإسرائيلي، مرورا بالخلاف الخليجي الإيراني وصولا إلى ربيع الثورات العربية في تونس ومصر و ليبيا واليمن والبحرين وسوريا.[1]

[1] محمد لعقاب، مرجع سابق،ص.9.

خلاصة الفصل الثاني.

من جملة ما وصلنا إليه من خلاصة هذا الفصل، هو أن أساس الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، يعود للأهمية الجيوستراتيجية التي تتميز بها وكذلك على المستوى الجيوسياسية، الذي يعود للموقع الجغرافي والموارد التجارية والاقتصادية كالنفط والغاز الطبيعي وفي إطار استراتيجية الولايات المتحدة للسيطرة على منابع الطاقة في العالم ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا، والحرب على الإرهاب مما جعل المنطقة في مكانة بارزة للتخطيط الاستراتيجي الأمريكي، لذا سعت الولايات المتحدة لرسم استراتيجيتها الدولية الخارجية عبر وضع أهدافها بالمنطقة باستخدام شتى الوسائل لتنفيذ أهدافها، كما اكتسبت مسألة أمن منطقة الشرق الأوسط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، فكان اهتمامها واضحا بهذه المنطقة الحيوية من خلال مواقفها تجاه قضايا الشرق الأوسط وكذلك عبر المراحل المختلفة لاهتماماتها بدول منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثالث:

الأزمة السورية من منظور السياسة الخارجية الأمريكية

إن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى علاقاتها مع سوريا، تكون من منظور اقترابها أو افتراقها عن استراتيجيتها العامة في الشرق الأوسط، وتتعامل أمريكا مع سوريا باعتبارها عدوا لحليفتها الاستراتيجية "**إسرائيل**"، لكن مراعاة لمصالح الولايات المتحدة الأخرى، فهي تحاول الحفاظ على قنوات مفتوحة مع دمشق بشكل دائم.

إننا في هذا الإطار وضمن هذا السياق نتعامل مع أزمة في دولة ذات أهمية جيواستراتيجية قصوى، إذ يؤثر وزن سوريا الجيوسياسي وموقعها في الصراعات الداخلية بتفاعله مع العوامل الخارجية وتعقيدها، وكلما طال أمد الأزمة ازداد تأثير العوامل الإقليمية والدولية، كما أن الأزمة الحاصلة بسوريا بانتقالها الاضطراري للعمل المسلح أصبحت أكثر عرضة لهذه العوامل.

المبحث الأول: طبيعة الأزمة السورية الراهنة.

إن ما تمر به سوريا يدعونا للنظر في طبيعة الأزمة والظروف التي ساهمت في تشكل وتطور الأحداث بالمنطقة.

ساهمت في تشكل الأزمة السورية، مجموعة من الظروف المحلية والإقليمية والدولية، والتي أثرت على مسار الأحداث حتى تشكلت الأزمة السورية، فتتعدد المصالح للأطراف المختلفة على الساحة السورية، فمن جهة واجه النظام السوري مجموعة من الضغوطات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن جهة أخرى لا يمكن فصل الأزمة السورية بما هو خارجي على الصعيد الإقليمي من مناخ الثورات العربية، والدولي من استياء من التعامل السوري مع البيئة الداخلية والإقليمية، وعليه سوف نستعرض خلال هذا المبحث طبيعة الأزمة السورية عبر معرفة العوامل التي أدت إلى تشكلها.

المطلب الأول: جذور الأزمة السورية.

تعود جذور الأزمة السورية في ممارسات امتدت لعقود، أفضت لتآكل العيش المشترك والتعاقد الاجتماعي منذ وصول حزب البعث للسلطة عن طريق انقلاب عسكري، العام 1963م، و منذ ذلك الوقت احتكر حزب البعث الحياة السياسية، ومع تولي الرئيس بشار الأسد الحكم كان هناك توجه جديد لقيادة حزب البعث يتمثل في الدعوة لإصلاحات جديدة.[1]، ولقد كان تجديد الولاية الثانية للرئيس بشار الأسد عام 2007م، حدثا مفصليا وشكل نقطة لبداية جديدة غير مسبوقة، ;وعمل النظام السوري طوال عقود عديدة على استغلال مختلف تكوينات المجتمع، وتوجيه قواها واختلافاتها لأهدافه السياسية، سواء بالاستناد إلى فئة بعينها، أو تخويف المكونات من بعضها البعض[2]، فالرئيس بشار الأسد الذي تحصن بموقف الرأي العام السوري في أثناء العزلة الدولية لنظامه عقب اغتيال الحريري في عام 2005م، وبعد خروجه من العزلة في 2007م جراء فشل السياسة الأمريكية في العراق، ونجاح المقاومة اللبنانية في صد العدوان الإسرائيلي عام 2006م، عاد من جديد وتنكر للمطالب الشعبية بالإصلاح و التغيير مستفيدا هذه المرة من الانفتاح الغربي والعربي على نظامه، ومحورية دوره في

1_لبندة طرودي ، "**الثورة السورية ومستقبل الاصلاح السياسي_ التداعيات الاقليمية والدولية**"، على الموقع: **http://democraticac.de/?p=2702**، تاريخ الدخول:12 02 2016، الساعة: 15:00.

2_عمر كوش، **جذور الأزمة في سوريا**، على الموقع: **http://www.asharqalarabi.org.uk**، تاريخ الدخول: 14 02 2016، الساعة: 12:00.

الشرق الأوسط لاسيما في العراق ولبنان، ورغم خروج النظام السوري من عزلته لم يفي بوعوده، وترافق ذلك مع احتقان شعبي ضده على خلفية مجموعة من العوامل الموضوعية أبرزها:[1]

1_ النتائج الكارثية للسياسات الاقتصادية:

لقد وسع الانفتاح الاقتصادي غير المنضبط، وتسريع التحول من الاقتصاد المخطط والمركزي إلى اقتصاد السوق الهوة الاجتماعية بين شرائح المجتمع وازدادت تكلفة المعيشة، خصوصا بعد رفع الدعم عن السلع الأساسية، الأمر الذي أدى لتعميق الهوة الاجتماعية، وأفضت الثروة المركزة بيد فئة ضئيلة وافقار الأغلبية من خلال البطالة المرتفعة لمزيد من الضغوطات والمشاكل.[2] وقامت الحكومة السورية في أفريل 2008م برفع سعر المازوت بثلاث أضعافه، وأدى رفع سعر مشتقات النفط المستخدمة في مضخات المياه وفي الآلات الزراعية بشكل عام والذي تزامن مع موجة الجفاف، إلى أضرار بالغة في الزراعة السورية والثروة الحيوانية، وكان تعاطي الحكومة مع الوضع بطريقة غير علمية عبر توزيع مساعدات غذائية على العائلات المتضررة.

2_ المراسيم الجديدة الجائرة:

لقد صدرت حزمة من القوانين ذات التأثير السلبي في مصالح المواطنين في مناطق معينة، مثل المرسوم التشريعي **رقم49 الصادر في 10 سبتمبر 2008م**،[3] والتي تنص على ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الهيئات الإدارية المسئولة في حال تغيير الحقوق العينية للأراضي الواقعة في المناطق الحدودية وهو ما ألحق الضرر بمناطق أرياف درعا و دير الزور وحلب، حيث أصبح أي مشروع يتطلب استثناء من الجهات الأمنية و الإدارية.[4]

3_الجفاف وإهمال الزراعة:

---

[1] عزمي بشارة، "**سورية دأب الآلام نحو الحرية محاولة في تاريخ الراهن**"(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط.1،2013)،ص.62.

[2] سلامة كيلة، **عن الاحتجاجات الاجتماعية**، على الموقع:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/4/27، تاريخ الدخول: 13 03 2016، على الساعة:12:00.

[3] عمر كوش، مرجع سابق.

[4] عزمي بشارة، المرجع نفسه،ص.66.

لقد أهمل التوجه الحكومي الجديد في الاقتصاد ،القطاع الزراعي خاصة مع تعرض سوريا لموجة جفاف من 2006مإلى 2009م مما أدى لانخفاض محصول القمح و الشعير في عامي2007م و2008م، ونتج عن هذا الأمر إضافة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية لهجرة الآلاف من العائلات العاملة في الزراعة و تربية الماشية من الجهة الشرقية إلى محيط دمشق.[1]

ولقد عاش الشباب السوري ازدواجية بين ما يسمعونه وما يلقونه من إيديولوجية ومقولات وأهداف قومية، وبين ما يرونه على ارض الواقع وهو ما زاد من قناعة هؤلاء بتوسيع مطالبهم.[2]

ثم بعد الأحداث في تونس ومصر، دعا ناشطون ومعارضون سوريون في الداخل أبرزهم الناشط الإسلامي "**غسان النجار**" في بيان صحافي، للخروج في تظاهرات احتجاجية في فيفري 2011م، أمام مبنى مجلس الشعب في دمشق وساحة "**سعد الله الجابري**" بحلب للمطالبة بالحرية_ وليس إسقاط النظام_ وتبنت هذه الدعوة مواقع التواصل الاجتماعي تحت مسمى "**يوم الغضب السوري** في صفحات "**فيسبوك**"، لكن السلطة نجحت في احتواء الوضع،وفى 19 فبراير 2011م تعرض أحد الشباب من تجار منطقة **"الحريقة"** بدمشق للإهانة والضرب المبرح من قبل أحد عناصر الشرطة بالشارع، مما أدى إلى تجمع المئات من المواطنين المتضامنين رفضاً لهذا السلوك من جانب الشرطة، وأصروا على استمرار تجمهرهم لحين حضور وزير الداخلية الذي اعتذر للشباب وتعهد بمعاقبة الشرطي المتورط. وكانت هتافات السوريين في التظاهرات الأولى في دمشق "الشعب السوري ما **بينذل** ثم قام ناشطون من المجتمع المدني في 22 فيفري2011 بتجمع أمام السفارة الليبية بدمشق تضامنا مع الثورة الليبية، وكانت هذه الحادثة ذات دلالة سياسية أطلق من خلالها الناشطون شعارات ضد النظام الحاكم.[3]

المطلب الثاني: أسباب الأزمة السورية.

أولا_ الأسباب الداخلية :

1_انتفاضة درعا.

[1] سلامة كيلة، مرجع سابق.

[2] عمر كوش، مرجع سابق.

[3] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص.72.

بدأت الاحتجاجات في درعا، وهي محافظة جنوبية يغلب عليها الطابع الريفي، ومن أكثر المحافظات التي تضررت نتيجة **اللبرلة** الاقتصادية، فاندلعت على نطاق ضيق ووجهت باعتقال فتية كتبوا شعارات على الجدران معادية للنظام، فعاملهم مسئول الأمن السياسي في المحافظة "**عاطف نجيب**" وهو ابن خالة الرئيس الأسد، هم وأهاليهم بمنتهى القسوة، وسرعان ما عمت الاحتجاجات عددا من المدن والبلدات الساحلية و الشمالية.[1]

وفي نهاية شهر فيفري 2011م، شنت القوات الأمنية في أكثر من محافظة سورية حملة اعتقالات ضد من يشتبه في مشاركته في حملة "**شعارات الجدران**"، و كان من بين المعتقلين **15 شخص** من درعا، أغلبيتهم من الأطفال دون **15 سنة**، وجاءت قضية أطفال درعا، وشعارات "**الجدران**" التي أصبحت فيما بعد المثير المباشر لاحتجاجات درعا.

وتوجد عدة عوامل اقتصادية و اجتماعية ساهمت في إذكاء الاحتجاجات بعد انطلاقتها، مثل: التهميش والفقر وغياب الخطط التنموية عن مدينة درعا، والفساد نتيجة الصراع بين محافظ درعا "**فيصل كلثوم**" ورئيس فرع الأمن السياسي "**عاطف نجيب**"، اللذان سخرا مقدرات درعا الاقتصادية والمشاريع الإنتاجية والفرص الاستثمارية فيها للمنفعة الشخصية، وهذه العوامل زادت من الاحتقان الشعبي وغضبهم على السلطة.[2] وكانت قضية الأطفال المعتقلين بدرعا وهم صبية بمرحلة التعليم الأساسي بمحافظة درعا أين قاموا بكتابة عبارات مناهضة للنظام على الجدران، فما كان من السلطات المحلية إلا أن اعتقلتهم وعذبتهم، وهو ما أثار غضب أهالي وعشائر درعا، فتجمهروا عدة مرات للمطالبة بالإفراج عنهم، ومحاسبة المسئولين من فرع الأمن السياسي بالمحافظة وكان من بينهم ابن خالة الأسد.

وهذه كانت الشرارة لإطلاق العديد من المظاهرات بدءا من الثلاثاء 15 مارس 2011م في أرجاء سورية، وامتدت التظاهرات إلى عدة محافظات في جمعة الكرامة يوم 18 مارس، وفى الجمعة التالية التي أطلقوا عليها جمعة العزة 25 مارس، وبعد أقل من شهر من انتظام التظاهرات أيام الجمع صار التظاهر عادة أسبوعية رفعت فيها شعارات مختلفة حملت دلالات حول مطالب الثوار في إسقاط

[1] جمال واكيم، "**صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**" (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،ط.2012،1)،ص.204.

[2] عزمي بشارة، المرجع نفسه،ص83.

النظام السوري، من هذه الشعارات الشعب السوري ما بينذل، دوري يا حرية دوري بكل بيوت الشعب دوري، سوريا بدها الحرية ، وشدوا الهمة يا شباب الحرية صارت على الباب، وارتبط الإصلاح السياسي في سوريا بتطوير الأداء السياسي و ربطه بالشرعية السياسية للحاكمو قد يكون هذا الإصلاح عبر الأحداث العارمة للمحتجين[1]، الذين كانت مطالبهم في الحراك السوري هي الكرامة والحرية ومعاقبة الشرطة على تجاوزتها في حق المواطنين وكانت شعارات الثورة تتجاوز الانقسامات الطائفية في سوريا ومهاجمة النظام السوري الذي كان يتهم الحركات الشعبية السلمية بأنها حركات إرهابية.

وعلى الرغم من أن حادثة أطفال درعا كانت الشرارة الرئيسية لإطلاق الثورة إلا أن أسباب استمرارها كانت تتجاوز هذه الشرارة. فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها النظام السوري التي أسهمت في إفقار الطبقات الوسطى وتهميشها وإثراء الطبقة العليا واحتكارها للثروة. من جهة أخرى كان الشعب السوري قد ضاق ذرعا بالفساد المنتشر داخل الإدارة البيروقراطية بكل مستوياتها فالمعاملات داخل أجهزة الحكومة كانت لا تتم إلا بالرشاوى[2].

واستقبلت صفحات التواصل الاجتماعي، قضية أطفال درعا، وتظاهرات دمشق باعتبارها إشارة لاندلاع الثورة السورية، التي حددت في 15 مارس 2011م، وارتبك النظام السوري في كيفية التعاطي مع تزايد عدد المحتجين في درعا، وكان اقتحام المسجد العمري لفض اعتصام الأهالي من قبل قوات الأمن، سببا في اشتعال انتفاضة شعبية في مدن_**حوران**_ كلها.[3]

2_: تحرك المجموعات الشبابية ضد التهميش.

تشابهت صيرورة الأحداث في مختلف المدن السورية، وتباينت في الخلفية، فدوافع الاحتجاج في منطقة "**دير الزور**" كثيرة، منها ما يتعلق بالجفاف وغياب اهتمام الدولة ما أدى إلى تشرد آلاف

---

[1] ليندة طرودي ، مرجع سابق.

[2] لبنى عبد الله محمد، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية2011-2014**"،على الموقع:**http://democraticac.de/?p=10669**، تاريخ الدخول: 12 02 2016، الساعة:22:00.

[3] عزمي بشارة،مرجعسابق،ص.90.

العائلات وفقدانها مصدر رزقها، وانتشار البطالة بين الشبان، الأمر الذي جعل محافظة دير الزور طاردة للسكان باتجاه الهجرة الداخلية أو الخارجية أو الدائرية المؤقتة نحو لبنان مثلا.[1]

وساد بمدينة دير الزور شعور بالغبن بسبب عدم ظهور آثار الإيرادات النفطية المستخرجة من أرضها في الخدمات والتنمية و التشغيل في المدينة.

ولقد اقتصرت تظاهرات دير الزور على المجموعات الشبابية المتنقلة التي تخرج للتظاهر يوميا في أحياء عدة من المدينة، وكانت الحركة الاحتجاجية في "**جمعة الإصرار**" بدير الزور في 15 أفريل2011م في تظاهرة شارك فيها بين **500 و1000 شخص**، واجتذبت المجموعة الشبابية أعداد متزايدة من أهالي المدينة، وبعد جمعة الإصرار بدأت التظاهرات تخرج يوميا في أحياء" **القصور**، **الجبيلة**، الحميدية" كما أخذت المشاركة الشعبية تتوسع تدريجيا، وكان إطلاق النار على المتظاهرين تحولا في هذه المدينة بالنسبة إلى عشائر المدينة من الولاء للنظام إلى التضامن مع أبنائها.[2]

وفي الداخل السوري نجد أن الحراك السوري شاركت فيه مختلف الطوائف السورية فنجد المسلمين السنة كانوا في قلب الحراك الثوري، كذلك انضم للثورة نسبة كبيرة من العلويين والمسيحيين، كذلك الأكراد اعتبروا أن الثورة ضد النظام هي بالضرورة ثورة تدعم حقوقهم على الرغم من محاولة النظام السوري جذب الأكراد لصفه عن طريق منح الكثير منهم الجنسية إلا أن الشباب الكردي الغير مسيس رفض هذا الأمر وظل منضم لصف الثوا، والمشهد السوري برمته، لم يكن أزمة عادية، وانما هي أزمة تاريخية تطورت بسبب الضغوط والظروف التي أدت لذلك.[3]

أول ظهور إعلامي للرئيس للأسد كان في خطاب لا يتوجه به إلى الشعب في 30 مارس 2011م، ولكن كلمة كانت توجه إلى مجلس الشعب الذي بدا نوابه كأنهم منفصلين عما يحدث على أرض الواقع وكانوا يهتفون للرئيس السوري بشار الأسد، وفى الوقت الذي انتظر فيه الشعب السوري من الأسد أن يقوم بإصلاحات سياسية أكد الأسد على أن ما يحدث في البلاد هو مؤامرة خارجية لإفشال

---

[1] ليندة طرودي ، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع،ص144-148-149.

[3] غسان فطوم ،**دور الشباب في صمود سوريا** ،على الموقع:http://arabic.sputniknews.com/radio_event/20160112/1017033592.htm، تاريخ الدخول: 15 03 2016، الساعة 15:00.

الدور الإقليمي القوى لسوريا في معارضة الوجود الإسرائيلي. واعتمدت استراتيجية الإصلاح للأسد على سياسة التدرج، بحيث يتم الإعلان عن قرار تلو الآخر بدلا من إعلان حزمة إصلاحات متكاملة كدفعة واحدة وذلك في محاولة لاستيعاب الثورة بأقل قدر ممكن من الإصلاحات. كما انه واصل سياساته الأمنية التي اعتمدها منذ اليوم الأول للثورة، بدءا من استخدام الرصاص الحى ومرورا بالاعتقال وانتهاء باستخدام **الشبيحة** التي هي مجموعات مسلحة بسلاح أبيض أو سلاح خفيف يستخدمها الجهاز الأمني للنظام ضد المتظاهرين والتي تقود بتنفيذ أعمال غير قانونية دون أن تتعرض للملاحقة أو للمحاسبة، وكانت هذه المجموعات تنشط في التهريب وتجارة المخدرات قبل الثورة ثم استخدمها النظام بعد الثورة في إرهاب المتظاهرين ومنعهم من التظاهر.

وفى هذه الفترة ظهرت آليات الجيش وجنوده في درعا بعد أقل من شهر من بدء الثورة وكان يقتصر دوره على حصار القرى وإقامة حواجز للتفتيش من أجل التصدي للعصابات المسلحة وفق روايات النظام السوري. وفى صيف 2011م بدأ النظام في تنفيذ مجازر واسعة بحق الأحياء السكنية بدعوى تحصن إرهابيين بها. وفى هذه الأثناء كان الجنود المنشقون عن النظام يلجئون إلى عدد من المحافظات التي تشهد تظاهرات كثيفة للهروب من الملاحقات الأمنية. ما أدى إلى اقتحام الجيش النظامي لهذه المناطق ومعاقبة أهلها على إيواء المنشقين من خلال تنفيذ عدد من المجازر المروعة ضدها. ومع تقدم الثورة السورية صار النظام السوري أكثر دموية. وكانت اخطر ما قام به النظام السوري هو استخدام السلاح الكيماوي في منطقة "**الغوطه**" في 21 أغسطس 2013م مما أسفر عن مقتل ما يقرب **1400ضحية** من المدنيين.

ومع ابتعاد الدولة السورية عن الدولة الجامعة فقدت هذه الدولة صورتها المدنية[1] وهو ما انعكس كذلك على المعارضة بعد تبلور الازمة، منذ بداية التظاهرات الاحتجاجية في سوريا حاولت نخب المعارضة الحديث باسم الشعب السوري وتحديد مطالب الثورة وتوجيهها، على الرغم من أن هذه الوجوه لم تكن بالفعل على اتصال مباشر مع الشباب الثائر الذى انطلق من القرى والأحياء السكنية في

[1] عمر كوش، مرجع سابق.

تظاهرات تطالب برحيل النظام. وسرعان ما شهدت محاولات قوى المعارضة بالفشل بسبب تعدد الخلافات ولذلك كانت قراراتها تمتاز بعدم الفاعلية[1].

ثانيا: الأسباب الخارجية.

1_تأثير الثورات العربية.

تأثرت الأحداث بسوريا بالمناخ الثوري العربي الذي ساد المنطقة العربية، بعد الثورتين التونسية والمصرية، وهذا هو العامل الرئيس والمباشر في نشوب الثورة، إذ كانت أسباب الثورة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية التي يمكن تعدادها قائمة منذ عقود، ومرت مراحل كان فيها النظام السوري أكثر ضعفا وأقل استقرارا، لكن الثورة اندلعت في مرحلة بدا فيها النظام السوريفي أوج استقراره، و بدا مرتاحا بعد كسر عزلته الدولية، فعامل المرحلة التاريخية وارتباط الشعب السوري الثقافي–السياسي، و ربما الوجداني بما يجري في المنطقة العربية.[2]

لقد كشفت الأحداث بالمنطقة العربية، عن عمق العلاقة المعنوية بين الشعوب العربية وترابط طموحاتها وتطلعاتها، حيث سبقت هذه الأحداث عدة ثورات **بإندونيسيا** و أوربا الشرقية من دون أن تلقى صدى لها بالمجتمعات العربية.[3]

بعد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011م، وسقوط نظام الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك في 11 فيفري 2011م، انتشر الأمل في أوساط الناشطين السوريين متأثرين بمناخ الثورات العربية، و يمكن ملاحظة أن السبب الكامن و راء الحوادث بالداخل السوري هو تأثر الناس بمناخ الربيع العربي، ولا سيما الثورتين التونسية والمصرية، وهذا ما جعل الناس تتفاعل معها بطريقة مختلفة عما سبق، وكانت أجواء هذه الثورات العربية تصعد أشكال التعبير عن غضب الداخل السوري.[4]

[1] لبنى عبد الله محمد، مرجع سابق.
[2] عزمي بشارة، مرجع السابق،ص.23-24.
[3] عمر كوش، مرجع سابق.
[4] عزمي بشارة، نفس المرجع،ص.81-84.

ويمكن القول أن دوافع الاحتجاج في سوريا ومسبباتها تتشابه بنيويا مع الثورات العربية الأخرى، ومع انطلاق موجة الثورات العربية بدءا من تونس في شهر ديسمبر 2010م ،عرفت سوريا مظاهرات مماثلة لتلك التي وقعت في بعض البلدان الإقليمية ومع تشديد لهجة وآليات الرد السورية على مطالب المتظاهرين.[1]، تشكلت من جديد بيئة غير ملائمة لتطلعات النظام السوري على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي على حد سواء.

2_أثر الإعلام الفضائي:

لقد انطلقت الأحداث في الدول العربية في مرحلة الاتصالات التي جعلت العالم بالفعل قرية كونية، تتسم بالتشابك والتواصل، وغدت الصورة الفضائية المتلفزة الأداة الأكثر تأثيرا في الرأي العام وتكوين اتجاهاته و التأثير في مواقفه و قضاياه السلوكية في مرحلة عولمة الاتصالات والأسواق، وتمثل الأثر الأكبر لثورة الاتصالات على مستوى العلاقة بين النظام السياسي والإعلام في تقويض سلطة النظام السياسي على وسائل الإعلام، وبروز الفضائيات الإخبارية التي تحولت إلى لاعب مهم في تكوين الاتجاهات والتأثير فيها، وبقيت كذلك حتى مع بروز مواقع التواصل الاجتماعي و انتشارها، وأصبحت وسيلة الإعلام العربية تنقل اخبار بلد لآخر، فبسبب الرقابة على الإعلام المحلي وسهولة نقل الخبر والصورة في الوقت ذاته، أصبحت الفضائيات العربية تنقل أخبار البلد التي لا ينشرها الإعلام المحلي أو يتجاهلها، ونظرا لكثرة الأزمات وتنوعها، برزت أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في مصاحبة الأزمات أو تأجيجها، أو تنظيم حوارات لحلها، أو الاكتفاء بمجرد تغطيتها لتكون ناقلا معبرا عن تفصيلاتها وحيثياتها.[2]

ودخل الإعلام العربي المتلفز فلك البث الفضائي منذ 1985م، وتطور خصوصا بعد 1995م، حين أسست قناة إخبارية عربية خارج الإعلام الحكومي هي "**قناة الجزيرة**" وبهامش حرية كبير نسبيا، ومنذ 2003م، شهد العالم العربي إطلاق عدد كبير من المحطات الفضائية الإخبارية، مثل: الحرة، العربية، فرانس24، روسيا اليوم....، وساهم التنافس بين وسائل الإعلام و سعيها لاستقطاب الجماهير المتعطشة للمعرفة في أثناء الأزمات الدولية، وبحثها عن السبق الإعلامي إلى تدفق أكبر قدر

[1] براء ميكائيل، **سوريا: توازنات هشة و خيارات محدودة**، تقرير شبكة الجزيرة، على الرابط:
http/ /www.aljazeera.com ، تاريخ الدخول: 13 01 2016، الساعة:12:00.

[2] عزمي بشارة،مرجعسابق،ص.430.

للمعلومات من خلال الأقمار الصناعية القادرة على تخطي الحدود القومية، وإلى جانب ذلك امتلكت القنوات الفضائية الإخبارية القدرة على تضخيم الأحداث والمساهمة في تأجيجها من خلال منح ما يجري من أحداث مساحة إعلامية واسعة مقارنة بحدث آخر يوازيه من حيث الأهمية، وأيضا عبر إبراز خبر وتهميش غيره.

وكانت الاحتجاجات في مدينة درعا في 18 مارس2011م، متزامنة مع حوادث عربية مهمة حظيت باهتمام إعلامي كبير في القنوات الفضائية العربية و الغربية أبرزها:

_قرار مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا والتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في 27 مارس 2011م، إلى جانب ثوار ليبيا.

_زخم الأحداث باليمن، وتصاعد ذلك بعد محاولات الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح" فك الاعتصام بالقوة.

_الاضطرابات الناجمة عن المرحلة الانتقالية في تونس ومصر.

وكان الطابع الإخباري هو ما يميز المرحلة الأولى للأزمة وكذلك المقارنة بينها وبين باقي الازمات.[1]،و كانت التغطية الإعلامية لما يحدث بسوريا، قليلة و شحيحة بالمقارنة مع باقي الأحداث بالدول العربية الأخرى، وبدأت قناة "الجزيرة" نقل الحوادث السورية من درعا غير معتمدة على مصادر موثوقة_كشاهد العيان_ وانتقلت كل من قناة" **الجزيرة والعربية**" لنقل الأحداث برف دمشق واللاذقية في جمعة العزة في 25 مارس 2011م، وكان الإعلام الرسمي السوري يتهم القنوات المضللة بأنها تشكل **90 بالمئة** من الأزمة السورية و انها بعيدة عن الموضوعية[2]،و خلال الفترة بين 15 مارس إلى 16 أفريل 2011م، لم تكن قناتي الجزيرة و العربية المصدر الأول لتلقي الأخبار لمؤيدي الحراك الشعبي بل كانت أيضا قناة "**بي بي سي**" الناطقة بالعربية، **وفرانس24** الناطقة بالعربية أيضا ، ودأب مؤيدو

[1] شريف درويش اللبان، احمد علي ابراهيم، **دور الاعلام في ادارة الازمات....الازمة السورية نموذجا**، على الموقع: **http://www.acrseg.org/39610**، تاريخ الدخول: 12 01 2016، الساعة 12:00.

[2] محمود قنبر، **الاعلام. و الازمة السورية**، على الموقع: **https://arabic.rt.com/news/596072**، تاريخ الدخول: 10 02 2016، الساعة:12:00.

النظام السوري إلى الهتاف ضد قناتي الجزيرة و العربية في عدة مسيرات في دمشق، مثل: مسيرة يوم 29 مارس 2011م، و كانت قناة العربية قد بقت أول تقرير مصور لها عن الاحتجاجات في سوريا في 25 مارس 2011م، و ركزت فيه على حراك مدينة اللاذقية، وتجدر الإشارة أن النظام السوري لم تعامل مع قناة الجزيرة بأكثر حدة من قناة العربية، لإدراكه الحجم المحدود لمتابعي قناة العربية بسوريا، وتوقعه عدم تدعيم الثورة بقوة.[1]

وتوقع النظام السوري ووقوف قناة الجزيرة إلى جانبه، بحجة أنه نظام مقاوم و ممانع، مثلما دافعت هذه القناة عن المقاومة بلبنان و غزة.

ونتج عن ازدياد اهتمام قناة الجزيرة بتغطية الحوادث في سوريا، تطور وسائل عمل الثورة في الداخل، وبدأت الجزيرة في شهر ماي 2011م، الاستغناء عن أسلوب "**شاهد عيان**"، وقامت بإرسال أجهزة اتصال_ **انترنيت فضائي**_ إلى الناشطين في الداخل من أجل التواصل الدائم معهم والتغلب على معضلة قطع الانترنيت التي كان يلجأ إليها النظام في كل يوم جمعة، أو عند اقتحام مدينة ما واستخدمت قناة الجزيرة أول مرة تقنية "**البث المباشر**" في جمعة "**آزادي**" في 20 ماي 2011م، تحديدا لنقل احتجاجات مدينة حماة، ومنذ ذلك الحين استغنت القناة عن مقاطع اليوتيوب التي يرسلها الناشطون في بداية الثورة، واستبدالها ببث حي ومباشر يبين بداية التظاهرة ونهايتها، بعدما اقتصرت في البداية على تقديم حجم معرفي متنوع معلوماتيا حول الأزمة.[2]

ودخلت الجزيرة فصلا جديدا ، حيث أهلت ثوارا ليصبحوا مراسلين تحت القصف، وسقط بعضهم قتلى مثل: **محمد المسالمة**، و **أبو يزن الحموي**، وتعامل المحتجون مع الأحداث وفق دعم الإعلام بلافتات، وأحيانا كثيرة تكون المظاهرات من أجل التظاهر المصور إعلاميا، واستغل الناشطون السياسيون الإعلام كثيرا لتمرير رسائل لأبناء المحافظات الأخرى التي لم تنخرط في الثورة بعد، واضطلع الإعلام بدور توجيهي وناقل ومشارك في الأحداث من خلال، استضافة المحللين السياسيين والعسكريين الين يقدمون آراء للثوار لمواجهة قوات النظام.

[1] عزمي بشارة،مرجعسابق،ص.435.

[2] شريف درويش اللبان، احمد علي ابراهيم، مرجع سابق.

إن فالأحداث التي حصلت بسوريا في البداية، أبرزت الدور الذي تشكله القنوات الإعلامية الفضائية خلال الأزمات والأثر إلي تحدثه على مسارها، ومع استمرار الأحداث بدا وكأن هه القنوات جعلت من الثورة قضيتها، وأصبحت قابلة لأن تكون أداة دعاية تنشر الشائعات التي لم تتأكد من صحتها، و قد يضلل الناشطون أنفسهم من خلال المحطات التلفزيونية بإرسال معلومات غير مؤكدة و مبالغ فيها.

ولم توجه وسائل الإعلام النقد إلى ممارسات الثوار التي تستحق النقد، وبالتالي لم تقم وسائل الإعلام بدورها ومسؤوليتها الصحافية الاجتماعية على أكمل وجه.[1]

وتعصبت وسائل الإعلام الفضائية لثورة ، وأصبح همها إسقاط النظام، ولم يكن لديها رؤية عن حجم المعارضة السياسية، وكان لا يمكن تصور استمرار الثورات دون وسائل الإعلام الفضائية التي قدمت خدمات جليلة لها، لذا حظر النظام السوري دخول وسائل الإعلام إلى المدن الثائرة من تظاهرات جمعة العزة في 25 مارس 2011م في درعا.[2]

3_تأثيرالعوامل الإقليمية و الدولية:

لقد سبق الثورات العربية مجموعة من العوامل الجيوستراتيجية والسياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، أولها تآكل قدرة الردع لدى الكيان الصهيوني وفشل الدور المرسوم له في ضبط العالم العربي، بعد العدوان على لبنان 2006 و انتصارات حزب الله، و العدوان على غزة 2009م وانتصار حماس والمقاومة الفلسطينية التي غيرت الموازين السياسية والعسكرية للصراع بالشرق الأوسط.

وتوجت هذه المعادلة في مشارف 2010م بالإعلان عن فشل **18عاما** من مفاوضات السلام.[3]، وفق تصريحات كبير مفاوضي السلطة الفلسطينية **صائب عريقات.**

---

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق،ص.441.

[2] بدون مؤلف، **السلطات السورية تمنع الصحفيين من دخول درعا**، العرب اليوم، 25 03 2011، على الموقع الإلكتروني: **http //www.arabstoday.net/main-storires/20110325/82080.html>**، تاريخ الدخول: 10 03 2016، الساعة: 12:00.

3بدون مؤلف، خبر نشرته وكالات الأنباء العالمية، ومنها وكالة معا الفلسطينية بتاريخ 11 11 2009 على الرابط: **www.aljazeera.net.** ، تاريخ الدخول: 10 01 2016، الساعة: 10:00.

حتى أن الشيخ حمد بن جاسم وزير الخارجية القطري أكد دور الأحداث في غزة 2009 في إشعال الثورات العربية.[1]

وجاء تزوير النظامين المصري والتونسي للانتخابات البرلمانية عام 2010، ليوصد كل أبواب الأمل لدى الإدارة الأمريكية بإمكانية قيام النظم العربية بإصلاحات سياسية كانت أمريكا تحاول القيام بها بالأسلوب التدريجي التفاوضي، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية للاستنتاج بأن هذه النظم لم تعد قابلة للإصلاح السياسي الذاتي، ولم تفاح كل هذه الضغوط الخارجية التي مورست عليها لإصلاحها طوال عقود من الزمن.

كل هذه الظروف دفعت الإدارة الأمريكية لاستعمال الأدوات الخاصة للضغط على قادة النظم العربية وشكلت العوامل المتعلقة بالأوضاع الداخلية الأمريكية من أزمات اقتصادية والانسحاب من العراق دفعا لإنضاج القرار المتعلق برفع الغطاء عن النظم العربية، وقلب الطاولة وفق نظرية" **الفوضى الخلاقة**."[2] وهي إستراتيجية تعتمدها الشركات الأمريكية عندما تصل لمرحلة تسبق الإفلاس و الانهيار فتلجأ لهدم العناصر والأوراق الموجودة في سبيل إنضاج أوضاع جديدة تخلق أوراق جديدة تنهض من رحمها"

وقد هدفت عملية "**الربيع العربي**" ومنها الأحداث السورية لإثارة الغبار وخلق الأوراق الإقليمية والدولية وتفكيك النظام الإقليمي العربي تمهيدا لإعادة ترتيب مواقع النفوذ إقليميا ودوليا.[3]

لقد أدت السياسات الاقتصادية الليبرالية في بدايات **القرن 21** ، إلى حالة استقطاب عالمية حادة بين الفقراء والأغنياء، و إلى ركود اقتصادي عالمي فجرتهما الأزمة الاقتصادية الأمريكية، فخلفت أثرا كبيرا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ومنها سوريا التي اعتمدت منذ 2005م، سياسة لبرلة اقتصادية تحت شعار الإصلاح، فتهيأت فيها البيئة المناسبة لاندلاع الانتفاضة الشعبية في مارس 2011م، وكان من شأنه التمهيد لتأثيرات خارجية نتيجة تداخل السياستين الداخلية والخارجية في عالمنا المعاصر.[4] ، ونتجت عن هذه السياسات الاقتصادية حركة نزوح كثيفة من

---

[1] حمد الشيخ وزير الخارجية القطري، خطاب في مؤتمر الدوحة 28 04 2012، ونشره موقع قناة الجزيرة تحت عنوان "**افتتاح اعمال مؤتمر مبادرة أمريكا و العالم الإسلامي**"على الرابط:
www.aljazeera.net، تاريخ الدخول: 10 03 2016، الساعة: 11:00.

[2] جمال وكيم، المرجع السابق،ص223.

[3] حسن محمد الزين، الربيع العربي: "**آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**"(بيروت: دار القلم الجديد،ط.1،2013)، ،ص.131.

[4] جمال وكيم،مرجعسابق،ص.222.

الريف إلى المدينة، وإلى حالات تضخم أثرت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى في المدن، ضاعف منها الفساد، وجاء الانفجار من المنطقة الجنوبية، أي من درعا.

ودخلت المملكة العربية السعودية على الخط، عبر دعم بعض الجماعات السلفية نتيجة العلاقات التاريخية التي كانت تجمع سوريا بالجزيرة العربية، وأبدى الأتراك في بداية الأحداث قلقا من ذلك وبعد ذلك بادروا للضغط على النظام بسبب الضغط الأمريكي عليها للعب دور معين، وكانت الأحداث فرصة مناسبة للأمريكيين لإحداث تغيير سياسي وإعادة رام الجغرافيا السياسية بالمنطقة وفق مصالحها، ومن الجهة الأخرى سعت إيران و الصين وروسيا لحماية مصالحها ودعم النظام.

المطلب الثالث: أطراف الأزمة السورية.

أولا: الأطراف الداخلية.

أ_النظام:

يشمل النظام السوري، كل الأجهزة الأمنية والعسكرية والتي ظلت تضرب بيد من حديد عبر قياداتها المنتمين في أغلبيتهم للعائلة الحاكمة، و يدعم النظام السوري مجموعات عدة لتجنب الخديعة والانقسام والخيانة. [1] إضافة لأعضاء حزب البعث وقياداته، وكل المنخرطين تحت لواء هذا الحزب، ويدعم كذلك النظام السوري موظفيه وعملائه الذين يقومون بمهمة مكافحة شبكات التجسس الخارجية وابرز هذه الشبكات حسب المحسوبين على النظام السوري، كل من الموساد الاسرائيلي الذي يقال بأنه تواجد منذ بداية الأزمة بالتراب السوري، وأيضا المخابرات الأمريكية، وغيرها من الشبكات التي تريد توريط النظام السوري في أعمال عنف أو الترويج لذلك.[2]، والنظام السوري اعتقد كثيرا بتدبير الأطراف الخارجية لمؤامرة شاملة في خطابه الدعائي والسياسي، وادمج هذه المؤامرة في سلة واحدة هي العدو الاستراتيجي.

ويضم النظام السوري مراكز القوة مجتمعة، فهناك المرجعية الدينية المؤلفة من مشايخ الطائفة العلوية، وأعيان الطائفة وعشائرها، وهناك الجيش بفرق المدرعات والضباط المنتمين للطائفة العلوية.

[1] امال محمود حسين، "**المواقف الاقليمية واثرها في الازمة السورية**"، (الاردن: مركز الرأي للدراسات،2013)،ص.77.

2ليندة طرودي ، مرجع سابق.

ب_ المعارضة: لقد أدت الأحداث بسوريا لظهور اتجاه معاكس ومناهض للنظام السوري، للمطالبة بالتغيير و الحصول على مطالب تصل إلى إسقاط النظام،[1] وأدت هذه الظروف لانتشار مجموعات مسلحة ، تتلقى الدعم من أطراف إقليمية و دولية كثيرة ، وقد باشرت نحو تحديد مناطق نفوذها التي تسيطر عليها.

ومن أهم العناصر في المعارضة السورية نجد:

_هيئة الأركان العامة للجيش السوري الحر:

تشكل الجيش الحر منذ 2011م، ويتكون أعضائه من المنشقين عن الجيش السوري.[2]،بالإضافة للحركات المسلحة الأخرى.

حركة أحرار الشام: وهي جماعة سلفية ظهرت في 2011م، وتضم قسم تقني يقوم بالهجمات الالكترونية.[3]

الحكومة المؤقتة: أن الدافع من وراء تشكيل الحكومة الانتقالية، هو فتح الطريق للتفاوض مع النظام وتفادي انقسام المعارضة من خلال إيجاد هيئة موحدة تمثل الشعب السوري.

ثانيا: الأطراف الإقليمية والدولية.

هناك مجموعة من الأطراف تتدخل في الأزمة السورية من منطلقات عديدة و تتمثل هذه الأطراف في:

أ_ الأطراف الإقليمية: وهي تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية وإيران، وتعد السعودية اكبر خصوم بشار الأسد على الصعيد الإقليمي، ودعمت المملكة العربية السعودية ثوار الجبهة السورية ورأت أن استخدام القوة أمر مرفوض [4]، والجيش السوري الحر، أما تركيا وقطر فقد فضلتا الحلفاء الإسلاميين

---

[1] علي محمد علي، المركز المتوسطي للدراسات على الموقع:
https://mediterraneancenter.wordpress.com، تاريخ الدخول: 13 01 2016، الساعة:13:00.

[2] بدون مؤلف،"الجماعات المسلحة في سوريا واجندات تركيا والسعودية، على الموقع:
www.alalam.ir/news/ 1640619، تاريخ الدخول: 14 03 2016 ،الساعة: 12:00.

3 عمر كوش، الازمة السورية: دليل الجماعات المسلحة في سوريا، على الموقع:
http://www.bbc.co.uk/.../131213_syria_rebels_backgroun[3]d، تاريخ الدخول: 14 03 2016. الساعة:12:00.

[4] ياسر بن متروك،الأزمة السورية و حقيقة الصراع، على الموقع:
http://democraticac.de/?p=25096، تاريخ الدخول: 13 02 2016، الساعة:12:00.

الإقليميين، لأنهم يتمتعون بتنظيم جيد وبسبب تدني احتمال خطر النكسة، ويدخل الدور الإيراني في الأزمة السورية باعتبار سوريا حليف استراتيجي لإيران، وقامت هذه الأخيرة بتقديم مساعدات مالية للنظام السوري. ودعمت إيران الحكومة السورية بالقادة العسكريين، ورفضت أي اقتراح بتنحي الرئيس الأسد.

ب_ الأطراف الدولية:

الولايات المتحدة الأمريكية:

نادت أمريكا بذهاب بشار الأسد من الحكم، لان الأغلبية السنية تريد ذلك، و كذلك لان نهاية الأسد قد تساهم في تدهور قدرة إيران على دعم حزب الله ضد احد حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين، أي اسرائيل، و لم تشأ أمريكا جعل الأسلحة في أيدي المتطرفين ولم تزودهم بها، وكذلك لم تهاجم أمريكا بشار الأسد بطريقة مباشرة بسبب الاعتراضات الروسية.

روسيا:

وهي الداعم القوي للرئيس السوري ونظامه، عبر حق الفيتو الذي تتمتع به في مجلس الأمن الدولي، وعبر بيع السلاح للنظام السوري، كما تريد روسيا المحافظة على إمكانية الوصول إلى قاعدتها البحرية الأخيرة في **طرطوس**. [1]

الشكل-2-: مخطط يبين مواقف الأطراف الرئيسية في الأزمة السورية قبيل انطلاق مفاوضات جنيف.

[1] شمس الدين النقاز، **ما هي الاطراف المتدخلة في الازمة السورية؟**، على الموقع: **https://www.noonpost.net**، تاريخ الدخول:12 03 2016، الساعة:12:00.

المصدر على الموقع:http://aa.com.tr/ar،تاريخ الدخول: 12 03 2016،الساعة: 12:00.

وبين المؤتمرات المنعقدة لإيجاد حل للأزمة السورية، ظلت الأطراف في الأزمة السورية الداخلية والخارجية هي نفسها وكل طرف يمثله فصيل مسلح أو آخر معارض.

ولقد قالت صحيفة "**الغارديان**" البريطانية في تقرير أعده مراسليها، بالتعاون مع "**معهد دراسات الحرب الأمريكي**"، أن سوريا مقسمة لعدة أطراف منها الداخلية وهي: قوات النظام مدعومة من حزب الله، وتنظيم الدولة الإسلامية، و تنظيمات الإسلاميين والمعارضة السورية المسلحة المعتدلة، فيما تسيطر ميليشيات الأكراد على مناطقها شمال البلاد.

المبحث الثاني: التعامل الأمريكي مع الأزمة السورية.

كان التعامل الأمريكي مع الأزمة السورية مقسما لمرحلتين، مرحلة ما قبل الأزمة وما بعد الأزمة، فقبل اندلاع الثورة السورية كانت الإدارة الأمريكية بصدد مراجعة سياساتها تجاه الإدارة السورية، فبعد أن كانت الإدارة الأمريكية تتعامل مع سوريا على أنها من الدول الداعمة للإرهاب ومن ثم يجب تغيير النظام القائم بها، كما أنها تهدد المصالح الإسرائيلية بدعمها لحماس وفصائل المقاومة . تغير هذا الموقف بفوز الديمقراطيين بأغلبية المقاعد في الكونجرس الأمريكي في 2008 م وتأكدهم أن سياسات الجمهوريين تجاه سوريا فشلت في تحقيق المصالح الأمريكية لذلك ترسخت لديهم قناعات بضرورة تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا وهذا كان متوافق مع رغبة الرئيس الأمريكي بارك أوباما، لذلك بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية السورية، وبعد اندلاع الأحداث بسوريا تفاجأت الإدارة الأمريكية بالأحداث وارتبكت في التعامل مع الوضع الجديد[1]، وكانت الولايات المتحدة تريد إسقاط النظام.

المطلب الأول: التعامل الأمريكي مع سوريا قبل الأزمة.

إنه من أهم الأسباب الكثيرة التي تحتم على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما على إسقاط النظام السوري، تعود إلى ما قبل الربيع العربي.[2]،وبدأت عام 2005م مع اغتيال الحريري واتهام الرئيس الأسد والنظام السوري بالجريمة.

لقد حاولت الولايات المتحدة استخدام إسرائيل لمعاقبة سوريا بعد ذلك بالإيعاز لها بتوسيع عدوانها في حرب 2006 م ليشمل سوريا، وسعت الولايات المتحدة كل مرة للضغط على النظام السوري باستخدام ورقة اغتيال الحريري.

ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و سوريا على أمد طويل، علاقات معقدة، وظلت سوريا الدولة التي حددتها واشنطن كدولة راعية للإرهاب ومع ذلك ظلت ترتبط معها بعلاقات

[1] أحمد سعيد نوفل و آخرون، **الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في سوريا**، على الموقع: **http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_17.html**، تاريخ الدخول: 12 03 2016، الساعة 18:00.

[2] حسن محمد الزين، المرجع السابق،ص.271.

دبلوماسية عادية.[1] وتعاملت الولايات المتحدة مع سوريا باعتبارها عدوا لحليفتها الإستراتيجية إسرائيل، لكن بعض المصالح أمريكية أخرى دفعت الولايات المتحدة للحفاظ على قنوات مفتوحة مع دمشق بشكل دائم، وشكلت حادثة اغتيال الحريري مدخلا لزيادة الضغط الغربي على سوريا، ولاسيما بعد قرار مجلس الأمن **رقم 1559** الذي نص على انسحاب القوات السورية من لبنان.[2]

وبدأ الخطاب السياسي الأمريكي يتحدث عن نزع الشرعية عن النظام السوري، بذرائع دعم الإرهاب في إشارة إلى حماس و حزب الله و السماح بدخول متمردين إلى العراق لاستهداف القوات الأمريكية، وتنفيذ الاغتيالات السياسية المتتالية التي حصلت في لبنان بعد اغتيال الحريري، فظهرت حالة العزلة الدولية للنظام السوري من قبل الولايات المتحدة ، وفتح التورط الأمريكي بالعراق بوابة الخروج للنظام السوري من عزلته، وجرى منذ عام 2006م تعاون سوري أمريكي استخباراتيا لضبط الحدود ومنع تسلل الجهاديين عبرها، وقام "**جون كيري**" رئيس لجنة العلاقات الخارجية في 22 ماي من عام 2010م بزيارة إلى سوريا، وتعتبر الزيارات الأمريكية لسوريا عادة انجازا كبيرا، وتم حظر انتقاد الولايات المتحدة في الصحف السورية أثناء زيارات المسئولين الأمريكيين، بشكل يظهر براغماتية قصوى في التعامل مع النفوذ الأمريكي الكبير، لكن النظام معني بأن تقبله أمريكا كما هو، و أن تشركه في مخططاتها، كما أن النظام السوري لا يضغط كثيرا لاستعادة الجولان، لكنه من ناحية أخرى لا يريد أن تضغط عليه أمريكا لصنع سلام مع اسرائيل من دون استعادة الجولان كاملا، وتتباين العلاقات مع الولايات المتحدة بين الخطاب الرسمي والإعلامي المقاوم ضد الإمبريالية.

مع تسلم أوباما مقاليد الحكم في عام 2009م، شهدت العلاقات الأمريكية السورية نوعا من الانفتاح من خلال استخدام لغة مختلفة تماما عن الأدبيات التي استخدمت في عهد الإدارة السابقة، وعادت سوريا للتعويل على دور أكثر فاعلية للولايات المتحدة، وطرأ توتر على العلاقات الثنائية بين سوريا وأمريكا بسبب تشجيع سوريا حلفاءها في لبنان على اسقاط الحكومة اللبنانية التي كان يرأسها سعد

1عمان|بروكسل، التقرير رقم 23 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات(الشرق الأوسط)،**سوريا في عهد بشار**: تحديات السياسة الخارجية"،11 مارس 2014.ص.2.

[2]عزمي بشارة، مرجع سابق،ص.263.

الحريري، لكن عاد السفير الأمريكي إلى دمشق عام 2010م، و انفجرت الأزمة السورية حين كانت العلاقات السورية_ الأمريكية في تحسن متصاعد.[1]

المطلب الثاني: التعامل الأمريكي مع سوريا خلال الأزمة.

لقد تعاملت الولايات المتحدة مع سوريا بعد تبلور الأزمة وفق التدرج، ثم التراجع بعد ذلك، ونستطيع تقسيم ذلك إلى مراحل عدة:

المرحلة الأولى:

و تمتد هذه الفترة من بداية الثورة في 15 مارس 2011م إلى ماي 2011م، وكانت الولايات المتحدة تدين لفظيا عنف النظام السوري، وتدعوه لتلبية مطالب المحتجين، و التزام خطط الإصلاح ،و راهنت الادارة الامريكية على ضمان الحد الادنى من احتواء العنف على مستوى المنطقة، لمواجهة تحديات اخرى للدور الامريكي في الامن العالمي[2].

المرحلة الثانية:

تمتد من ماي 2011م إلى منتصف أوت 2011م، و هي مرحلة زج الجيش السوري في عملية قمع الاحتجاجات، واتسمت بقيام الولايات المتحدة بفرض رزم العقوبات الاقتصادية على سوريا، وحث النظام على الإصلاح ثم مطالبة الرئيس الأسد بالرحيل والتنحي.

المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة ما بعد أكتوبر 2011م، واتسمت هذه المرحلة بتصعيد اللهجة الدبلوماسية ضد النظام، والانفتاح على المعارضة السورية، و دعم المبادرة العربية.

كانت الولايات المتحدة، مترددة في دعم الثورة السورية، و أقل رغبة في التورط فيها، ومع تعثر المبادرات والحلول السياسية انكفأت الولايات المتحدة عن التأثير المباشر في مسار الأزمة السورية أمام

---

[1] عزمي بشارة، المرجع السابق،ص465-467.

[2] جيمس جيفري، **نهج جديد للتعامل مع الأزمة السورية**، على الموقع:
approachhttp://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/a-new، تاريخ الدخول:06 04 2016، الساعة، 12:00.

الدور الروسي الذي أصبح الأكثر فاعلية، وحاولت الولايات المتحدة التأثير في مواقف المعارضة السورية من قضايا: الإرهاب الإسلامي، السلاح الكيماوي، الموقف من إسرائيل، وجرى ابتزاز للمعارضة قصد الخروج بموقف رسمي من هذه القضايا.[1]

وكانت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الثورات العربية تعتمد على عدم التدخل المباشر، لكن تنامي تأثير الرأي العام فرض عليها الترحيب بهذه الثورات ومحاولة احتواء تأثيراتها في محددات استراتيجيتها في الشرق الأوسط_ **وهي ضمان إمدادات النفط وأمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب**_ من دون الاضطرار للتدخل عسكريا.

وانطلقت الثورة السورية خارج حسابات الاستراتيجية الأمريكية، التي كانت تضع التقارب مع النظام السوري ضمن أولوياتها، باعتباره خيار أفضل من تغيير النظام، ونتيجة لذلك تحفظت الولايات المتحدة عن اتخاذ أي موقف حازم من النظام السوري في بداية الثورة، وعلى العكس كان الخطاب الأمريكي مهادنا للنظام السوري، و اقتصر على مطالب محددة في وقف العنف و القيام بإصلاحات سياسية.

ويظل الموقف الأمريكي متردد بين الرغبة في عدم التدخل وذلك لخبرة العشر سنوات الأخيرة في التدخل العسكري الخارجي في أفغانستان والعراق والتدخل في ليبيا، شجعت أمريكا على العمل في إطار منظومة دولية وإقليمية أكثر تعاونا.لذلك فالإدارة الأمريكية كانت تعتزم ضمان الحد الأدنى من التدخل بناءا على التجارب السابقة.[2]

هذا بجانب الخوف من اتساع نطاق الأزمة في حالة التدخل العسكري، الذى يبدو الحل الوحيد لكنه الأصعب خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأطراف الدولية والإقليمية التي تصطف بجانب النظام السوري واستعدادها لإشعال المنطقة بأسرها، واحتمال لجوء النظام السوري إلى استخدام ترسانة أسلحته الكيماوية والبيولوجية وتأثير ذلك على الاستقرار الإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى افتقاد الحالة السورية للكثير من شروط السيناريو الليبي، خاصة غياب التوافق الدولي حول تغيير نظام بشار، كذلك تبقى

[1] عزمي بشارة،مرجعسابق،ص.468-472.

[2] جيمس جيفري، مرجع سابق.

الولايات المتحدة غير مستعدة لتدخل خارج إطار الشرعية الدولية، وغير مستعدة لتحمل تكلفته السياسية والاقتصادية.[1]

لقد بنت الولايات المتحدة و الغرب صورة نمطية للرئيس بشار الأسد، حسب المرحلة التي تمر بها العلاقات البينية، فتارة هو داعم للإرهاب وتارة هو قادر على التعامل بإيجابية مع متطلبات الحرية والديمقراطية التي رفعها المحتجون ، ولم يتغير الموقف الأمريكي بعد اتساع الانتفاضة الشعبية و رفع مطلب إسقاط النظام، وحكم هذا الموقف عدة معطيات منها:

_ افتقاد أدوات التأثير الأمريكية في سوريا، ومحدودية التبادل التجاري والاقتصادي، فبقيت الولايات المتحدة عمليا في موقع المراقب لتطور الأحداث بسوريا.

_ تشابك الوضع، والمكونات الإثنية والعرقية، إضافة للأوراق الإقليمية التي يملكها النظام السوري وتأثيرها المباشر في الملفات الرئيسية بالشرق الأوسط.

_موقع إسرائيل في المعادلة السورية وعدم وجود جسم سياسي لملء الفراغ.[2]

واستطاعت الولايات المتحدة القيام بخطوات بسيطة فقط بدعم المعارضة المعتدلة، مع اقل قدر من الانخراط المباشر وفرض محدودية الدور الأمريكي اللجوء إلى استخدام تركيا الحليفة ، التي احتضنت المعارضة السورية، و بعد اتساع الثورة السورية لمرحلة اللاعودة، غيرت الولايات المتحدة خطابها السياسي تجاه النظام السوري، فطالبت بشار الأسد بالتنحي.[3]، ورغم التصعيد الأمريكي فهي لم تبلور أي اجراءات ضده عملية ما عدا رزم العقوبات الاقتصادية، و فضلت الولايات المتحدة التشارك مع جامعة الدول العربية التي طرحت في 10 سبتمبر 2011م مبادرة لحل الأزمة السورية، واغتنمت روسيا الانكفاء الأمريكي عن أي دور في الأزمة، فأحبطت المساعي الرامية إلى الحل السياسي، بما

---

[1] لبنى عبد الله محمد،"**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية منذ 2011 -**2014"،على الرابط:**http://democraticac.de/?p=10669**، تاريخ الدخول: 10 01 2016، الساعة:12:00.

[2] عزمي بشارة ، مرجع سابق، ص.477-478.

[3] جيمس جيفري، مرجع سابق.

في ذلك مبادرة الجامعة العربية التي طرحت على مجلس الأمن، والتي تقوم على الدعوة للانتقال السياسي السلمي في سوريا.

وفرضت التعقيدات الجيوسياسية وتشابك المصالح بين القوى الدولية والإقليمية حالة من العطالة على الملف السوري، ولا سيما في انتاج حل سياسي للأزمة، و نتيجة ذلك ومع تصاعد عنف النظام، تحولت الثورة السورية إلى ثورة مسلحة.

ثمة أسباب عديدة لتراجع الموقف الأمريكي وتحفظه عن دعم الثورة منها:

_ الطابع العقائدي للمجموعات المقاتلة.

_أمن إسرائيل، وتأثير فوضى السلاح وانتشار الجماعات الراديكالية عليه.

وبقيت الادارة الامريكية متريثة في تحديد مواقفها حيث فهم منها في بعض الأحيان أنها تميل لإمكانية التفاهم مع النظام السوري مع تعديل سلوكه والقيام بإصلاحات[1]،وبقيت الولايات المتحدة تصرح على لسان وزيرة الخارجية أثناء الثورة التي تبقي على صلة بالمعارضة السورية والرأي العام العربي، أما موقف الإدارة الأمريكية وسلوكها الفعلي فبقي مبهما.

واتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو استخدام أسلوب التدخل بشكل غير مباشر عبر مشاركة الأطراف الإقليمية المتفقة مع الولايات المتحدة في رؤيتها للأزمة السورية، وذلك بالعمل معا على تنظيم صفوف المعارضة السورية في الداخل والخارج وتزويد المتمردين السوريين بالسلاح والتدريب والمعلومات الاستخبارية، وإعطاء أولوية لتقديم مساعدات للانتفاضة، مثل تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية والتدريب الفني والقانوني، ودعم وبناء قطاع الأمن والإدارة المحلية لتفادى فوضى ما بعد سقوط النظام، والتضيق على الجماعات الجهادية الأجانب المحسوبين على تنظيم القاعدة.[2]

وتظهر بوادر التغيير في الدور الأمريكي في تشجيع تشكيل (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) في 11 نوفمبر 2012م والاعتراف به من جانبها كممثل للشعب السوري وتشجيع دول كثيرة

[1] احمد سعيد نوفل و آخرون، مرجع سابق.

[2] عزمي بشارة ،مرجع سابق،ص.480،479.

على الاعتراف به. كما باركت الولايات المتحدة تشكيل (القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية) في نفس الوقت الذي وضعت فيه **(جبهة النصرة)** على قائمة الإرهاب[1].

إن العقيدة المتبعة من قبل الرئيس أوباما في الشرق الأوسط، قائمة على إسناد عبء الحرب للآخر، وتعتبر عقيدة أوباما امتداد لعقيدة رامسفيلد، والتي تقوم على مبدأ عدم التدخل المباشر في المناطق التي لا يكون فيها تهديد فعلي للمصالح الأمريكية واعتماد بائل عن القوة البرية، حيث يعتمد خيار" **القوة الناعمة**"، والاستعانة بالأطراف المحلية في مناطق الصراعات والحروب لتكون جزءا من وسائل الحرب دون أن تبدو الولايات المتحدة كدولة استعمار أجنبي، بحيث لا تفقد شرعيتها في نظر السكان المحليين، واعتمدت الولايات المتحدة بشكل مباشر على قدرات عسكرية عربية لاحتواء المخاطر الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط، عبر ما قامت به دول الخليج من تدريب و دعم لوجستي للمعارضة السورية، حيث لعبت هذه الأطراف دورا في تحمل عبء التدخل الأمريكي، وكانوا أداة أمريكا دون أن تضطر الأخيرة لتتدخل بقواها البرية، كما قامت الولايات المتحدة بدعم مباشر لأطراف غير دولية في سوريا مثل: "**الجيش الحر**" و"**حركة حزم**".[2]

[1] لبنى عبد الله محمد، مرجع سابق.

[2] بدون مؤلف، "سورية **في عيون مراكز الدراسات العالمية**"،نشرية نصف شهرية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات،العدد3(جانفي2016)، ص.5-6.

المبحث الثالث: التنافس الأمريكي مع روسيا في ظل الأزمة السورية.

لقد تكفلت كل من الولايات المتحدة و روسيا منذ إعلان جنيف في 30 جوان 2012م، بمهمة إيجاد حل للأزمة السورية، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في مؤتمر صحفي جمعه مع نظيره الروسي سيرغي لافروف قال: "**إن ما هو محوري الآن هو أننا – أي واشنطن وموسكو– سنتعاون على تطبيق إعلان جنيف والنظر إلى مصالحنا الاستراتيجية التي تشمل مكافحة التطرف والإرهاب وتفادي تفكك سورية**".

ولا يزال الموقف الروسي رافضا لعملية تدخل خارجي للتغيير في سوريا والتمسك بان يقتصر دور الدول الإقليمية والدولية على الحوار لحل الأزمة السورية مع رفض القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التي ترى أنها ترمي في صالح الغرب هذا بالإضافة إلى مواصلة الدعم العسكري والسياسي لسوريا، وبقدر ما كان إيجاد حل للأزمة مهمة الولايات المتحدة وروسيا بقدر ما كان التنافس يميز علاقاتهما حول سوريا، وعليه سنتناول في هذا المبحث، ملامح التنافس الأمريكي الروسي في الأزمة السورية على مستوى المواقف الرسمية، ومجلس الأمن وأيضا عبر الدعم اللوجيستي لطرفي النزاع.

المطلب الأول: المواقف من الأزمة السورية.

_أ الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

لقد تميز الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية في بداية الأزمة بالتردد والغموض، ولكنه ليس موقف جامد ، فقبل اندلاع الثورة السورية كانت الإدارة الأمريكية بصدد مراجعة سياساتها تجاه الإدارة السورية بالتوافق مع رغبة الرئيس أوباما.[1]

ومع بداية الأزمة كان الخطاب الأمريكي الرسمي، يؤكد على القيام بإصلاحات حقيقية من قبل النظام، وعلى بشار الأسد قيادة انتقال ديمقراطي، وان يفسح الطريق.

[1] لبنى عبد الله محمد، مرجع سابق.

وتدعم الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوربا، المعارضة السورية، وتلعب دورا دبلوماسيا بارزا في تسهيل جمع البلدان الداعمة للمعارضة تحت مظلات متعددة، بما في ذلك ما يسمى "**مجموعة أصدقاء سوريا**"، في حين كانت الولايات المتحدة في البداية داعمة لفوز المعارضة بالكامل في سوريا من خلال الإطاحة بنظام الأسد، إلا أنه يبدو أنها اعتمدت في الآونة الأخيرة استراتيجية أكثر دقة بعد أن أدركت أن التسوية السياسية هي الحل العملي الوحيد لإنهاء الصراع.[1]وهكذا تركز الولايات المتحدة حاليا وفي المقام الأول على وضع حد لانتشار الصراع في المنطقة وعلى مواجهة التهديد الذي يشكله الجهاديين ، بما في ذلك تنظيم القاعدة.

ويرى الجميع أن الولايات المتحدة قد اعتمدت سياسة دعم القوات المتمردة المعتدلة فقط، بالقدر اللازم للحث على اجراء مفاوضات قادرة على التوصل إلى تسوية سياسية و إيقاف العنف بين الحكومة و المعارضة.[2]

ولقد جاءت الثورة السورية لتربك الموقف الأمريكي، وهذا بما تحمله من تحديات تضعها أمام السياسة الخارجية الأمريكية، كما استطاعت الولايات المتحدة القيام بخطوات عدة لمساعدة المعارضة السورية مع عدم الانخراط المباشر، بما ان الادارة الامريكية اكدت مرارا على ان النجاحات الدبلوماسية في برنامج ايران النووي والاسلحة الكيميائية لم تتحقق بفضل التهديدات العسكرية.[3]

وتمثلت أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية التي بنت عليها مواقفها تجاه الأزمة السورية فيما يلي :

-غياب السيطرة على السلاح الكيماوي السوري.

-عدم رغبة أمريكا في التورط في حروب أخرى في المنطق بعد الفشل الذي حققته في العراق وأفغانستان وليبيا.

---

[1] علي حسين باكير،"**حقيقة الموقف الأمريكي في سوريا**"، على الموقع:
http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2844،تاريخ الزيارة:17-3-016 الساعة 13:00.

[2] تشارلز ليستر،""**الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**"(الدوحة:مركزبروكنجر،ب.س.ن)،ص.2.

3 جيمس جيفري، مرجع سابق.

–الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل.

–تزايد نفوذ الدول الكبرى على رأسهم روسيا والصين في سوريا والمنطقة على حساب تراجع الدور الأمريكي في المنطقة[1].

و مع مرور الوقت تحول الموقف الأمريكي نحو دعم المعارضة السورية المعتدلة.[2]، وأعطت الأولوية لإعادة هيكلة النظام السوري و ذهاب الرئيس بشار الأسد.

ـب الموقف الروسي من الأزمة السورية:

إن الموقف الروسي من الأزمة الحاصلة بسوريا كان منذ البداية مع النظام السوري، ومع مرور الوقت بقيت روسيا تدعم الرئيس بشار الأسد.

وكان الخطاب الروسي يدعو الى ضبط النفس واتهام المعارضة المسلحة بتقويض النظام، وتتمسك بدعم النظام السوري، وعدم تدخل القوى الأخرى في سوريا.[3] وروسيا لا تقبل الخطوات الاحادية الجانب، و تسوية الأزمة الداخلية من جانب السوريين انفسهم.

واستفاد الرئيس الأسد من دعم روسيا وإيران، وبالتالي فالنظام السوري استفاد من بنية دعم دولية متماسكة و موحدة.[4]

يستغرب الكثيرون من الموقف الروسي من الأزمة السورية و كيفية تعاطيه معها ، متسائلين : هل عادت الحرب الباردة تطل برأسها من جديد على العالم من خلال الوقوف ضد الثورة السورية المشتعلة حتى الساعة؟.

وهل هي حرب باردة بملمح وملمس عالمي بالفعل؟ بعدما رأينا من مواقف روسية داعمة للنظام السوري ، أما عن سبب هذا الدعم فيقودنا للحديث عن جزئيتين أساسيتين، الأولى تتعلق ببوتين

---

[1] لبنى عبد الله محمد، مرجع سابق.

[2] تشارلز ليستر ، مرجع سابق،ص.13.

[3] سفارة روسيا الاتحادية في بيروت "**مباحثات وزير الخارجية الروسي والسوري في موسكو**"، سبتمبر 2013،ص.2.

[4] تشارلز ليستر،مرجعسابق،ص.2.

وعودته إلى عرش القيصر، والثانية عن السبب الرئيس وراء الدعم لدمشق من قبل موسكو، واستحقاقات وتبعات هذا الدعم، وقبل فوز بوتين برئاسة جديدة، من خلال التصريحات التي أدلى بها لصحيفة "**موسكو فسكي نوفوستي**" ، ووجه فيها تحذيرات مفادها أنه سوف يتخلى عن معاهدة خفض السلاح النووي التي وقعها مع واشنطن في 2009م، في حال عدم تخلي الولايات المتحدة عن خططها لنشر الدرع الصاروخية بأوروبا بالقرب من الحدود الروسية ، والجدير أن بوتين لم يكتف بالتلميح إلى الحرب الباردة، بل أشار إلى الاحتمالات الساخنة عبر الكشف عن وجود قاعدة صاروخية روسية في مدينة "**كالينغراد**" الروسية التي تقع على الحدود مع ليتوانيا و بولندا، وهما عضوان في حلف الناتو.[1]

و مما لا شك فيه أن ما قاله بوتين قد أزعج إدارة أوباما ، فأوباما يعتبر معاهدة خفض السلاح النووي الموقعة بين واشنطن و موسكو عام 2009م، أحد الإنجازات المهمة لإدارته في مجال السياسة الخارجية التي لم يحرز فيها أوباما سبقا واضحا كبيرا...، وهذا يقودنا للتساؤل هل أن الدعم الروسي لنظام الرئيس بشار الأسد هو في الأصل فصل من فصول هذه الحرب أكثر منه حبا للنظام السوري؟.، وتريد روسيا استعادة دورها في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبالتالي فتدخلها استراتيجي جاء في ظل التداخلات الدولية التي عنوانها المصالح الاستراتيجية الكبرى.[2]

وبالعودة إلى أربعة عقود خلت، نجد أن موسكو كانت تحشد قواها الدبلوماسية والعسكرية دائما للدفاع عن النظام السوري منذ عام 1970م.[3]، ولعل الأهمية الفائقة لسوريا بالنسبة لروسيا هي أن نظام الأسد حقق للروس حلما بعيدا في التاريخ و منحهم قاعدة على أراضيه، و بالتالي الوصول إلى المياه الدافئة في الشرق الأوسط على شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

ومع رئاسة بوتين الثالثة، تدرك روسيا أن فقدانها لنفوذها التقليدي في سوريا، بعدما فقدت حضورها في ليبيا ، أمر سيقلص من حضورها الاستراتيجي شرق أوسطيا و عربيا ، لا سيما أن أعداء روسيا التقليديين وأبرزهم الولايات المتحدة وحلف الناتو و تركيا و الدول التي تدور في فلكهم، هم الذين حاربوا موسكو من قبل في أفغانستان، وهم الذين يعملون الآن ضد نظام الأسد.

---

[1] مجموعة من الباحثين ، **سورية تاريخ و ثورة**،(بيروت: مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2013)،ص.101.

[2] علي بدوان، **التدخل الروسي في سوريا..بخدم من؟**،على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/survey/2015/9/30، تاريخ الدخول:10 02 2016،الساعة:11:00.

[3] سورية تاريخ و ثورة،مرجع سابق، ص. 103.

وإذا كانت روسيا قد قبلت على مضض فكرة العمل الدولي في ليبيا ، فإنها لن تسمح بحال من الأحوال بتكرار السيناريو ذاته في سوريا ، وهذا ما بدا واضحا من مواقفها في مجلس الأمن، فروسيا التي عارضت منذ عام 1999م فكرة العمل الدولي لتغيير الأنظمة أو فرض أنظمة من الخارج بالقوة، تشعر بالارتياب البالغ تجاه واشنطن تحديدا.

وفي سياق هذه المصالح الاستراتيجية المتضاربة، يكاد الأمر يصبح بالفعل حربا باردة عالمية، تظن فيها موسكو أن الولايات المتحدة تستهدف وماضية على قدم وساق نحو ابتلاع سوريا أولا، قبل التحول الكامل والتفرغ المطلق لإيران، خاصة أن نهاية النظام السوري ستشكل نكسة كبرى لإيران.

وهذا ما أشار إليه سكرتير مجلس الأمن القومي للاتحاد الروسي "**نيكولاي بارتوشيف**" علنا، من أن سوريا هي موضوع ضغط واشنطن بسبب الجغرافيا السياسية، ومصالح مرتبطة بقطع علاقات سوريا مع إيران، وليس بسبب الاهتمامات الإنسانية.

ولروسيا مصالح في المنطقة، وهي معنية ألا يتخذ الأمريكيون أو حلف الناتو قرارا من طرف واحد من دون غطاء دولي للحرب على النظام السوري، وهم يصرون على أن التدخل يجب أن يكون من خلال مجلس الأمن، وأن لا تكون موافقة روسيا أساسية في الموضوع.[1]

لقد واجهت الولايات المتحدة تحديات من جانب روسيا والتي تستخدم قوتها من أجل الحفاظ على الوضع الراهن أي بقاء نظام الأسد. وذلك بالنظر لما سيترتب على تغيير نظام الأسد من تداعيات وتكلفة سياسية واستراتيجية كبيرة بالنسبة للمصالح الروسية، خاصة في ضوء اعتمادها على نظام بشار الأسد في تنفيذ سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط وحماية مصالحها في الإقليم، ووجود علاقات بين روسيا ونظام الأسد في قطاعات الطاقة والتعاون العسكري والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، كما بلغت قيمة الصادرات الروسية إلى سوريا **1,1 مليار دولار** في 2010م، كما أن الاستثمار الروسيفي سوريا وصل إلى **19,4 مليار دولار** في عام 2009[2].، كما تلتزم روسيا بعقود في مجال الأسلحة بقيمة أكثر من 4 مليار دولار مع سوريا. ما يجعلها غير مستعدة لتحمل

[1] **سورية تاريخ و ثورة**، مرجع سابق، ص ص.102-104.

[2] لبنى عبد الله محمد، مرجع سابق.

الخسائر المتوقعة في حالة سقوط النظام، خاصة وجودها العسكري على السواحل السورية، وترك الساحة للمخططات الأمريكية والأوروبية في الإقليم.

المطلب الثاني: ملامح التنافس في مجلس الأمن.

لقد كان الفيتو الروسي الصيني المزدوج في 4 فيفري 2012م، إطاحة بمشروع القرار العربي الغربي المقدم لمجلس الأمن حول سوريا، وهو ما أظهر عمق انقسام القوى الكبرى حول الأزمة السورية، وأثار الموقف الروسي الصيني امتعاضا من قبل الأوساط الغربية على روسيا خصوصا، وتخشى روسيا أن تتحول سياسة التدخل الدولي الغربي في دول متأزمة، بهدف تغيير أنظمة الحكم، إلى نهج مستقر في القانون الدولي، كما أن روسيا والصين تريدان التأكيد على أن العالم لم يعد مساحة مفتوحة للإدارة الأمريكية.

وخلال أيام قليلة من معركة مجلس الأمن، قام وزير الخارجية ورئيس جهاز المخابرات الروسيين بزيارة لدمشق.

وللرد على المعارضة الروسية الصينية في مجلس الأمن، لجأت المجموعة العربية و الدول الغربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على إدانة رمزية للنظام في دمشق في 16 فيفري2012م، ثم بعد ذلك الدعوة التركية لمؤتمر أصدقاء سوريا في غياب روسيا و الصين في 24 فيفري 2012م.[1]

ولقد كان الاستعداد الروسي لاستخدام حق الفيتو داخل مجلس الأمن، لحماية نظام الأسد من تحرك دولي مدمر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة غاية في الأهمية، لأنه من الواضح أن الإبقاء على حليف قوي في قلب الشرق الأوسط أكثر أهمية لروسيا من تجنب تبادل الاتهامات الدولية ، كما يتضح دور روسيا في تقييد سلوك الحكومة السورية ، من خلال إجبارها الأسد على الموافقة على تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا في سبتمبر 2013م.[2]

[1] بدون مؤلف، الثورة **السورية بعد عام**، مركز الجزيرة للدراسات،6 مارس2012،ص8_10.على الموقع: **http//www.studies.aljazeera.net**،تاريخ الدخول: 16 04 2016، الساعة: 11:00.

[2] تشارلز ليستر،مرجعسابق،ص.3.

لقد أقر مجلس الأمن الدولي، في شهر ديسمبر 2015م قرارا بالإجماع بخصوص خريطة طريق دولية للسلام في سوريا تتضمن وقفا لإطلاق النار ومباشرة مفاوضات بين النظام و المعارضة مع مطلع العام 2016م، و تضمن القرار ، العناصر الواردة في الخطة التي أعدتها القوى الكبرى خلال اجتماعي أكتوبر و نوفمبر 2015م بفيينا. و منص القرار على أن مجلس الأمن "**يدعم وقف إطلاق النار على كامل الأراضي السورية**"، و يدخل حيز النفاذ ما إن تتخذ السلطة والمعارضة" الخطوات الأولى باتجاه عملية انتقال سياسي".

كما يعبر مشروع القرار عن" دعمه لانتخابات حرة و عادلة" ، و تتضمن خريطة الطريق أيضا تشكيل حكومة انتقالية في غضون ستة أشهر و انتخابات في غضون **18 شهرا**.

وجاء في القرار أن الشعب السوري يقرر مستقبل بلاده السياسي ، إلى جانب مطالبة كل الأطراف بوقف إطلاق النار أو تنفيذ أي هجمات ضد المدنيين أو الأهداف المدنية.

وأيدت روسيا القرار رغم أنها كانت تضع العراقيل أمامه.

ومن جانبه قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، جون كيري في تصريح له ،" أن الاجتماع المنعقد في ديسمبر يهدف لتعجيل جهود إنهاء الصراع ، بما في ذلك المفاوضات الرسمية الضرورية بين ممثلي الحكومة السورية و المعارضة و أن الاجتماع يهدف لتشجيع وقف إطلاق النار و تصعيد القتال ضد تنظيم داعش".

ويرى الدبلوماسيين الأمريكيين خطة وقف القتال هي طموحة أكثر منها واقعية، وأن ذلك متوقف على قدرة روسيا و الدول العربية على إقناع المعارضة السورية بالجلوس مع ممثلي بشار الأسد.

ولمح السفير الروسي "**فيتالي تشوركين**"، إلى وجود خلافات حادة و كبيرة بين الدول الخمس الدائمة بمجلس الأمن، و قال لست واثقا من أن هذا الاتفاق سيحدث، وقال" **بأن هنالك للأسف محاولات متعمدة ، أو غير متعمدة ، للتملص من قرارات مؤتمر فيينا و نحن لا نريد ذلك**".[1]

[1] بدون مؤلف، "**خريطة طريق أممية لسوريا مسار فيينا يهدئة و مفاوضات مطاع يناير**."على الرابط:**http//aawsat.com/nod/523076**، تاريخ الدخول: 13 04 2016، الساعة:12:00.

وكان اجتماع المجموعة الدولية في أكتوبر و نوفمبر 2015م، قد جمع الولايات المتحدة و روسيا و الاتحاد الأوربي و الأمم المتحدة و الجامعة العربية، للتوصل لخريطة طريق لسوريا.

و أعلن وزير الخارجية الأمريكي "**جون كيري**"، في ديسمبر 2015م" **أن بشار الأسد يجب أن يرحل..لكن لسنا جاهزين بعد لالتزام خطي حول معايير محددة**".

المطلب الثالث: دعم طرفي الصراع.

لقد تدخلت روسيا بغارات جوية مكثفة على مواقع الفصائل الإرهابية بسوريا في 2015، وهو ما أحدث تغيرا في موازين القوى لصالح الجيش النظامي السوري ، ومن جهة أخرى كان التحالف الدولي يوجه غارات عشوائية دون تنسيق أو تنفيذ مع القوات النظامية.

وقال مسئولون أمريكيون "أن الولايات المتحدة قدمت إمدادات جديدة من الذخيرة لمقاتلين عرب سوريين، قبل معركة متوقعة مع تنظيم داعش، وتم إدخال الذخيرة برا للقوات المعارضة السورية، وقال الكولونيل الأمريكي "**ستيف وارن**" المتحدث باسم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لوكالة رويترز، أن بلاده تعهدت في وقت مضى بهذه الإمدادات ، في حين رفضت وزارة الدفاع الأمريكية التعليق على أي عمليات إمداد معينة، لكنها أشارت إلى أن الرئيس أوباما، أوضح أن دعم القوات السورية في الأرض يمثل جزءا من استراتيجيته لمكافحة تنظيم داعش.

وتعتبر الأزمة الحاصلة بسوريا حربا بالوكالة لطرفين يحملان رؤيتين متناقضتين من الأزمة ، وهو ما جعل كلا الطرفين يدعمان مناصريهما على أرض سوريا بالسلاح و المال و المقاتلين أيضا.

وعززت التجمعات السياسية داخل الائتلاف الوطني السوري وحلفائه، العلاقة مع المعارضة المسلحة، و كانت الدول الإقليمية التي تتفق مع الرؤية الأمريكية، هي الأكثر دعما للمعارضة السورية، مثل: السعودية وقطر وتركيا، واعتمدت استراتيجيتهم على توفير الأموال، والأسلحة وتسهيل مرور الخدمات اللوجيستية عبر الحدود.[1]إلا أن الطرف الداعم للنظام السوري بقي هو الأكثر فاعلية و تأثيرا، حيث كان حلفاء النظام قد اعلنوا بكل صراحة دعمهم الصريح ووقوفهم السياسي وحتى العسكري معه.

[1]محمد بن سعيد الفطيسي، **مستقبل الازمة السورية بين الصراع الداخلي و التصدير الخارجي، على الموقع: http://www.alfalq.com/?p=5532، تاريخ الدخول: 05 03 2016،الساعة:**11:00.

كما استمرت روسيا في الاتجاه الآخر، ببيع الأسلحة و قطع الغيار و توفيرها للجيش العربي السوري، وكان لهذا النوع من الدعم أهمية خاصة بما أن الجيش العربي السوري مجهز في الغالب بمعدات روسية، و شكلت الذخيرة و قطع الغيار، وحتى إصلاح المروحيات في روسيا شكلا حاسما من الدعم لنظام الأسد.[1]

[1] تشارلز ليستر،مرجع سابق،ص.3.

المبحث الرابع: مستقبل الأزمة السورية.

إلى غاية بدايات العام 2016م، كان الصراع الدموي الحاصل في سوريا ، قد خلف قرابة **350 ألف** قتيل ، وحوالي **12 مليون مهجر**، ناهيك عن الخسائر المادية التي لا تعد و لا تحصى، فتحولت سوريا لساحة من الصراعات تتجاذبها الصراعات الدولية، خصوصا بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض عدة سيناريوهات مستقبلية للأزمة السورية كالتالي:.

المطلب الأول: سيناريو استمرار تأزم الوضع.

إن عدم التوصل إلى حسم عسكري او سياسي ينحو بالأزمة السورية منحى الاستمرار و التأزم اكثر، فلا المعارضة ولا النظام مستعد للتنازل و قبول الآخر وضمن هذا السيناريو يحتمل وصول الاوضاع الحالية للحرب المطلقة ، مع تزايد دعم الاطراف الدولية و الاقليمية لكل طرف.[1] وهذا ما يجعل الوصول لحل وسط صعب التحقيق.

وما يعزز ذلك عدم وجود امكانية حدوث تفاهم بين الولايات المتحدة و روسيا حول مستقبل سوريا في الوقت القريب.[2]

هذا السيناريو يجعل سوريا، تحترق بالحرب الدائرة فيها، خصوصا مع صعوبة التوصل إلى حل داخلي أو أممي في الوقت القريب، و يمكن وضع عدة خيارات تحكم التحرك الأمريكي تقود لاستمرار تأزم الوضع، كما يلي:

أ_تراجع الولايات المتحدة و ترك سوريا تحترق:

خصوصا في حالة إيقاف الحملة الجوية ضد تنظيم داعش الإرهابي من قبل الولايات المتحدة، وتبدو العواقب المترتبة عن ذلك سيئة وغير مضمونة، خصوصا مع أزمة اللاجئين ، كما يمكن أن تكون سوريا مصدرا لزعزعة الاستقرار العالمي في حال استمرار تدفق المقاتلين الأجانب إليها.

---

[1] محمد بن سعيد الفطيسي، مرجع سابق.

[2] ابراهيم فنجان، **موقف أمريكا و روسيا من سوريا**، متحصل عليه من الرابط:http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&، تاريخ الدخول:15 -3-2016، الساعة:14:00.

ب_التدخل العسكري واسع النطاق:

يقوم هذا الخيار على تدخل عسكري وواسع النطاق من خلال ، تحالف يضم القوى الأوربية و قوى إقليمية بقيادة الولايات المتحدة، وسيساعد هذا الخيار في تدمير الجيش السوري و القضاء على داعش ، وعودة اللاجئين، لكن تجربة أفغانستان تؤكد أن هذا الخيار بالنسبة للولايات المتحدة سيجعل الأمور الداخلية السورية تتعفن، وبقاء الولايات المتحدة لفترة أطول قد تستغرق عقدا من الزمن.[1]

ج_العمل مع الحلفاء على محاربة داعش:

ويستند هذا الخيار على توجيه ضربات جوية ضد داعش، و لكنه يحتاج لأن يترافق مع عمليات برية تقوم بها قوات حليفة لواشنطن للسيطرة على المناطق التي يطرد منها التنظيم، وعليه لا يمكن الاعتماد على المعارضة السورية في ظل التشرذم و الانقسامات، وولاءات بعضهم لتنظيم جبهة النصرة والحركات الجهادية.

د_ وضع مناطق حظر طيران و مناطق آمنة: وهو خيار أمريكي تبنته "هيلاري كلينتون" وزيرة الخارجية السابقة، و فيه يمكن تدمير الدفاعات الجوية السورية، مما يضع الولايات المتحدة في مواجهة مباشرة مع سوريا و حلفائها، ونجاح هذا الخيار يدفع بالولايات المتحدة لحماية المنطقة جوا، مما يستنزف قواها الجوية، و أيضا يجب منع المعارضة المسلحة من دخولها، وليس هناك ما يضمن عدم شن هجمات ضد هذه المناطق من قبل القوات السورية، مما يستدعي وجود قوات برية أيضا لحماية تلك المناطق، وهذا الخيار ليس فيه ما يضمن نجاحه، كما قد يفاقم من الأزمة.

ومن المرجح استمرار النظام في الحل الأمني، وأيضا تبقى روسيا مساندة للنظام ومراهنة على قدرته في البقاء، في المقابل تساند الولايات المتحدة المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها بهدف إضعاف النظام وتفكيكه، وعند تناقص قدرته يمكنها التدخل لتحقيق أهدافها.

ومن جهة أخرى و بالنسبة لروسيا هناك خيارات تحكم تحركها في سوريا قد تؤدي لتصعيد الوضع، فنجد أن التدخل العسكري الروسي، أدى إلى تغيير استراتيجي في مجريات الصراع، و الحرب على

[1] **سوريا في عيون مراكز الدراسات العالمية**،مرجعسابق،ص.7.

داعش، فأصبحت سوريا من وجهة نظر الغرب حاضنة للإرهاب، إضافة لتفاقم مشكلة اللاجئين و ما فرضته من تحديات على الداخل الأوربي.

_تزايد العمليات العسكرية بسوريا، قد تحدث كارثة في القواعد الجوية المزدحمة باللاذقية.

_تزايد التوترات بالمنطقة، بين إيران والسعودية، خصوصا مع الدعم الروسي لإيران وتزويدها بمنظومة **S6300**، وما لأثر ذلك على الوضع السوري. بسبب روسيا التي أصبحت جزء من المشكلةّ.[1]

وسيؤدي تشدد روسيا و الولايات المتحدة في مواقفهما لغرق سوريا في حرب طويلة، بحيث لا ينجح أي طرف من الأطراف في تحقيق نقطة تحطيم التعادل[2].

وفي هذه الحالة يستمر الوضع الراهن كما هو ،و يبقى النزاع بين النظام و المعارضة في سوريا ، مع الاحتفاظ بمناطق نفوذهما.

ويؤدي عدم اتفاق الولايات المتحدة و روسيا على النظام السياسي الجديد الذي يخدم مصالحهما ،حسب هذا السيناريو إلى استمرار الوضع المتأزم في سوريا لفترة أطول، فقد يكون من مصلحة الولايات المتحدة وروسيا الاستمرار في تسليح كل من النظام و المعارضة، تجنبا لمواجهة نظام سياسي جديد لا يخدم مصالحهما.[3]

إن النصر الكامل لأحد المتصارعين هو غير متوقع في المستقبل القريب، بسبب تعقيد المشهد السياسي والعسكري، مما يزيد من احتمالات التصعيد.

---

[1] **سوريا في عيون مراكز الدراسات العالمية**، مرجع سابق، ص ص.12-13.

[2] يهودا بانجا، "**سيناريو نتيجة الصراع في سوريا**"، جريدة القدس العربي،العدد7385،مارس2013،ص.9.

[3] رضوان قطبي، "**الصراع في سوريا: حقائق الأوضاع و آفاق الحل**"، صحيفة الراكوبة، متحصل عليه من الرابط:
http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44613.htm، تاريخ الدخول:17-01-2016،على الساعة21:21.

ويؤكد إمكانية تحقيق هذا السيناريو مجموعة من الخبراء الأمريكيون، الذين يتوقعون استمرار الأزمة لأكثر من عقد من الزمن.[1]

وما يعزز من استمرار تأزم الوضع في سوريا، هو عدم وجود إمكانية حدوث التفاهم في المستقبل القريب من روسيا و الولايات المتحدة حول مستقبل سوريا و طبيعة النظام فيها.

و بالنسبة للأطراف الخارجية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فتعقد القضايا وتشابك المصالح بينهما ليس في سوريا فقط، بل في مناطق أخرى من العالم خاصة بأوكرانيا ما يدفعهما للإبقاء على الوضع المتأزم.[2]

فإيجاد التسوية التي ترضي الأطراف المتصارعة ، لا تبدو فكرة واضحة و ملائمة على المدى القريب.

ضمن هذا السيناريو يحتمل أن تصل الأوضاع الحالية إلى حرب مطلقة بلا ضوابط من طرف النظام و المعارضة، و تواصل الدعم الأمريكي لتشكيلات المعارضة، بما لا يكفي لإسقاط النظام السوري، مع احتفاظ المعارضة بمناطق النفوذ.[3]

المطلب الثاني: سيناريو التقسيم.

إن سيناريو تقسيم سورية إلى دويلات، قد يكون هو ما تقود إليه الأوضاع الحالية بسوريا، و ذلك وفقا للأحداث التي تفرزها المعارك الدائرة على الأرض.

وهو سيناريو لا يزال يكسب النقاط يوماً بعد يوم، مع دخول اللاعبين الإقليميين والدوليين على خط النزاع، وتصاعد تدخلهم، المتمثل بدعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ذي النزعة الانفصالية، والذي يعتبر الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وكذلك تشجيع الأسد على التفكير بكانتون طائفي، كملجأ أخير، آمن ومصان دولياً، على اعتبار أن عيون المجتمع الدولي تعمى عن كل انتهاك ما لم يطل أقلية.

---

[1] بدون مؤلف، **المخابرات الأمريكية تتوقع استمرار الحرب في سوريا 10 سنوات**، الأهرام اليومي، متحصل عليه من الرابط: **http://www.ahram.org.eg/news/266759.aspx**.، تاريخ الدخول:19-01-2016،على الساعة22:00.

[2] رضوان قطبي، المرجع السابق.

[3] ياسين الحاج صالح، **الخلاص أم الخراب؟سوريا على مفترق الطرق**(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2013)،ص.73.

إن سيناريو التقسيم بسوريا، هو الطريق الذي قد تقود إليه محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة بشأن سوريا، وقد يكون هذا التقسيم اتحاديا يحافظ على وحدتها كدولة واحدة، بينما يمنح السلطات الإقليمية حكما ذاتيا موسعا.

وحسب الأصداء التي تخرج من الدبلوماسيين الغربيين ، فإن بعض القوى الغربية الكبرى، وأيضا روسيا ،تبحث إمكانية إقامة نظام اتحادي لسوريا و عرضت الفكرة على المبعوث الأممي "**ديميستورا**".

وقد يكون النظام الاتحادي متحررا للغاية من المركزية و يعطي الكثير من الحكم الذاتي لمختلف المناطق حسب تقديرات الدبلوماسيين الغربيين.[1]

وتشير هذه التقديرات أنه يمكن تقسيم سوريا، وقد يمثل الحديث عن هذا النظام الاتحادي توجها لتقسيم سوريا.

وتعتبر الثورة السورية حالة فريدة في الإقليم لجهة تشابك العوامل المؤثرة فيها و التي قد تؤدي إلى سيناريوهات كارثية، ما لم يتم التوصل على تسوية سياسية، تتضمن رحيل النظام و بقاء جهاز الدولة، وضمان التحول التدريجي نحو الديمقراطية، لكن قد يكون السيناريو التقسيمي هو المسيطر أخيرا في الأزمة السورية و في هذه الحالة قد يتحول الوضع إلى:

_حدوث صراعات كامنة في المستقبل تستعصي حل الأزمة.

_ قد تؤدي حالة الاستقطاب القصوى من قبل الآلة الاجتماعية بفعل المذابح الواقعة، إلى الاحتراب الطائفي المديد.

_ تبلور دولة فاشلة بعد إسقاط النظام.

_تقود الصراعات الدولية الغربية بقيادة الولايات المتحدة و روسيا من جهة أخرى، لنشوء قيادة غير حريصة على سيادة البلد، بل سيزيد الوضع من تفتيت للكيان السوري، ويجعلها خاضعة لإرادة دول إقليمية وغير إقليمية.

[1] هبة محمد، "**القوى الكبرى تبحث إمكانية تقسيم سوريا على أساس اتحادي**"،جريدة القدس العربي،العدد12،8401 مارس2016،ص.1.

وتنوعت التصريحات الدولية عن مستقبل الازمة السورية، وهناك مخاضات تجري على مهل بين واشنطن وموسكو قصد التوصل لطبيعة النظام القادم قد تنتهي لصياغة الدولة السورية الفيدرالية تمهيدا لتقسيمها.[1]

المطلب الثالث: سيناريو الحل السياسي.

قد يكون هذا السيناريو هو ما يحصل إذا لجأ طرفي الصراع الي التفاوض او تقديم تنازلات للآخر، وبالتالي فإيجاد حل سياسي للصراع يكون الأمل الوحيد من أجل تحقيق السلام.

وهناك بوادر ذات دلالة على الانفراج و منها: الاتصال الروسي الامريكي عبر رئيسيهما وتأكيدهما على إيجاد الحل السياسي بعد ادراك الاطراف المعادية لسوريا صمود النظام السوري، وكذلك عزم بعض الاطراف مثل تركيا على استعدادها للعب دور فعال لإنهاء الحرب[2]، وهناك عدة خيارات تحكم التحرك الأمريكي تقود نحو الحل السياسي:

أ_ احتواء العنف:

هذا الخيار يكون من خلال دعم اللاجئين السوريين والاهتمام بالمخيمات التي تستضيفهم، وتقديم الدعم في مجال الأمن والاستخبارات للدول المجاورة لسوريا للتصدي لأي خطر محتمل لوجود مسلحين في صفوف اللاجئين، و دعم القوات التي تحارب داعش على الأرض، إلى جانب الاستمرار بخيار الضربات الجوية ضد التنظيم، وضمن خيار الاحتواء هذا يتعين العمل على ممارسة الضغوطات الدبلوماسية على الحلفاء كالسعودية وتركيا.

ب_ العمل مع الرئيس الأسد:

[1] غسان ابراهيم، **مستقبل سوريا بين التقسيم الامريكي و الفدرالية الروسية**، على الموقع:
http://www.alarab.co.uk/?id=75021، تاريخ الدخول:02 03 2016، الساعة:12:00.

[2] خيام الزعبي، **سيناريوهات حل الازمة السورية...هل تحمل مفاجآت سارة؟**، على الموقع:
http://www.shaamtimes.net/news-detailz.php?id=50410، تاريخ الدخول:02 02 2016، الساعة:12:00.

في هذا الخيار الأمريكي، وكما طرحه الدبلوماسي "**رايانكروكر**" الذي دعا للعمل مع الرئيس بشار الأسد، ومن الناحية النظرية، فإن الرئيس الأسد قد يقدم بديلا حقيقيا للفوضى و كذلك لداعش.

غير أن التكلفة السياسية لهذا الخيار قد تكون غالية، حيث سيفسر حلفاء الولايات المتحدة في الإقليم هذه الخطوة على أنها "طعنة ظهر"، وقد يدفع لزيادة حدة عمليات داعش والتنظيمات المتطرفة ضد أمريكا، كما قد تتراجع صورة أمريكا أمام حلفائها في الشرق الأوسط.[1]

من جهة أخري هناك بعض القرارات الروسية التي قد تؤدي الى سيناريو الحل السياسي منها:

_ في حال سحب الرعاية الإقليمية من السعودية وتركيا، عن فصائل المعارضة السورية التي ستشارك في المفاوضات القادمة، لكن مع وجود صعوبة تطبيق القرار، فالمعسكر الداعم للمعارضة لن يتقبل ذلك و بالتحديد السعودية و تركيا.

_ استبعاد عناصر معينة من المعارضة السورية تعيق سير المفاوضات نحو الحل السلمي، و إدراجها ضمن قوائم الإرهاب.

_ الرهان على القوى الدولية للضغط على الحكومة السورية لتقديم تنازلات.

_الإبقاء على مؤسسات الدولة قائمة.

_الانتقال السياسي، عبر وقف إطلاق النار، تمهيدا لتحرك القوى الدولية والإقليمية نحو المفاوضات من خلال الجولات القادمة للمباحثات.

_العودة الطوعية للاجئين.

_وقف استهداف المدنيين.

_التأكيد على سلامة الأراضي السورية ووحدتها وطابعها غير الطائفي.

_وضع خريطة طريق للتسوية السياسية، وتشكيل هيئة حكم انتقالية.

[1] **سوريا في عيون مراكز الدراسات العالمية**، مرجع سابق،ص9.

يعتبر الحراك الدولي المكثف دبلوماسيا، والمحاولة للتوصل الى حل للأزمة السورية، مؤشرا على اتفاق دولي على ضرورة التوصل الى حل للأزمة السورية.[1]

[1] خيام الزعبي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثالث.

إن المنظور الأمريكي للأزمة السورية، كان وفق الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة الشرق الأوسط، كما أن هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية كانت وراء تبلور الأزمة السورية ، وكان التعامل الأمريكي مع الأزمة وفق التدريج ، كما أن هناك تنافس بين الجانب الأمريكي وحلفائه من جهة و الروسي والقوى الداعمة للنظام من جهة أخرى في ظل الأزمة السورية على مستوى المواقف الرسمية ومجلس الأمن والدعم اللوجستي لطرفي النزاع، كما تطرقنا للسيناريوهات المحتملة في ظل التنافس الأمريكي الروسي في الأزمة السورية.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد ركزت هذه الدراسة هدفها على تحليل التوجه السياسي الخارجي الأمريكي في الأزمة السورية الراهنة منذ اندلاعها عام 2011م، أي أننا ركزنا على فهم ما يحدث في سوريا من منظور السياسة الخارجية الأمريكية، كما تعرضنا للسياسات التي تبنتها الولايات المتحدة منذ بداية القرن الجديد إزاء مختلف القضايا ذات الاهتمام، وأيضا تطرقنا للمصالح الأمريكية والأهمية التي تكتسيها الدائرة الجغرافية لسوريا أي منطقة الشرق الأوسط، ضمن مجال اهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتوصلنا ضمن هذه الدراسة **للاستنتاجات** التالية:

_ إن التعامل الغير مباشر للولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة السورية، يؤكد براغماتية تعاملها مع الأزمة، والاستعانة بالأطراف المحلية في مناطق الصراع، وإسناد عبء الحرب على الآخر، لتكون جزءا من وسائل الحرب دون إن تبدو الولايات المتحدة كدولة استعمار أجنبي، فالتعامل الأمريكي مع الأزمة السورية كان من منظورها الشامل لمصالحها الحيوية والحفاظ عليها، وأيضا مصالح حلفائها، وبالتالي فعدم وضوح الرؤية منذ بداية الأزمة جعل صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يطالبون الرئيس **بشار الأسد** في البداية بالقيام بإصلاحات مختلفة ترضي المحتجين ثم بعد ذلك طالبت برحيله مع امتداد الأزمة وقامت الولايات المتحدة بدعم المعارضة المعتدلة السورية دون الاحتكاك العسكري المباشر، مع بقاء المواقف الرسمية الأمريكية رهن عدم الوضوح الذي اعتمدته منذ البداية وذلك لضبط حساباتها جيدا بالمنطقة وفقا لمصلحتها الحيوية، وبالتالي فالتوجه الأمريكي في أزمة سوريا هو خوض الحرب بدون ضرر مادي أو بشري.

_ إن مواقف الإدارة الأمريكية من الأزمة السورية، تتفادى التفصيل وتكتفي بالوقوف عند العموميات.

_ تستخدم الإدارة الأمريكية الحالية في مجال السياسة الخارجية، النهج البراغماتي بدلا من الإيديولوجي، وقاد هذا الأسلوب في التعامل مع القضايا الدولية المختلفة لبناء عدة تحالفات للتصدي للتهديدات الدولية الحديثة، والتوجه من جديد نحو المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وهو ماتجسد في الأزمة السورية الراهنة.

_ من العوامل التي دفعت الإدارة الأمريكية لاعتماد نهج عدم التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية، هي طبيعة النظام العالمي الذي أصبح متعدد الأقطاب، وكذلك دور الأطراف الإقليمية والدولية في الصراع بسوريا ومنها روسيا وإيران، إضافة للأطراف الفاعلة غير الدولية كالمنظمات الإرهابية.

–تحولت الولايات المتحدة منذ بداية القرن الجديد، للتدخل في أي منطقة من العالم مباشرة بعد تعرضها لهجمات 11 سبتمبر 2001م، ولو أن الولايات المتحدة تحججت بمكافحة الإرهاب والدول الداعمة له، إلا أن هذه الهجمات كانت أيضا سببا في خروج المخططات الأمريكية التوسعية والامبريالية للعلن وأخذت استراتيجيات تطبيق هذه الخطط بعد 11 سبتمبر عدة أشكال منها ما يتعلق باستعمال القوة العسكرية في فترات ومنها ما يتعلق بالحرب بالنيابة واستخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية من جهة أخرى.

–إن تحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإهتمام بقضايا الشرق الأوسط يعود للأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة والموارد الطاقوية التي تحتويها، وأيضا لارتباطها بالأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها، ووجود أكبر عدد من القواعد العسكرية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط يسهل عملية مراقبة الوضع عن قرب والتدخل في الحالات اللازمة لحماية مصالحها الحيوية.

– إن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتغير إزاء قضايا منطقة الشرق الأوسط ومنها الأزمة السورية، وإنما تغيرت الوسائل لتحقيقها، فأمريكا تعتمد في ظل إدارة الرئيس **أوباما** إستراتيجية الاعتماد على البدائل الأخرى في شن الحروب بدل التدخل العسكري المباشر.

_ يمكن القول أن توجهات الإدارة الأمريكية الحالية في سياستها الخارجية تجاه أزمة سوريا، تتسم بالبراغماتية في التعامل وتحاشي الدوافع الإيديولوجية.

_ سعت الإدارة الأمريكية الحالية، للتخلص من مخلفات مرحلة الإدارة السابقة، عبر خيارات مغايرة وبأسلوب مختلف، فقد رسمت الإدارة الأمريكية معالم سياسة الإنفراج تجاه منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

_ كانت الاحتجاجات في سوريا امتدادا لأحداث ما يسمي بالربيع العربي، التي انطلقت من تونس، وتصاعدت الأحداث في الداخل السوري، وتطور الوضع إلى القتال المسلح، وتتجذر الأزمة السورية في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو ما بيناه من خلال تناولنا لطبيعة الأزمة السورية.

_إن اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بالأحداث الجارية في سوريا، لا يخرج عن قائمة أهدافها التي تسعى لتحقيقها في المنطقة الشرق أوسطية، وجاءت الأحداث بسوريا لتتوافق مع عمل الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف عنصر الاهتزازات الكبيرة في البنية الاجتماعية والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، بما فيها النظام السوري لخلق واقع سياسي واستراتيجي جديد، وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في مختلف قضايا الشرق الأوسط بالدرجة الأولى لحماية مصالحها الاستراتيجية، وللتصدي لتهديدات المنافسين فيها مثلما تسعى لذلك في سوريا.

_ترغب الولايات المتحدة بإعادة صياغة الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وجعل تلك المساحة خالية من أي محور إقليمي مناهض للولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، لذلك سعت أمريكا لكسر قوة النظام السوري بالمنطقة تحقيقا لمصالحها الاستراتيجية.

_ يمكن القول بأن العامل الجيواستراتيجي دخل في الأزمة السورية بقوة، خصوصا مع الدعم الذي تلقاه النظام من روسيا والصين والتحالف الإيراني مع سوريا، بالإضافة للدعم الأمريكي للمعارضة المعتدلة، وأيضا دخول تركيا كدولة إقليمية داعمة للمعارضة وإسقاط النظام الحاكم، وهو ما أسهم كثيرا في تعقيد الأزمة السورية أكثر وإطالة أمدها أيضا.

الملاحق:

الملحق 01: جدول يبين الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام ببعض الدول في الشرق الأوسط.

الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام (مليار برميل)					
	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	0.125	0.125	0.125	0.125	0.125
عمان	5.500	5.500	5.500	4.974	5.151
الكويت	104	104	104	104	104
قطر	25.380	25.380	25.380	25.240	25.244
السعودية	262.600	267.020	267.910	268.350	268.289
الامارات	97.800	97.800	97.800	97.800	97.800

المصدر: http://www.gulfstudies.info/ar/reports، تاريخ الدخول: 12 03 2016،الساعة:15:00.

الملحق-2-: مخطط يبين مواقف الأطراف الرئيسية في الأزمة السورية قبيل انطلاق مفاوضات جنيف.

المصدر على الموقع:http://aa.com.tr/ar،تاريخ الدخول: 12 03 2016،الساعة: 12:00.

قائمة المراجع:

_ قائمة المراجع:

أولا_باللغة العربية:

أ- الموسوعات:

كيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1986.

عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2008.

ب الكتب:

01-أبو جابر، كامل ."**الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل** "،معهد البحوث والدراسات العربية ، 1971.

02- إدريس، محمد السعيد ." **الرؤية الأمريكية لإسرائيل"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية(1991 .

03-ايان، انطوان، و آخرون."**النظام الأطلسي الأوربي و الأمن العالمي"**، ترجمة مركز الوحدة العربية ، بيروت،2003 .

04-البرازي، تمام **."أمريكا و العرب، شاهد عيان1983_1990"** ،بيروت:،دار الجيل،ط.1991،1.

05-بريزات، رايق سليم . **" مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية"** ،عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط .2013،1.

06- بشارة، عزمي . "**سورية دأب الآلام نحو الحرية محاولة في تاريخ الراهن**" ،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط.،2013.

07-بطرس، سمير ."**السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط -أفكار حول طبيعتها الإمبريالية-"** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،1982 .

08-ج.جون، اكثيرو . **"اوهام الامبراطورية تعريف النظام الامريكي الحديث"** ، بيروت: مركز المعطيات و الدراسات الاستراتيجية،2004 .

09- جرجس، فواز **." أوباما و الشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب و السياسات "**،مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،العدد154،ط1(2010)،ص.40.

10-جرجيس، فواز . **السياسة الأمريكية في العرب: كيف تصنع و من يصنعها؟** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.2000،2.

11–جون آر، برادلي. **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الاسلاميون ثورات الشرق الاوسط،** تر: شيماء عبد الحكيم طه ، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط .2013.1 .

12– الحاج صالح، ياسين. **الخلاص أم الخراب؟ سوريا على مفترق الطرق،** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2013.

13-حسنز، على ديب .**الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية،** سوريا: دار الأوائل ، 2002.

14-حمد، محمد ياسين .**الكونغرس و النظام السياسي الأمريكي،** عمان: دار أسامة ،2008.

15- دوغلاس بول، جورج بول . **"أمريكا-إسرائيل علاقة حميمة"،** ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيروت، 1994.

16- ربيع، محمد عبد العزيز . **"المعونات الأمريكية لإسرائيل"** ،بيروت:،مركز دراسات الوحدة العربية،ط .1990،1 .

17-زعرور، هادي .**توازن الرعب القوى العسكرية العالمية** ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،ط.2013،1.

18-زغيب، ياسر .**ايباك قضية الأخطبوط اليهودي في أمريكا،** لبنان: دار الندى ،1998)ص.77.

19–زكريا، محمد جاسم . "**مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر (دراسة تأملية، تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي**" ، بيروت: منشورات حلبي للطباعة والنشر،2006.

20–الزين، حسن محمد . الربيع العربي: "**آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ، بيروت: دار القلم الجديد،ط.2013،1.

21-السليمي، منصف .**صنع القرار الأمريكي،** الأردن: مركز الدراسات العربي ،1997.

22-شابيرو، إيان.**"نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب"،** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،ط.2012،1.

23- شاهر، إسماعيل الشاهر. **"أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 1 أيلول 2001"**دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2009.

24-شبلي سعد شاكر،المشاقبة أمين **." التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط-مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ، عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،،ط.2012،1.

25- شبلي، سعد شاكر .**"الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"** ، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع،ط .1،2013 .
26-شعيبي، عماد فوزي .**"السياسة الأمريكية و صياغة العالم الجديد"** ، دمشق: دار كنعان،ط.1،2003.

27-عبد السلام، رفيق.**الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة** ، لبنان: مؤسسة الانتشار العربي،ط.1،2011.

28- علي، حسين حيدر .**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل النظام الدولي،** عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،ط.1،2013.
30- الكعكي، يحي أحمد .**" الشرق الأوسط والصراع الدولي"** ، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1986.
31- الكعكي، يحي أحمد . **"الشرق الأوسط و صراع العولمة"** ، لبنان: دار النهضة العربية،ط.1،2002.
32- كمال ، مصطفى محمد ،**"التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط "** ، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط .1،1995.
33–ليستر، تشارلز . ""**الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**" ، الدوحة:مركزبروكنجر.ب.س.ن.
34- المجذوب، طارق.**"العلاقات العربية- التركية"** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1(1999 .

35– مجموعة من الباحثين .**سورية تاريخ و ثورة،** ،بيروت: مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2013.

36–محمود حسين، امال . "**المواقف الإقليمية واثرها في الأزمة السورية**"، الأردن: مركز الرأي للدراسات،2013 .
37- المخادمي، عبد القادر رزيق**. الشرق الأوسط الجديد: بين الفوضى البناءة و توازن الرعب** ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
38- المخادمي، عبدالقادر رزيق . **"مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات"** ، بيروت: الدارالعربية للعلوم،ط .1،2005.

39-منصور مصطفى، محمود ممدوح **."الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط** ،القاهرة: مكتبة مدبولي،1995.

40-ميرشايمر جون جي و ام والتّ ستيفن. **اللوبي الإسرائيلي و سياسة الولايات المتحدة الخارجية**، تر: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، ط .1، 2006.
41-هادي، قبيسي،" **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة و الواقعية"** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، ،2008.
42- هاس، ريتشارد و آخرون. **"استعادة التوازن استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد"**،تر:سامي الكعكي ، بيروت: مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكز،دار الكتاب العربي،2009 .
43- واكيم، جمال. "**صراع القوى الكبرى على سوريا:** الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط.،2012.

ج- المجلات و الدوريات:

01-بدون مؤلف ."**سورية في عيون مراكز الدراسات العالمية**"،نشرية نصف شهرية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات،العدد3 (جانفي2016)، ص.5-6.

02-بلقلة، ابراهيم. **"مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية-الحاضر، المستقبل، التحديات-"**،المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية،العدد10 (جوان2013)،ص.73.
03-بنيس، فيليس و آخرون. **"بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد270،ص171.
04-البياتي، باسل أحمد. دور الرئيس و الكونغرس في السياسة الخارجية،"مجلة**قضايا سياسية"**،جامعة النهرين،العدد1 (جانفي 2001)،ص.174.
05-الرشيدي، حسن . "الشرق الاوسط الكبير و النيات الخفية"، مجلة البيان،العدد02 (2004)،ص.311.

06-شيخاوي، سليم . **السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج: مبدأ بوش الابن** ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،الجزائر،العدد3،(جوان2015)،ص.57.
07-عاروي، نصير . **"حروب جورج دبليو بوش بين مركزية الخوف و عولمة الارهاب"**،مجلة المستقبل العربي،العدد297(2003)، ص.14.
08-عبد الله، حسين ،**"المخاطر المحيطة بنفط الخليج"**، السياسة الدولية،المجلد43،العدد171، (جانفي2008)،ص.34.

09-عبد الله، عبد الخالق . **"النفط و النظام الإقليمي الخليجي"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15 1993،ص. 26.
10- عوتي، مالك .**"خطاب بوش حول الشرق الأوسط .سبيل للتسوية أم أزمة جديدة"**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية ولإستراتيجية،القاهرة،العدد149(جويلية2002)،ص.123.
11-كاطع علي، سليم . **"التواجد الأمريكي في الخليج العربي"**، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد،العدد45(2010)، ص.137.

12-الكيالي،ماجد.**" العلاقة الخاصة الأمريكية_ الإسرائيلية التحليل المركب لتقاطع المصالح"**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، بيروت، العدد66(أكتوبر1997)،ص.360.
13 لكريني، إدريس . **"إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد287(جانفي2003)،ص.45.
14-محمود، حمد . "محددات **الموقف الأمريكي في قضية الشرق الأوسط"**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،المجلد37،العدد134 (جويلية2002)،ص.87.
15- مرزوق، نبيل.**"حول العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد"**، مجلة الطريق، العدد الرابع (تموز 1997)، ص.79.
16- مساعيد، فاطمة . **" مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة"**، دفاتر السياسة و القانون، العدد 65 (2011)،ص.230.
17- نافعة، حسن . **"وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي"**، السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،المجلد37،العدد 153،القاهرةجوان2002.ص.86.
18- وليد، عبد الحي . **علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،المجلد5،العدد267(2001)،ص.59.

د- الرسائل والمذكرات:

01- جندلي، خالد معمري .**"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة_دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(جامعة باتنة: 2007- 2008 .

02-فايز علي ، الدلابيح يوسف . **"توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003_2011"**، مذكرة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط،2011 .
03-مجيد، أياد عبد الكريم .**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة "نيجيريا نموذجا"**، أطروحة دكتوراه ، جامعة: النهرين، كلية العلوم السياسية،2008 .

04-محجوب خديجة، الصالح محمد .**"النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم:2002 .

ه- <u>المنشورات والتقارير الدولية:</u>

01- سفارة روسيا الاتحادية في بيروت" مباحثات وزير الخارجية الروسي والسوري في موسكو"، سبتمبر 2013،ص.2.

02- عمان\بروكسل، التقرير رقم 23 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات(الشرق الأوسط)،سوريا في عهد بشار: تحديات السياسة الخارجية"، ،11 مارس 2014.ص.2.

ى- <u>المواقع الإلكترونية:</u>

01-أحمد سعيد نوفل و آخرون، الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في سوريا، على الموقع: http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_17.html، تاريخ الدخول: 12 03 2016، الساعة 18:00.

02-ابراهيم انور، "غاز المشرق، خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الاوسط"، على الموقع: ، تاريخ الدخول:12 01 2016، الساعة:13:00.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887203&eid=13

03-براء ميكائيل، سوريا: توازنات هشة و خيارات محدودة، تقرير شبكة الجزيرة، على الرابط: www.aljazeera.com /http/ ، تاريخ الدخول: 13 01 2016، الساعة:12:00

04-جيمس جيفري، نهج جديد للتعامل مع الأزمة السورية، على الموقع: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/a-new approach، تاريخ الدخول:06 04 2016، الساعة، 12:00.

05-رائد صالحة،" ما الذي تريده الولايات المتحدة حقا من الشرق الاوسط؟"، على الموقع: ، تاريخ الدخول: 01 02 2016، الساعة: 10:00.http://www.alquds.co.uk/?p=189287

06-علي بشار بكر اغوان، "الوقائية و الاستباقية في الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد احداث 11 سبتمبر 2001"،على الموقع:
، تاريخ الدخول: 10 02 2016 . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.
07-عمر كوش، جذور الأزمة في سوريا، على الموقع:
http://www.asharqalarabi.org.uk، تاريخ الدخول: 14 02 2016، الساعة: 12:00.

08- علي بدوان، التدخل الروسي في سوريا..يخدم من؟،على الموقع:
http://www.aljazeera.net/news/survey/2015/9/30، تاريخ الدخول:10 02 2016،الساعة:11:00.
علي حسين باكير، "حقيقة الموقف الأمريكي في سوريا"، على الموقع:
http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2844،تاريخ الزيارة:17-3-016 الساعة 13:00.

09-علي محمد علي، المركز المتوسطي للدراسات على الموقع:
https://mediterraneancenter.wordpress.com، تاريخ الدخول: 13 01 2016، الساعة:13:00.
10- صالح القلاب، "بانتظار مبادرة أوباما"، على الموقع:
http// www.alrai.com/index.php&section-.10:00،تاريخ الدخول:12 03 2016،الساعة:id=196.
11- لبنى خميس، "التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط"، على الموقع:
، تاريخ الدخول: 01 02 2016، الساعة: 11:00.http://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1828

12- محمد عبد الفتاح الحمراوي، اثر الحادي عشر من سبتمبر على النسق الدولي، على الموقع:
http://elhamrawy.blogspot.com/2008/09/blog-post_1835.html.14:00، تاريخ الدخول: 11 04 2016، الساعة:
13-لويد جانسن، المركب العسكري الصناعي، تر: محمد بن احمد مفتي، على الموقع:
، تاريخ الدخول: 18 01 2016، على الساعة:http://www.alukah.net/culture/0/71213.16:00/
14-هشام داوود الغنجة، "الاستراتيجيات الطاقوية للقوى الكبرى"، على الموقع:
، تاريخ الدخول:03 03 2016،
الساعة:http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=501543&r=0&cid=0&u=&i=0&q=.09:00

ثانيا- باللغة الأجنبية:

01-Barry Rubin. « secrets of state : The State Department and The Struggle Over U.S .Foreign Policy" New York: Oxford. University .Press.1985
02-Itmar.rabinovich.damascus.jerusalem and washington .the syrian-israeli relationship as a us policy issue.washington.brookings . institution nr19.2009.
03-Mary Kaldor and others, Oil Wars (London: Pluto Press,2007

04-Max beloff and Vivian vale. American political institutions in the
. 1970.Redwoodburnlimited.London.1975
05-Paul Johnson «modern times : the world from the eighties » new
. York : Harper and row.1993
.06- Peter Woll. Public policy.Brandiesuniversitypress.USA.1974
07-Robert K. Carr. And others .American democracy in theory and
. practice. Halt. Rinehart and Winston. New york. USA.1961
08-William r. Nelson. American Government and political change.
. New York : Brandeis university Press.1970